

اتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة - العدد 532 - آذار / مارس 2025 - www.uabonline.org/magazine



القطاع المصرفي العماني
يتميز بنسبة تركيز عالية
من حيث الموجودات

تحديات الإحتيال المصرفي والذكاء الاصطناعي في الواجهة

مواجهة الإحتيال المصرفي
بالإصلاحات والشفافية

إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات
المالية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال
في شرم الشيخ
تعزيز البنية التحتية للحوكمة المالية
ومكافحة الإحتيال في المصارف العربية



اصنع مستقبلك المستدام.
Financing a sustainable future.



qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية
والأمين العام



د. وسام حسن فتوح
الأمين العام



عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
ذائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)



د. جوزف طريبه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)



محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)



عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)



عثمان بن جلون
(المغرب)



عدنان أحمد يوسف
(البحرين)



الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)



عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)



زياد خلف عيد
(العراق)



عبدالرزاق الترهوني
(البيبا)



باسم المالم
(الأردن)



ناجي غندري
(تونس)



محمود الشوا
(فلسطين)



د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)



رغد جرجي معصب
(سوريا)



طارق فايد
المصارف المشتركة



الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)



أحمد جهيد الديب
(جيبوتي)



عباس عبدالله عباس
(السودان)



صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)



(الامارات العربية المتحدة)



(الجزائر)

المحتويات

كلمة العدد

- 7 - العملات المشفرة بدلاً من الخدمات المصرفية خارطة طريق لمواجهة التحديات والآثار والعواقب

موضوع الغلاف

- 8 - القطاع المصرفي العُماني يتميز بنسبة تركّز عالية من حيث الموجودات
12 - إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي
17 - استمرار توسّع سوق العملات المشفرة في العام 2025
23 - افتتاح المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال في شرم الشيخ

الدراسات والأبحاث والتقارير

- 20 - دور المصارف في تمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة

منتديات

- 62 - النسخة الثانية من منتدى التعاون والتنمية الرقمية: التحوّل الرقمي كركيزة أساسية لمستقبل التنمية في المنطقة

مقالات

- 50 - البنوك والتحوّل إلى البنك الأخضر.. بنك اليمن والكويت في المقدمة
53 - د. فادي خلف: لا تعافٍ إقتصاديّ من دون قطاع مصرفي قوي ولا نظام مصرفياً من دون حفظ حقوق المودعين
55 - سمير النصيري: البنك المركزي العراقي في 22 عاماً

مقابلات

- 44 - جذب الإستثمارات مفتاح أساسي لتحديد مكانة الدول:
■ سمير حمود : من الصعب أن يُقدم المستثمرون على الإستثمار في لبنان من دون إعادة الثقة بالقطاع المصرفي
■ باسم البواب: تطوّر البنى التحتية والمردود المادي وسهولة الأعمال عناصر لجذب الإستثمارات
■ صلاح عسيران: قضاء عادل وأمن منتشر وبُنى تحتية متطورة معايير تساعد على جذب مستثمرين جدد

تقرير

- 47 - دونالد ترامب المحرّك الجديد لعملة البيتكوين والضامن لها
49 - إيجابيات وسلبيات الإستثمار في العملات الرقمية المشفرة
54 - د. محمود محيي الدين: تمويل العمل التنموي يتطلب بناء القدرات وتطوير أطر التمويل الوطني
57 - المرصد العالمي لريادة الأعمال 2025 تقدم ملحوظ بترتيب الأردن في ريادة الأعمال



رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 1 377800 961

فاكس: 1-364952 / 961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline



نشاط الإتحاد

- 39 - ورش تدريبية لإتحاد المصارف العربية في الكويت والبحرين وقطر والأردن

الأخبار والمستجدات

- 59 - الإحتيال الرقمي يُهدّد استقرار الشرق الأوسط
- 64 - الإسكوا تدعو إلى إتخاذ إجراءات لمعالجة التفاوتات في المنطقة العربية
- 61 - الصندوق العربي والإسكوا يتعاونان لتحديث بوابة البيانات

أخبار مصرفية

- 66 - محافظ «المركزي المصري» يرأس وفد مصر في إجتماع مجموعة العشرين في جنوب أفريقيا
- 67 - إتفاقية بين «الأهلي السعودي» و«سلّة»
- 68 - ندوة عن «مستقبل العمل المصرفي الإسلامي» توصي بوضع أطر تنظيمية لخدمات التقنية المالية
- 69 - «الأهلي المصري» يستهدف متوسط نمو بين 15 % و 20 % لمختلف أنشطته
- 70 - مصرف بغداد الراعي الرسمي لمؤتمر المالية والخدمات المصرفية
- 71 - «الإمارات الإسلامي» يعقد الإجتماع السنوي الـ 49 لجمعية العمومية
- 72 - بنك القاهرة يطلق خدمة التحويلات المالية إلى مصر من جميع أنحاء العالم
- 74 - مجموعة QNB تقود الريادة في التمويل المستدام
- 77 - «KIB» و«ميد سيل» الطبية يُطلقان منصّة سلامتك
- 78 - البنك العربي يطلق هويته البصرية المؤسسية المحدثة بنمط جديد ومعاصر
- 80 - أبرز شهادات بنك مصر 2025.. عائد مرتفع وإجراءات بسيطة
- 81 - مصرف الجمهورية (ليبيا) يشحن بطاقات «إيفاء»
- 82 - بنك الإسكان الأردني يفتح فرع جديد في ضاحية الرشيد
- 83 - بنك الإثمار - البحرين يعلن عن الرابع الأول في سحب مكافآت إثمار
- 84 - أخبار إقتصادية ومصرفية عربية ودولية

تقرير



نشاط الإتحاد



أخبار مصرفية





**أسهل وأسرع تمويل
بخبرة في كل المجالات**

[illegible]

العملات المشفرة بدلاً من الخدمات المصرفية خارطة طريق لمواجهة التحديات والآثار والعواقب

ترفض المصارف والمؤسسات المالية تقديم الخدمات المصرفية بالعملات المشفرة، ويمكن أن يشمل ذلك إغلاق حسابات أو رفض معالجة المدفوعات أو منع الوصول إلى الخدمات المصرفية، وقد أثارت هذه القضية إهتمامات الهيئات التنظيمية، معتبرة أنها تستهدف بشكل غير عادل صناعة العملات المشفرة وتعوق نمو وتطور صناعة العملات المشفرة، وهي، بحسب رأي هذه الهيئات، شكل من أشكال التمييز ويجب معالجتها بعناية من قبل المصارف والسلطات المالية، لأنها تفرض مخاطر وتخلق تأثيراً خطيراً على المستثمرين وصناعة العملات المشفرة.

ويعود إلغاء الخدمات المصرفية بالعملات المشفرة إلى أسباب عدّة، منها المخاوف التنظيمية والمالية والسمعة، وتشمل العوامل الرئيسية التي تدفع المصارف إلى إلغاء الخدمات المصرفية بالعملات المشفرة الإمتثال التنظيمي، إذ إنه يتعين على المصارف الإمتثال للوائح الصارمة لمكافحة غسل الأموال (AML) ومعرفة العميل (KYC). ويمكن أن تشكل العملات المشفرة تحديات للمصارف في تلبية متطلبات الإمتثال التنظيمي والتدقيق التنظيمي، مما يفرض عقوبات محتملة. كما وأن إدارة المخاطر هي من أسباب إلغاء الخدمات المصرفية بالعملات المشفرة.



د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

ومع نزوح صناعة العملات المشفرة واكتسابها المزيد من القبول، قد يتغيّر المشهد المالي على الصعيد العالمي، وقد يؤدي زيادة الوعي والفهم للأصول الرقمية إلى دعم أكبر من المؤسسات المالية وتقليل حالات إلغاء المعاملات المصرفية بالعملات المشفرة. وبذلك تتطلب معالجة إلغاء الخدمات المصرفية بالعملات المشفرة نهجاً شاملاً يتضمن إصلاحات تنظيمية، وتعاوناً صناعياً، وحلولاً مبتكرة، وفي هذا السياق، يدعو إتحاد المصارف العربية إلى وضع الإستراتيجيات وخارطة الطريق الرئيسية لمعالجة تحديات إلغاء الخدمات المصرفية بالعملات المشفرة، وتشمل خارطة الطريق مراعاة التوصيات التالية:

التوصية الأولى - الوضوح التنظيمي: إن وضع تشريعات ولوائح واضحة ومتسقة لصناعة العملات المشفرة، أمر بالغ الأهمية، ويشمل ذلك إرشادات واضحة للمصارف حول كيفية التعامل مع الأعمال التجارية المرتبطة بالعملات المشفرة وضمان تطبيق التشريعات واللوائح بشكل موحد.

التوصية الثانية - التعاون بين المصارف وشركات العملات المشفرة: إن التعاون بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات العملات المشفرة يساعد في سد الفجوة، ويتضمن ذلك التواصل وتبادل أفضل الممارسات وتطوير مبادرات مشتركة لمعالجة التحديات المشتركة، **التوصية الثالثة -** الحلول المالية البديلة: يمكن أن يوفر تطوير وتعزيز الحلول المالية البديلة، مثل منصات التمويل اللامركزي (DeFi) وخدمات التكنولوجيا المالية، لشركات العملات المشفرة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.

التوصية الرابعة - الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يمكن للحكومات والهيئات التنظيمية العمل مع القطاع الخاص لتطوير السياسات والمبادرات التي تدعم نمو صناعة العملات المشفرة، ويمكن أن تساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في معالجة التحديات التنظيمية وتعزيز الشمول المالي ودفع الابتكار في مجال العملات المشفرة.

التوصية الخامسة - تعزيز وتطوير الثقافة المالية: إن تعزيز الثقافة المالية يساعد في إنشاء بيئة أكثر ملاءمة لشركات العملات المشفرة، إذ من خلال رفع مستوى الثقافة المالية والعمل مع صناع السياسات والجهات التنظيمية، يمكن إعادة تشكيل مستقبل الخدمات المصرفية المتعلقة بالعملات المشفرة ومعالجة تحديات إلغاء الخدمات المصرفية بالعملات المشفرة.

في المحصلة، تساعد هذه الإستراتيجيات في إنشاء بيئة أكثر دعماً وشمولاً لصناعة العملات المشفرة، مما يقلل من تأثير إلغاء الخدمات المصرفية بهذه العملات ويعزز النمو والابتكار.

القطاع المصرفي العُماني يتميز بنسبة تركُّز عالية من حيث الموجودات بنك مسقط يُدير نحو 32 % من مجموع موجودات المصارف التقليدية في نهاية العام 2024



المصارف التقليدية يملكها القطاع الخاص، مع وجود حصص ضئيلة للحكومة في عدد قليل منها.

يضمُّ القطاع المصرفي العُماني 18 مصرفاً (منها ستة محلية وثمانية فروع لمصارف أجنبية)، ومصرفين حكوميين متخصصين، ومصرفين محليين إسلاميين. علماً أن جميع

جدول 1: المصارف العاملة في سلطنة عُمان

مصارف أجنبية	مصارف محلية	مصارف محلية	مصارف محلية
	إسلامية	متخصصة	تجارية
بنك ملي إيران	بنك نزوى	بنك الإسكان العُماني	بنك ظفار
بنك بارودا	بنك العز الإسلامي	بنك التنمية العُماني	بنك مسقط
بنك صادرات إيران			البنك الأهلي
بنك أبوظبي الأول			بنك عمان العربي
ستاندرد تشارترد بنك			بنك صحار الدولي
ستيت بنك أوف انديا			البنك الوطني العُماني
بنك بيروت			
بنك قطر الوطني			

المصدر: البنك المركزي العُماني.

وتسيطر المصارف المحلية على موجودات القطاع المصرفي العُماني، إذ بلغت الحصة السوقية المجمعة لأصول المصارف العُمانيّة المحلية قرابة 98 % من مجمل أصول القطاع المصرفي. يبيّن الجدول رقم 2 بيانات أكبر عشرة مصارف عاملة في سلطنة عُمان وترتيبها بحسب حجم الموجودات.

يتميّز القطاع المصرفي في عُمان بنسبة تركُّز عالية، حيث يدير أكبر مصرف، وهو بنك مسقط، نحو 32 % من مجموع موجودات المصارف التقليدية وذلك في نهاية العام 2024. كما تدير أكبر ثلاثة مصارف تقليدية نحو 61 % من إجمالي موجودات المصارف التقليدية.

جدول 2: بيانات أكبر عشرة مصارف عُمانية (مليون دولار)

المصرف	الموجودات	القروض	الودائع	حقوق الملكية	الأرباح
	2024	2023	2024	2023	2024
بنك مسقط	35,515	36,135	25,655	24,514	6,350
بنك صحار	17,373	19,119	10,185	11,090	2,333
البنك الوطني العماني	12,525	13,617	9,108	10,198	1,995
بنك ظفار	11,807	13,208	7,619	8,367	1,923
بنك عُمان العربي *	10,439	11,048	8,506	8,999	1,385
البنك الأهلي	8,619	9,753	6,998	7,850	1,449
بنك نزوى **	4,177	4,345	2,819	2,510	663
بنك العز الإسلامي *	3,034	3,362	2,526	2,754	327
بنك الإسكان العُماني ***	2,056	2,056	2,000	2,000	874
بنك التنمية العُماني ***	597	597	527	527	151
المجموع	106,142	113,240	75,943	80,886	17,450
					1,296
					1,387

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف * الربع الثالث 2024، ** الربع الثاني 2024، *** نهاية العام 2023.

البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العُماني

الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العُماني ضمنها المصارف التقليدية والإسلامية بلغت قرابة 115.2 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024



الربع الثالث من العام 2024، أي بزيادة 4.9 %. وأخيراً، فقد إنخفض مجموع رأسمال وإحتياطيات القطاع المصرفي العُماني من نحو 17.3 مليار دولار في العام 2023 إلى نحو 16.6 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024.

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العُماني والذي يضم المصارف التقليدية والإسلامية، قرابة 115.2 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024، محققة نمواً بنسبة 4.8 % عن نهاية العام 2023. أما بالنسبة إلى العام 2023، فقد بلغت الموجودات قرابة 110 مليارات دولار محققة نمواً بنسبة 8.0 % عن نهاية العام 2022. كما شهد إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في سلطنة عُمان زيادة من 75.6 مليار دولار في نهاية العام 2023 إلى 82.1 مليار دولار في نهاية الربع الثالث عام 2024، مسجلاً زيادة بنسبة 8.6 %.

أما بالنسبة إلى القروض، فقد شهدت إرتفاعاً من 79.1 مليار دولار في نهاية العام 2023 إلى 83.0 مليار دولار في نهاية

جدول 3: بيانات القطاع المصرفي العُماني (مليون دولار)

رأس المال والاحتياطيات	القروض	الودائع	الموجودات	
14,661	67,612	62,202	92,603	2020
16,461	72,334	66,521	101,046	2021
17,236	75,904	67,277	101,825	2022
17,278	79,154	75,586	109,976	2023
16,591	83,028	82,103	115,252	الربع الثالث 2024

المصدر: البنك المركزي العُماني.



كما يؤكد عاماً بعد عام تميزه بفضل السياسات والنجاحات المتتالية التي يحققها، فضلاً عن قوة الأداء والكفاءة والمتانة. وبشكل عام، أظهر النظام المالي العُماني مرونة ملحوظة في مواجهة التقلبات، مع استمرار المصارف في الاحتفاظ برؤوس أموال كافية وتحسّن مؤشرات الربحية، مما يُعزّز من قدرة البنك المركزي العُماني على دعم الإقتصاد الوطني.

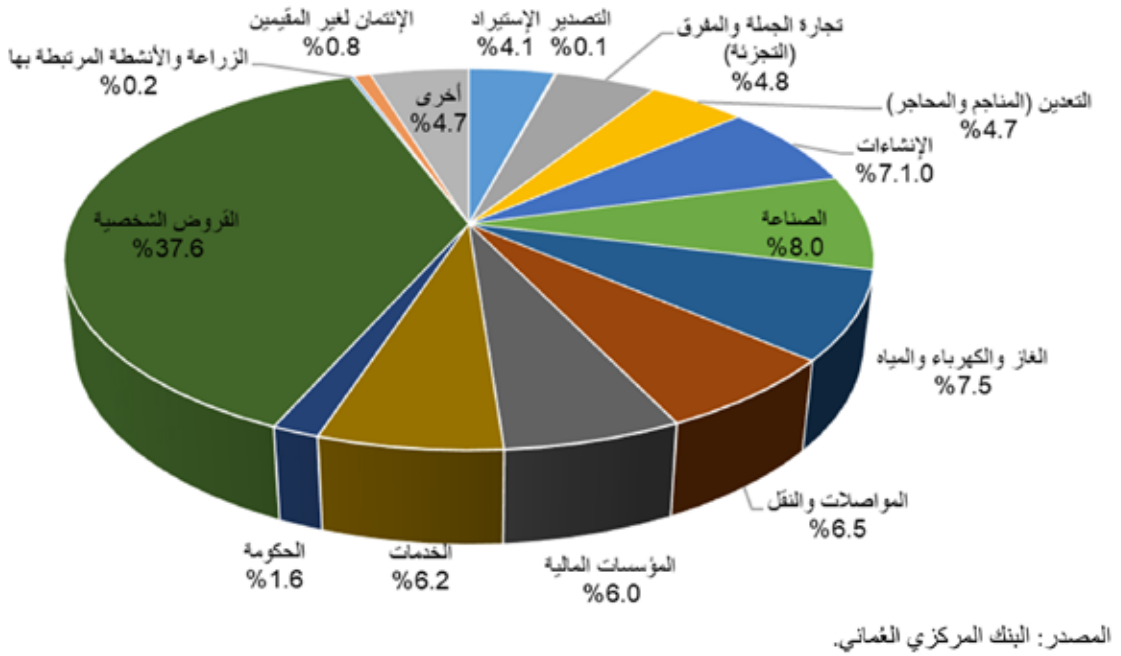


وقد حقق القطاع المصرفي العُماني خلال السنوات الماضية معدلات نمو جيدة نتيجة، مترافقة مع تحسّن في الملاءة المالية وكفاية رأس المال ونوعية الأصول وتغطية المخصصات والربحية وفي إدارة المخاطر. وقد ترافق كل ذلك مع سياسة نقدية توسعية يتبّعها البنك المركزي العُماني، أدت إلى نقل القطاع نقلة نوعية وقانونية وتنظيمية وهيكلية جعلت منه أحد أكثر قطاعات الإقتصاد العُماني تطوراً وكفاءة. ويتميّز القطاع المصرفي العُماني بالكفاءة والإستقرار والمرونة والقدرة على التكيف مع مختلف المتغيّرات،

توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية على قطاعات الإقتصاد

يبدّل البنك المركزي العُماني جهوداً كبيرة بالتنسيق مع الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاع النفط، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتنشيط العجلة الإقتصادية. وعليه، يعمل البنك المركزي على مراقبة التطوّرات في حجم محفظة القروض الشخصية لدى المصارف نظراً إلى آثارها على مديونية الأفراد، بالإضافة إلى خفضها لتدفق الائتمان لأغراض الإستثمار. وفي هذا السياق، تركّزت القروض التي منحتها المصارف التقليدية في نهاية النصف الأول من العام 2024 في القروض الشخصية والتي بلغت نحو 24.5 مليار دولار (ما نسبته 37.6 % من مجموع الإئتمان). وقد تلى القروض الشخصية في الأهمية، القروض الممنوحة لقطاع الصناعة والتي بلغت قرابة 5.2 مليارات دولار (ما نسبته 8.4 % من مجموع الإئتمان)، ثم القروض الممنوحة لقطاع الصناعة والتي بلغت نحو 5.2 مليارات دولار (ما نسبته 0.8 % من مجموع الإئتمان)، فالقروض الممنوحة لقطاع الغاز والمياه والكهرباء والتي بلغت 4.9 مليارات دولار، أي 7.5 % من مجموع الإئتمان المصرفي.

رسم بياني 1: توزيع الإئتمان المصرفي على القطاعات الاقتصادية – نهاية الفصل الأول 2024



الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان

أما بالنسبة إلى القروض الممنوحة من قبل المصارف والنوافذ الإسلامية، فبلغت 17.2 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024، مقابل 10.6 مليارات دولار في العام 2020. كما إرتفعت الودائع من 9.2 مليارات دولار في نهاية العام 2020 إلى 17.2 مليار دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024. أخيراً، إرتفع مجموع رأس المال والإحتياطيات في المصارف والنوافذ الإسلامية من 1.5 مليار دولار إلى 2.3 مليار دولار ضمن الفترة نفسها.

على صعيد قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان، يوجد مصرفان إسلاميان محليان هما بنك نزوى وبنك العز الإسلامي، بالإضافة إلى تقديم ستة مصارف تقليدية محلية خدمات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة من خلال نوافذ مستقلة. وقد شهدت المصارف والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية، حيث إرتفعت الموجودات المجمعة للمصارف والنوافذ الإسلامية من 12.7 مليار دولار في نهاية العام 2020 إلى 21.3 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024.

جدول 4: الميزانية المجمعة للمصارف والنوافذ الإسلامية (مليون دولار)

الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال والإحتياطيات	
12,716	9,201	10,644	1,542	2020
15,325	11,437	12,591	1,910	2021
16,655	12,678	14,128	2,080	2022
19,090	14,311	15,812	2,326	2023
21,352	17,202	17,259	2,357	الربع الثالث 2024

المصدر: البنك المركزي الغماني.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات في إتحاد المصارف العربية

تواجه المصارف تحديات تنظيمية متزايدة تتطلب الإمتثال لمجموعة معقدة من القوانين

إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي

مع تزايد التعقيدات الاقتصادية والمالية العالمية، أصبحت إدارة المخاطر مسألة حيوية ليس فقط للمصارف الكبرى ولكن أيضاً للمؤسسات المالية الأصغر، وتلعب الإدارة الجيدة للمخاطر دوراً كبيراً في تعزيز استقرار النظام المالي وتوجيه القرارات الإستثمارية بشكل صحيح، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية أي مؤسسة مالية لضمان إستدامتها وحمايتها من الخسائر المالية المفاجئة، كما أنها عملية تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة المالية، ثم إتخاذ القرارات المناسبة للتقليل من هذه المخاطر أو السيطرة عليها. وتعد إدارة المخاطر إحدى الركائز الأساسية لضمان إستقرار المصارف والمؤسسات المالية في ظل بيئة إقتصادية متقلبة وتحديات مالية متزايدة. ومع تنامي العولمة والتطورات التكنولوجية، أصبحت المصارف تواجه مخاطر متنوعة تشمل المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السوقية، والسيولة، إلى جانب المخاطر القانونية والتنظيمية، حيث إن غياب إدارة فعالة لهذه المخاطر قد يؤدي إلى تعثر المؤسسات المالية، مما يؤثر سلباً على الإقتصاد ككل.



أنواع المخاطر الرئيسية في المصارف

الإقراض وركود إقتصادي محتمل. أما الممارسات المتبعة في إدارة المخاطر الائتمانية فهي تتركز في ثلاث خطوات، تحليل الجدارة الائتمانية عبر تقييم قدرة المقترضين على السداد من خلال دراسة تاريخهم المالي والائتماني، وتنوع المحفظة الائتمانية من خلال توزيع القروض عبر قطاعات وصناعات مختلفة لتقليل التركيز والمخاطر المحتملة، وأخيراً المراقبة المستمرة عبر متابعة أداء القروض وتحديد المؤشرات المبكرة للتنعثر.

تواجه المصارف مجموعة متنوعة من المخاطر التي قد تؤثر على أدائها وإستقرارها المالي، في ما يلي عرض مفصل لكل نوع من هذه المخاطر، والممارسات المتبعة في إدارتها.

أولاً. المخاطر الائتمانية: تشير المخاطر الائتمانية إلى إحتمال عدم سداد المقترضين للقروض المستحقة، وتتمثل هذه المخاطر في القروض المتعثرة أو عمليات التصفية المالية للمقترضين، وتؤدي القروض المتعثرة إلى تقليص القدرة على تحقيق الأرباح وقد تزيد من التكاليف التشغيلية للمصرف بسبب المخصصات لتغطية القروض المعدومة. وأيضاً، يُمكن أن تتسبب المخاطر الائتمانية في فقدان الثقة في القطاع المالي، مما يؤدي إلى تقليل

ثانياً. المخاطر السوقية: تتعلق المخاطر السوقية بتغيرات أسعار الأصول، مثل الأسهم أو السندات أو أسعار الصرف، والتي قد تؤثر على استقرار المحفظة المالية للمصرف. ويُمكن أن تؤدي تقلبات الأسواق المالية إلى خسائر كبيرة على المدى القصير. ومن أهم الممارسات المتبعة في إدارة المخاطر السوقية،

قصيرة الأجل، مثل دفع الفوائد على الودائع أو تمويل العمليات المصرفية الروتينية، وتعتمد على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بشكل يومي.

• السيولة السوقية: تشير إلى قدرة المصرف على بيع أصوله بسرعة ومن دون تكبد خسائر كبيرة في القيمة السوقية. وهي تتأثر بعوامل مثل حجم السوق، الطلب على الأصول، والظروف الاقتصادية العامة.

• السيولة التنظيمية: تتعلق بالمتطلبات التي تفرضها الجهات الرقابية، مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفق معايير بازل 3، وهي تهدف إلى ضمان أن المصارف تمتلك سيولة كافية لمواجهة الأزمات المالية.

• السيولة الاحتياطية: تتضمن الأموال التي يحتفظ بها المصرف كاحتياطي لمواجهة أي طوارئ أو ضغوط غير متوقعة على السيولة. وغالباً ما تكون جزءاً من متطلبات المصارف المركزية لضمان استقرار النظام المالي.

من جهة أخرى، تتعدد أسباب مخاطر السيولة، من ارتفاع القروض غير المدفوعة، والتغيرات في السياسة النقدية، والسحب الجماعي للودائع، وأخيراً عدم كفاءة إدارة الأصول والخصوم. وتتطلب إدارة مخاطر السيولة في المصارف إستراتيجيات فعالة لضمان الاستقرار المالي والقدرة على تلبية الالتزامات الفورية. من أهم هذه الإستراتيجيات الاحتفاظ بإحتياطي نقدي كافٍ لمواجهة أي طوارئ أو طلبات سحب مفاجئة، إضافة إلى تنوع مصادر التمويل من خلال الإعتماد على الودائع، الإقراض بين المصارف، وإصدار السندات، مما يقلل من الإعتماد على مصدر واحد للتمويل. كما يُعد تطوير خطط طوارئ أمراً ضرورياً للتعامل مع أي نقص مفاجئ في السيولة، مثل تأمين خطوط ائتمان احتياطية. إلى جانب ذلك، تساهم تحسين إدارة الأصول والخصوم في تحقيق توازن بين آجال الاستحقاق للالتزامات والأصول، مما يقلل من فجوات السيولة. وأخيراً، يُمكن للمصارف استخدام أدوات التحوط المالي مثل المشتقات المالية لحماية نفسها من تقلبات السوق المفاجئة وضمان إستدامة السيولة على المدى الطويل.

خامساً. المخاطر التنظيمية والقانونية: تتعلق بتغيير القوانين أو اللوائح المالية التي قد تؤثر على طريقة تشغيل المصارف. في بعض الحالات، قد تكون المصارف عرضة للعقوبات نتيجة عدم الامتثال للقوانين، فضلاً عن التأثير السلبي على سمعة المصرف ومكانته في السوق. وتتزايد هذه المخاطر في ظل البيئة المصرفية المعقدة والمتغيرة باستمرار، حيث تفرض الجهات التنظيمية في مختلف الدول متطلبات صارمة تتعلق بمكافحة غسل الأموال، وحماية البيانات، والشفافية المالية، وإدارة المخاطر التشغيلية. إن عدم الإلتزام بهذه المتطلبات قد يعرض المصرف لعقوبات قد تشمل تقييد العمليات، أو حتى سحب التراخيص في الحالات القصوى.



هي عبر استخدام أدوات مالية مثل العقود الآجلة والمشتقات لتقليل التعرض لتقلبات السوق أي ما تسمى التحوط المالي، وأيضاً عبر مراقبة مستمرة للأسواق من خلال تحليل الاتجاهات السوقية والتنبؤ بالتغيرات المحتملة.

ثالثاً. المخاطر التشغيلية: ترتبط المخاطر التشغيلية بالأنظمة الداخلية للمصرف، مثل الأخطاء البشرية، العيوب في النظام، أو الفشل في العمليات اليومية. كما تشمل أيضاً المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني. ومع تزايد تعقيدات العمليات المصرفية، أصبحت المخاطر التشغيلية أكثر بروزاً. ورغم صعوبة قياسها بدقة، إلا أن الفشل في إدارتها قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة. أما الممارسات المتبعة في إدارة المخاطر التشغيلية، فهي عبر تحسين أنظمة الرقابة الداخلية ووضع إجراءات وسياسات واضحة للحد من الأخطاء والإحتيال وتأهيل الكوادر للتعامل مع التحديات التشغيلية بكفاءة.

رابعاً. مخاطر السيولة: وهي تتعلق بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية على المدى القصير، ويحدث ذلك عندما لا يكون لدى المصرف ما يكفي من الأصول السائلة لمواجهة الطلبات المفاجئة على السحب، مما قد يؤدي ذلك إلى بيع الأصول بأسعار منخفضة أو الإقراض بتكاليف مرتفعة. وتنقسم السيولة إلى أنواع عدة، لكل منها تأثير مختلف على العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، وهي التالية:

- السيولة النقدية: تشير إلى النقد المتاح لدى المصرف في شكل أموال سائلة أو أرصدة قابلة للسحب الفوري، وتستخدم لتلبية الإحتياجات اليومية مثل السحب النقدي من قبل العملاء أو تسديد الإلتزامات الطارئة.
- السيولة التشغيلية: تتعلق بقدرة المصرف على تلبية إلتزاماته



الذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر في المصارف

أدى التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث ثورة في إدارة المخاطر داخل المصارف والمؤسسات المالية، حيث أصبح يُستخدم بشكل واسع لتحليل البيانات الضخمة، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، وتعزيز سرعة ودقة القرارات المالية. لم تعد ممارسات إدارة المخاطر تعتمد فقط على النماذج التقليدية أو التقديرات البشرية، بل باتت تعتمد بشكل متزايد على خوارزميات التعلم الآلي (Machine Learning) والذكاء الاصطناعي التنبؤي، مما يوفر قدرة غير مسبقة على تقييم المخاطر والتعامل معها بكفاءة أعلى. وفي ما يلي إضاءة على تطور ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية في ظل اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

تعزيز تحليل المخاطر الائتمانية والتقييم الائتماني

من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح في الإمكان تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بطريقة أكثر دقة وموضوعية، حيث تعتمد النماذج التقليدية في تقييم مخاطر الائتمان على معايير محدّدة مثل السجل الائتماني والدخل الحالي، لكنها قد لا تعكس الصورة الكاملة لقدرة المقترض على السداد. في المقابل، تستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) لدراسة مجموعة واسعة من العوامل، مثل سلوك العملاء المالي، وأنماط الإنفاق، وحتى البيانات غير

ولإدارة هذه المخاطر بشكل فعال، يجب على المصارف الإمتثال الصارم للقوانين من خلال متابعة التحديثات التشريعية بشكل مستمر، وفهم تأثيرها على العمليات المصرفية، وتطبيقها بفعالية لضمان التوافق مع المعايير المحلية والدولية. كما أن تعيين فرق قانونية متخصصة يُعد من الخطوات الأساسية في هذا المجال، حيث يساعد وجود مستشارين قانونيين مؤهلين على تقديم الإستشارات اللازمة، ومراجعة العقود والسياسات الداخلية، والتعامل مع أي قضايا قانونية قد تنشأ.

إلى جانب ذلك، تلجأ بعض المصارف إلى استخدام أنظمة الإمتثال الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد المخاطر القانونية المحتملة وتقليل احتمالية وقوع مخالفات. إن بناء ثقافة داخلية قائمة على الالتزام القانوني، وتدريب الموظفين على الإمتثال للأنظمة المصرفية، يُعزّز من قدرة المصرف على تفادي المخاطر القانونية والتنظيمية وضمان استمراريته في السوق بثقة وشفافية.

سادساً. المخاطر الإستراتيجية: وهي من أنواع المخاطر المهمة التي قد تواجه المصارف، حيث تتعلّق بالقرارات الخاطئة التي يتخذها المصرف حيال توجهاته المستقبلية. هذه المخاطر يمكن أن تنشأ من دخول المصرف إلى أسواق غير مدروسة أو تقديم منتجات أو خدمات لا تلبي إحتياجات العملاء، مما يهدد إستدامة المصرف. مثل هذه القرارات قد تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، كما يمكن أن تؤثر سلباً على سمعة المصرف وتراجع حصته السوقية. فعلى سبيل المثال، إذا قرّر المصرف توسيع أنشطته في سوق غير مألوف من دون دراسة معمّقة للسوق والمنافسة، فقد يُواجه صعوبات في جذب العملاء، مما يترتب عليه تراجع في الإيرادات وزيادة في التكاليف التشغيلية. وتتطلب إدارة المخاطر الإستراتيجية إتخاذ قرارات مدروسة بناءً على التخطيط الإستراتيجي السليم والتحليل الدقيق للبيئة الإقتصادية والسوقية. ومن خلال تقييم الفرص والمخاطر المرتبطة بتوسيع الأعمال أو تقديم منتجات جديدة، يُمكن للمصرف تجنب الدخول في مجالات غير مأمونة. كذلك، يعد تحليل السوق والمنافسة أداة أساسية لتقليل هذه المخاطر، حيث يمكن للمصرف فهم الاتجاهات المستقبلية واحتياجات العملاء وتحديد الثغرات في السوق التي يمكن الاستفادة منها. إضافة إلى ذلك، يتعين على المصرف أن يكون مرناً في إستجابته للتغيّرات، بحيث يمكن تعديل إستراتيجياته بشكل سريع وفعال في حال ظهرت ظروف غير متوقعة أو فشلت إحدى الإستراتيجيات في تحقيق أهدافها.

الإصطناعي أدوات تحليل تنبؤي قوية تساعد في تقييم اتجاهات السوق المستقبلية بناءً على بيانات مالية ضخمة، مما يُمكن المصارف من اتخاذ قرارات أكثر دقة حيال إستثماراتها وإدارة محافظها المالية بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المصارف على الذكاء الإصطناعي في التنبؤ بإحتياجات السيولة وإدارة التدفقات النقدية، حيث تستخدم نماذج التحليل التنبؤي لتحديد الطلب المستقبلي على السيولة بناءً على سلوك العملاء وإتجاهات السوق. يساهم هذا في تحسين إستراتيجيات التمويل وتقليل المخاطر المرتبطة بنقص السيولة أو الحاجة إلى الإقتراض الطارئ بأسعار مرتفعة.

تعزيز الامتثال التنظيمي وإدارة المخاطر القانونية

يواجه القطاع المصرفي تحديات تنظيمية متزايدة تتطلب الامتثال لمجموعة معقدة من القوانين المحلية والدولية. يتيح الذكاء الإصطناعي للمصارف تطوير أنظمة الامتثال التنظيمي (RegTech) التي تستخدم تقنيات التعلم الآلي لمراقبة العمليات المصرفية وضمان التوافق مع اللوائح التنظيمية. يُمكن لهذه الأنظمة مراجعة الوثائق القانونية، وتحليل البيانات المتعلقة بالامتثال، ورصد أي مخالفات محتملة في الوقت الفعلي. كما تتيح تقنيات الذكاء الإصطناعي أتمتة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحليل البيانات المصرفية والكشف عن أي أنشطة مشبوهة، مما يساعد المصارف على تجنب الغرامات والعقوبات القانونية.

التقليدية مثل النشاط عبر الإنترنت والمواقع الجغرافية. يساعد هذا التحليل المتقدم على تحسين دقة التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، مما يقلل من القروض غير المسددة ويحسن جودة المحفظة الائتمانية للمصرف.

مراقبة المعاملات وإكتشاف الإحتيال المالي

أحد أهم أدوار الذكاء الإصطناعي في إدارة المخاطر هو تحسين أنظمة الكشف عن الإحتيال المالي. وتعتمد المصارف على الذكاء الإصطناعي في تحليل الملايين من المعاملات في الوقت الحقيقي لرصد أي أنماط غير إعتيادية قد تشير إلى عمليات إحتيالية. تستخدم تقنيات التعلم العميق (Deep Learning) والشبكات العصبية الإصطناعية (Neural Networks) لتحديد المعاملات المشبوهة بدقة عالية وتقليل عدد الإنذارات الكاذبة (False Positives) فعلى سبيل المثال، يُمكن لأنظمة الذكاء الإصطناعي تحليل تاريخ المعاملات السابقة لكل عميل وتحديد أي نشاط غير معتاد بسرعة، مثل التحويلات المالية غير المألوفة أو السحوبات المتكررة في مواقع غير مألوفة. يساعد هذا النهج في تحسين الأمان المالي، وتقليل خسائر المصارف الناجمة عن عمليات الإحتيال.

التنبؤ بمخاطر السوق وإدارة السيولة

تتعرض المصارف لمخاطر سوقية كبيرة بسبب التقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والأسواق المالية. يُوفر الذكاء



كما أن تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة يسهم في بناء الثقة بين المصرف والعملاء والمستثمرين، مما يدعم إستقراره ونموه.

من جهة أخرى، أحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً كبيراً في ممارسات إدارة المخاطر في المصارف، حيث عزز من قدرة المؤسسات المالية على تحليل المخاطر بدقة، وتحسين الإمتثال التنظيمي، وكشف الإحتيال المالي، وإدارة السيولة بكفاءة أكبر. وبفضل الأدوات المتقدمة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، باتت المصارف قادرة على التنبؤ بالمخاطر وإتخاذ إجراءات استباقية للحد منها، مما يُعزّز إستقرارها المالي ويحميها من الأزمات المحتملة. ومع إستمرار تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، من المتوقع أن تلعب دوراً متزايداً في إعادة تشكيل إستراتيجيات إدارة المخاطر، مما يسهم في خلق بيئة مصرفية أكثر أماناً وإستدامة.

تحسين إدارة المخاطر التشغيلية والأمن السيبراني

مع تزايد التحول الرقمي في القطاع المصرفي، إزدادت المخاطر التشغيلية والأمنية، ولا سيما في ما يتعلق بالهجمات السيبرانية والتسلل غير المصرح به إلى الأنظمة المصرفية. تستخدم المصارف الذكاء الاصطناعي لرصد التهديدات الإلكترونية في الوقت الفعلي والتفاعل معها بسرعة. وتعتمد أنظمة الأمن السيبراني القائمة على الذكاء الاصطناعي على التحليل السلوكي والتعلم العميق لاكتشاف أي أنشطة غير إعتيادية، مثل محاولات الاختراق أو سرقة البيانات، وإتخاذ إجراءات وقائية لمنعها. كما يُمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي محاكاة سيناريوهات الهجمات الإلكترونية وتوفير إستراتيجيات إستجابة ديناميكية لحماية البنية التحتية المصرفية.

أتمتة قرارات إدارة المخاطر وتحسين كفاءة العمليات

ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من عمليات إدارة المخاطر، مما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف. فعلى سبيل المثال، يمكن للأنظمة الذكية تحليل طلبات القروض والبت فيها بشكل فوري بناءً على نماذج تعلم آلي متقدمة، مما يقلل من الوقت اللازم لاتخاذ القرار ويحسن تجربة العملاء. كما تتيح روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تقديم استشارات مالية للعملاء، مما يعزز مستوى الخدمة ويساعد على تقليل الضغط على الموظفين المصرفيين.

في المحصلة، تُعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمليات المصرفية، وتتطلب إدارتها إستراتيجيات فعّالة لضمان إستدامة المصرف وحمايته من الأزمات المالية، ويشمل ذلك تحقيق التوازن بين النمو الإستثماري وإستقرار السيولة، والإمتثال للقوانين، وتبني إستراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر، مثل التنوع في مصادر التمويل، تعزيز خطط الطوارئ، والإستثمار في التكنولوجيا لتعزيز الإستجابة للتحديات المتغيرة. وتقرض التطورات الإقتصادية والتكنولوجية المتسارعة على المصارف تبني نهج ديناميكي لإدارة المخاطر، مما يتطلب تحديث مستمر للسياسات الداخلية والإعتماد على الحلول الرقمية لتعزيز فعالية عمليات الرقابة والتحليل المالي.



المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات في إتحاد المصارف العربية.

إستمرار توسُّع سوق العملات المشفرة في العام 2025 العملات المشفرة وتأثيراتها على النظام المالي العالمي

وتشير التوقعات إلى إستمرار توسع سوق العملات المشفرة في العام 2025، حيث يُتوقع أن تصل الإيرادات العالمية إلى 45.3 مليار دولار، مع وصول عدد المستخدمين إلى 861 مليون مستخدم. كما يُتوقع أن يبلغ معدّل إنتشار العملات المشفرة الى 11 %، في حين يقدر متوسط الإيرادات لكل مستخدم بنحو 52.6 دولاراً. تعكس هذه الأرقام الإقبال المتزايد على العملات المشفرة، مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية، وزيادة تبني الشركات والمؤسسات المالية لهذه الأصول الرقمية. في ظل هذه التحولات، أصبح تأثير العملات المشفرة على النظام البيئي المالي أمراً بالغ الأهمية، حيث تؤثر هذه الأصول الرقمية على مجالات متعدّدة، بدءاً من السياسات النقدية، مروراً بدور المصارف المركزية، وصولاً إلى التحديات التنظيمية والأمنية.

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في التكنولوجيا الرقمية، مما أدّى إلى ظهور أنظمة تشفير متقدمة قائمة على مبادئ الرياضيات وهندسة الكمبيوتر. وقد مكّنت هذه «البروتوكولات التشفيرية» المعقّدة من إنشاء العملات المشفرة، التي تعتمد على أنظمة تكويد متطورة لتأمين عمليات تبادلها وإخفاء هوية مستخدميها، مما يُعزّز من مبدأ الخصوصية في التعاملات المالية. وقد شهدت العملات المشفرة تطوراً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، ما جعلها جزءاً أساسياً من النظام المالي العالمي، سواء من حيث الإستخدام أو الإستثمار، إذ بلغت القيمة السوقية العالمية للعملات المشفرة 3.6 تريليونات دولار في الشهر الأول من العام 2025، مع إجمالي حجم تداول وصل إلى 220.8 مليار دولار، مما يعكس الدور المتنامي لهذه الأصول الرقمية في الأسواق المالية.

تأثير العملات المشفرة على النظام البيئي المالي

أحدثت العملات المشفرة تحولاً عميقاً في هيكل النظام المالي العالمي، حيث قدّمت نموذجاً جديداً للتعاملات المالية يعتمد على اللامركزية والتشفير والأمان الرقمي. وقد أدى هذا التطور إلى تأثيرات متعدّدة، بعضها إيجابي من حيث تعزيز الكفاءة المالية والإبتكار، بينما تسبّبت بعض الجوانب الأخرى في تحديات تتعلق بالتنظيم والإستقرار المالي. وفي ما يلي تفصيل لأبرز تأثيرات العملات المشفرة على النظام البيئي المالي (جدول رقم 1).

المجال	التأثيرات الإيجابية	التأثيرات السلبية
الشمول المالي	- تمكين الأفراد غير المتعاملين مع المصارف من الوصول إلى الخدمات المالية.	- قد يؤدي نقص التنظيم إلى إستغلال الفئات غير المتعلمة أو الفقيرة في عمليات إحتيال.
التكاليف والكفاءة	- تقليل تكاليف التحويلات المالية، خاصة الدولية.	- ارتفاع تكاليف التعدين والطاقة المستخدمة قد يؤثر على البيئة ويزيد من تكاليف التشغيل.
الشفافية والأمان	- استخدام تقنية البلوكتشين يضمن سجلات معاملات غير قابلة للتغيير، مما يقلّل من التلاعب.	- مخاطر الإختراقات الأمنية والإحتيال بسبب ضعف بعض منصات التداول أو المحافظ الرقمية.
التأثير على البنوك	- قد تدفع العملات المشفرة المصارف إلى الإبتكار وتقديم خدمات مالية أكثر تطوراً.	- تهديد مباشر للنظام المصرفي التقليدي بسبب إنخفاض الإعتماد على الوسطاء الماليين.
السياسة النقدية	- إمكانية تحقيق إستقرار مالي من خلال العملات المستقرة (Stablecoins).	- تقلبات أسعار العملات المشفرة تعرقل قدرة الحكومات على التحكم في السياسات النقدية.
التنظيم والقوانين	- دفع الحكومات إلى تطوير أطر تنظيمية جديدة تواكب التطور التكنولوجي.	- عدم وجود تنظيم موحد عالمياً قد يؤدي إلى مشكلات قانونية وتحديات ضريبية.
الاستثمار والأسواق	- خلق فرص استثمارية جديدة عبر تداول العملات المشفرة والمشاريع الرقمية.	- المخاطر العالية بسبب التقلبات الحادة قد تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمستثمرين.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، إنحاد المصارف العربية.

ووفق تقرير صادر عن بلوك داتا، إستثمر 55 مصرفاً من بين أفضل 100 مصرف في العالم من حيث الأصول الخاضعة للإدارة في العملات المشفرة وتقنية البلوكتشين، إما بشكل مباشر أو من خلال شركات تابعة. وفي العام 2021، وصلت القيمة الإجمالية المقلّعة في مشاريع التمويل اللامركزي إلى 210.5 مليار دولار، مما يعكس النمو الإستثنائي لهذا القطاع. وتعكس هذه الأرقام التأثير الكبير للعملات المشفرة على النظام المالي التقليدي، من خلال تبني المصارف لتقنيات جديدة وتوسع قطاع التمويل اللامركزي.

مستقبل أسواق العملات المشفرة

تحدّيات تنظيمية كبيرة. فعلى سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يجري تطوير قوانين صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما قد يؤدي إلى فرض قيود على بعض العملات الرقمية الخاصة التي توفر مستويات عالية من الخصوصية مثل مونيرو (XMR) وزي كاش (ZEC). كما أن التقلّبات السعريّة تظل من أكبر المخاطر التي تواجه المستثمرين، حيث يُمكن أن تشهد العملات المشفرة تراجعاً كبيراً في قيمتها خلال فترات قصيرة، ما يجعلها استثماراً عالي المخاطر.

يستمر الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكتشين في تحسين كفاءة وأمان العملات المشفرة، ويُتوقع أن تشهد مشاريع التمويل اللامركزي (Decentralized Finance) ونماذج الذكاء الاصطناعي التنبئية طفرة في السنوات المقبلة، مما يُساعد في تقليل المخاطر وزيادة دقة التوقعات السوقية. كما أن التكوّنات غير القابلة للاستبدال (Non-Fungible Tokens) بدأت تشهد تطورات جديدة تتجاوز الفن الرقمي، حيث يتم استخدامها الآن في مجالات مثل العقارات والعقود الذكية وسلاسل التوريد، مما يُعزّز استخدام العملات المشفرة في الاقتصاد الرقمي العالمي. ورغم التحدّيات، فإن مستقبل العملات المشفرة يبدو واعداً مع استمرار التبنّي المؤسسي والتقدم التكنولوجي. ومع إزدياد التنظيمات والتشريعات، يُمكن أن يتحوّل السوق إلى بيئة أكثر أماناً وجاذبية للاستثمار. ومع التوقعات بوصول البيتكوين إلى مستويات تاريخية جديدة، وإستمرار تطور المشاريع المبنية على تقنية البلوكتشين، فإن العملات المشفرة مرشحة للعب دور محوري في مستقبل النظام المالي العالمي.

شهدت العملات المشفرة إنتشاراً متزايداً في السنوات الأخيرة، حيث إرتفع عدد مالكي الأصول الرقمية عالمياً إلى 562 مليون شخص في العام 2024، وهو يمثل حوالي 6.8 % من سكان العالم. يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة التبنّي المنظم، وتطوّر البنية التحتية للأسواق الرقمية، وتحسّن التشريعات في عدد من دول العالم، مما دعم آفاق هذه المجالات بالثقة.

وتعد البيتكوين والإثيريوم من بين الأصول الرقمية التي تحظى بأكبر درجات الإستقرار والجذب للإستثمارات، حيث وصل حجم سوق البيتكوين إلى تريليوني دولار في نهاية العام 2024، مما يعكس تحوّل كبيراً بإتجاه تعزيزات سوق العملات الرقمية، نتيجة زيادة الطلب من جانب المستثمرين المؤسسين وإطلاق المزيد من صناديق الإستثمار المتداولة (ETFs) التي تُتيح للمستثمرين التقليديين فرصة الوصول إلى العملات الرقمية.

وقد زاد إهتمام المؤسسات المالية بالعملات المشفرة، حيث قامت كبرى المصارف العالمية مثل «جي بي مورغان» و«غولدمان ساكس» بتقديم خدمات تتعلق بالعملات الرقمية لعملائها. كما إرتفع عدد صناديق التحوط التي تستثمر في العملات المشفرة، مما ساهم في زيادة رسملة هذا القطاع. كما أنه في العام 2024، إرتفع عدد المليونيّرات في سوق العملات المشفرة بنسبة 95 %، ليصل إلى 172,300 مليونير، مما يعكس الربحية العالية لهذه السوق في ظل الإتجاهات الصعودية.

ورغم النمو السريع، لا يزال سوق العملات المشفرة يُواجه

الإحتيال والمخاطر في معاملات العملات المشفرة:

التحدّيات والحلول

سجّلت عمليات الإحتيال في مجال العملات المشفرة أرقاماً غير مسبوقة في العام 2024، مما يشكل تحدّيات أكبر للحكومات والشركات في تنظيم هذا القطاع وحماية المستخدمين من الوقوع ضحايا لهذه الأنشطة الإجرامية التي أصبحت أكثر تطوراً وتنظيماً. وبحسب تقرير صادر عن شركة Chainalysis للأبحاث، تلقت محافظ العملات المشفرة المرتبطة بالإحتيال مبلغاً قدره 9.9 مليارات دولار في العام 2024. ويتوقع التقرير أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى 12.4 مليار دولار في العام 2025. كما أشار التقرير إلى أن تقديراتها السنوية حيال نشاط الإحتيال شهدت زيادة بنسبة 24 % منذ العام 2020، مما يعكس نمواً ملحوظاً في الأنشطة الإجرامية ضمن هذا القطاع.

تعكس الزيادة الملحوظة في حالات الإحتيال في سوق العملات المشفرة الحاجة الماسة إلى وضع إستراتيجيات أكثر صرامة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في هذا القطاع. ومع إستمرار

تطوّر التكنولوجيا، يتوجّب علينا مواكبة هذه التقدّمات من خلال جهود تنظيمية وأمنية متكاملة تدمج بين زيادة الوعي، وإستخدام تقنيات أمان متقدمة، وإنشاء إطار تنظيمي شامل على مستوى دول عديدة. إن إتخاذ إجراءات إستباقية في هذه المسألة لن يُحافظ فقط على حقوق المستثمرين، بل سيلعب دوراً كبيراً في تعزيز الثقة والإستقرار داخل أسواق العملات المشفرة.



جدول رقم 2: الإحتيال والمخاطر في معاملات العملات المشفرة

التفاصيل	النقاط الرئيسية
- الإحتيال الهرمي (Ponzi Schemes): استثمار غير قانوني يعتمد على تدفق الأموال من المستثمرين الجدد لدفع أرباح قديمة. - التصيد الإحتيالي (Phishing): إنشاء مواقع ورسائل وهمية لسرقة بيانات المستخدمين. - إختراقات المنصات الرقمية: تعرض منصات تداول العملات المشفرة للإختراق وسرقة الأموال. - العملات المشفرة المزيفة: تداول عملات مشفرة غير حقيقية تستهدف خداع المستثمرين.	أشكال الإحتيال الشائعة
- اللامركزية: غياب هيئة رقابية واحدة يجعل من الصعب تتبع المعاملات. - التحايل على القوانين: يصعب تتبع الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة. - نقص التشريعات الموحدة: إختلاف القوانين من بلد إلى آخر يعرض السوق لفجوات قانونية.	التحديات في تنظيم العملات المشفرة
- تعزيز التوعية: نشر الوعي بين المستثمرين حول أنواع الإحتيال وكيفية الوقاية منها. - تقنيات الأمان المتقدمة: اعتماد تقنيات مثل التحقق متعدد العوامل وحماية البيانات. - إطار تنظيمي عالمي موحد: إنشاء تشريعات عالمية لتنظيم منصات التداول وضمان حماية المستثمرين. - التحقق من المشاريع والعملات المشفرة الجديدة: ضمان شريحة المشاريع والإعتماد على منصات معترف بها.	الحلول الممكنة للتقليل من المخاطر

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، إتحاد المصارف العربية

الخلاصة

في الخلاصة، لا شك في أن العملات المشفرة أصبحت أحد أبرز الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث، حيث فرضت نفسها كبديل محتمل للأنظمة المالية التقليدية، وأثارت نقاشات واسعة بين الحكومات، المستثمرين، والخبراء الإقتصاديين. فمع استمرار تطور تقنيات البلوكتشين وزيادة الإعتماد على الأصول الرقمية، أصبح من الواضح أن العملات المشفرة لم تعد مجرد أداة للمضاربة، بل تحولت إلى عنصر أساسي في النظام المالي العالمي، مما يفرض تحديات وفرصاً على حد سواء.

فمن ناحية، تتيح العملات المشفرة فرصاً هائلة لتعزيز الشمول المالي، وخصوصاً في الدول النامية التي تعاني ضعف البنية التحتية المصرفية. ومن خلال توفير وسائل دفع لامركزية وأمنة، يُمكن أن تُسهم هذه التقنيات في تمكين ملايين الأشخاص من الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين. كما أن خاصية الشفافية التي توفرها تقنية البلوكتشين تعزز الثقة في المعاملات المالية، مما يقلل من مخاطر الفساد ويزيد من كفاءة الأنظمة المالية.

إلا أن هذه الإيجابيات لا تعني غياب التحديات التي تواجه العملات المشفرة، والتي قد تعوق إنتشارها وتحقيق الفائدة المرجوة منها. فرغم أنها تقدم حلولاً مبتكرة، فإن تقلباتها الحادة تجعلها غير مستقرة كوسيلة للتبادل أو كأداة استثمار طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، شهدت العملات المشفرة فترات من النمو الهائل تلتها إنهيارات كبيرة، ما أدى إلى خسائر ضخمة للمستثمرين وزعزعة الثقة في قدرتها على أن تكون بديلاً حقيقياً للعملات التقليدية.

كما أن الإطار التنظيمي لا يزال غير واضح في العديد من الدول، مما يزيد من حالة عدم اليقين حول مستقبل هذه الأصول الرقمية،

فبينما تبنت بعض الحكومات سياسات داعمة لإعتماد العملات المشفرة مثل السلفادور، نجد دولاً أخرى مثل الصين قد حظرت تداولها بالكامل. وهذا يعكس الإنقسام العالمي حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، حيث تحاول السلطات إيجاد التوازن بين دعم الابتكار وحماية الإستقرار المالي. ومن الجوانب الأخرى التي تثير القلق، تزايد استخدام العملات المشفرة في الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما دفع العديد من الجهات الرقابية إلى المطالبة بتشديد الرقابة ووضع قوانين صارمة لمكافحة هذه الجرائم. كما أن المخاطر الأمنية المرتبطة بالإختراقات الإلكترونية وسرقة المحافظ الرقمية لا تزال من بين التحديات الأساسية التي تواجه هذا القطاع.

لذلك، فإن مستقبل العملات المشفرة سيعتمد على كيفية تعامل الحكومات والأسواق المالية معها خلال السنوات المقبلة، إذا تمكنت الجهات التنظيمية من وضع إطار قانوني واضح ومتوازن، وقد نشهد تكاملاً أكبر بين العملات المشفرة والأنظمة المالية التقليدية، وربما نشهد تحولاً تدريجياً نحو إعتماد العملات الرقمية الرسمية (CBDCs) التي تجمع بين مزايا التكنولوجيا الحديثة والإستقرار الذي توفره البنوك المركزية.

في المحصلة، لا يُمكن إنكار أن العملات المشفرة قد أحدثت تحولاً جوهرياً في النظام المالي العالمي، ورغم التحديات العديدة التي تواجهها، فإنها لا تزال تملك القدرة على إعادة تشكيل مستقبل المعاملات المالية، وسيكون الطريق نحو تحقيق هذا التحول مرهوناً بمدى قدرة الحكومات والقطاع الخاص على التعاون لخلق بيئة تنظيمية آمنة ومتوازنة، تضمن الإستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا مع الحد من مخاطرها.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، إتحاد المصارف العربية

دور المصارف في تمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة

الشمول المالي أحد أبرز الأدوات التي تعتمدها المصارف لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد

يُعدّ تمكين المرأة من أهم الركائز لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الاجتماعية، ورفع مستوى الشمول المالي. كما أن تمكين المرأة يُساهم في تحسين مستوى الدخل الأسري، وتعزيز رفاهية المجتمع، وزيادة الإنتاجية على مختلف الأصعدة. وتلعب المصارف دوراً حيوياً في دعم تمكين المرأة من خلال توفير الفرص الاقتصادية والمالية التي تمكنها من المشاركة الفعالة في الاقتصاد، بالإضافة إلى دعمها في تحقيق



دور المصارف في تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة

تلعب المصارف دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، ولا سيما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة

بين الجنسين، والهدف الثامن المتعلق بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. فمن خلال إستراتيجياتها التمويلية وبرامجها المصرفية، تساهم المصارف في تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز دورها في التنمية، مما ينعكس إيجابياً على المجتمعات والاقتصادات الوطنية.

ويُمثل الشمول المالي أحد أبرز الأدوات التي تعتمدها المصارف لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد، فالعديد من النساء، لا سيما في المناطق الريفية أو النامية، يُواجهن تحديات في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. ومن هنا، تعمل المصارف على تقديم حلول مبتكرة، مثل الحسابات المصرفية ذات المتطلبات المُبسطة، والخدمات الرقمية التي تُسهل عمليات الدفع والإدخار، والقروض الصغيرة المصممة خصيصاً لدعم المشاريع النسائية الناشئة. يُتيح هذا الدعم للمرأة فرصاً أكبر للإستقلال المالي وريادة الأعمال، مما يُعزز من مساهمتها في الاقتصاد المحلي والعالمي.

وضمن الإطار نفسه، تُدرك المصارف أهمية دعم المشاريع التي تقودها النساء، حيث تؤكد الدراسات أن زيادة عدد رائدات

الأعمال يُساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق نمو إقتصادي مستدام. لذا، تُوفر المصارف برامج تمويلية مخصصة، مثل القروض الميسرة، وخطوط الإئتمان المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي

تديرها النساء، فضلاً عن تقديم الإستشارات المالية والتوجيه في إدارة الأعمال. كما يتم تعزيز هذا الدعم من خلال الشراكة مع مؤسسات دولية وحكومية لإطلاق مبادرات تمويلية مبتكرة تستهدف السيدات الراغبات في تأسيس أو توسيع مشاريعهن. ولا يقتصر دور المصارف على دعم المرأة كعميلة فقط، بل يمتد ليشمل تعزيز دورها داخل القطاع المصرفي نفسه، إذ يلتزم العديد من المؤسسات المصرفية بتطبيق سياسات تكافؤ الفرص لضمان وصول المرأة إلى المناصب القيادية، مما يُساهم في خلق بيئة عمل أكثر شمولاً وتنوعاً. وتُعد برامج تطوير المهارات القيادية والتدريب المستمر جزءاً أساسياً من هذه الجهود، حيث تُساعد النساء على إكتساب المهارات المالية والإدارية اللازمة لتولي مناصب قيادية داخل القطاع المصرفي وخارجه.

إلى جانب دعمها المباشر للمرأة، تلعب المصارف دوراً أوسع في تعزيز التنمية المستدامة عبر تمويل المشاريع التي تساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يتم توجيه التمويل نحو القطاعات التي تستفيد منها النساء بشكل مباشر، مثل التعليم والصحة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة



ج. دعم المرأة في سوق العمل، من خلال توفير فرص عمل وتدريب في القطاع المصرفي ودعم السياسات التي تُعزّز المساواة في الأجور والترقيات، وتقديم حوافز للشركات التي تعين النساء في مناصب قيادية، ودعم ثقافة العمل عن بُعد لتمكين الأمهات العاملات من تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، وتقديم منح دراسية للنساء الراغبات في تطوير مهاراتهم المالية والمصرفية، لدخول سوق العمل بقدرات تنافسية، وتوفير بيئة عمل مرنة وداعمة للأمهات مثل توفير حضانات في أماكن العمل أو ساعات عمل مرنة، وتعزيز التوعية بالقوانين والحقوق العمالية التي تحمي المرأة في سوق العمل المصرفي.

د. الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، كالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية لتنفيذ مشاريع تدعم النساء إقتصادياً وإجتماعياً، وإنشاء صناديق لدعم المشاريع النسائية الإجتماعية والتنموية، وتعزيز التوعية حول القوانين التي تحمي حقوق المرأة في القطاع المالي، وتنظيم فعاليات ومسابقات

ويُعزّز من قدرتهن على المشاركة في سوق العمل. كما تستثمر المصارف في مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تدعم التثقيف المالي للنساء، وتساعدن على إتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً وإستدامة.

المسؤولية الإجتماعية للمصارف في دعم وتمكين المرأة إقتصادياً وإجتماعياً

تشمل المسؤولية الاجتماعية للمصارف مجموعة من المبادرات التي تستهدف تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي للمرأة، ومن أهمها:

أ. توفير التمويل الميسر، وذلك عبر إطلاق برامج قروض ميسرة للنساء لدعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، وتقديم حلول تمويلية مرنة لتمكين المرأة من تأسيس مشاريعها الخاصة، ودعم المشروعات النسائية من خلال منح تمويل دون فوائد في بعض الحالات.

ب. برامج التثقيف المالي، والتي تتضمن تقديم دورات تدريبية لتعزيز المعرفة المالية لدى النساء مما يساعدن في إدارة مواردهن المالية بشكل فعال، وإقامة ورش عمل دورية حول التخطيط المالي والإستثمار الذكي، وتطوير أدوات رقمية تفاعلية تساعد النساء على تحسين مهارتهن المالية، وتوفير مواد تعليمية مبسطة عن الإذخار والإستثمار والتخطيط المالي الشخصي موجهة خصيصاً للنساء، وتعزيز الوعي بالمخاطر المالية وكيفية التعامل معها من خلال برامج توعية مباشرة وعبر الإنترنت، وتنظيم حملات توعية على مستوى المجتمعات المحلية، لزيادة معرفة النساء بالممارسات المصرفية والإستثمارية



تحفيزية لريادة الأعمال النسائية لخلق بيئة تنافسية تدعم النمو والإبتكار، ودعم المبادرات النسائية في المناطق الريفية والمجتمعات الفقيرة لضمان وصول الفرص التمويلية والتعليمية للجميع.



في سوق العمل، من خلال تعزيز الشفافية في التوظيف والترقيات.

- تقديم حوافز للشركات والبنوك التي تحقق نسبة تمثيل متوازنة للمرأة في المناصب الإدارية العليا، بما في ذلك تخفيض الضرائب أو توفير برامج تمويلية مخصصة.
- إنشاء مراكز متخصصة لدعم ريادة الأعمال النسائية والاستشارات المالية، لتقديم الإرشاد المهني والتدريبات العملية.

- تعزيز الشراكة بين المصارف والمؤسسات التعليمية لتمكين النساء من إكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل المالي والتجاري.

- دعم التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق المرأة في القطاع المصرفي وتُعزز فرصها في الوصول إلى القيادة وصنع القرار.

- توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية للنساء، من خلال تصميم منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهن المالية اليومية وتسهّل عملية الإدخار والاستثمار.



المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، إتحاد المصارف العربية

خلاصة وتوصيات

يُعَدُّ تمكين المرأة هدفاً إستراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، وتلعب المصارف دوراً محورياً من خلال تعزيز الشمول المالي، وتوفير الفرص الإقتصادية، ودعم ريادة الأعمال النسائية. علماً أن تبني إستراتيجيات شاملة لتمكين المرأة يساهم في تحقيق نمو إقتصادي أكثر شمولاً وإستدامة، فالمصارف، من خلال سياساتها الداعمة ومبادراتها التوعوية، يُمكنها أن تصبح شريكاً رئيسياً في تحقيق التحول الإقتصادي والإجتماعي المطلوب لتعزيز دور المرأة في المجتمع. ومن أهم التوصيات لتعزيز دور المصارف في تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة التالي:

- تعزيز برامج التمويل المستدام لدعم المشاريع النسائية من خلال تقديم قروض ميسرة بفوائد مخفضة، وتشجيع النساء على الإستثمار في القطاعات الناشئة.

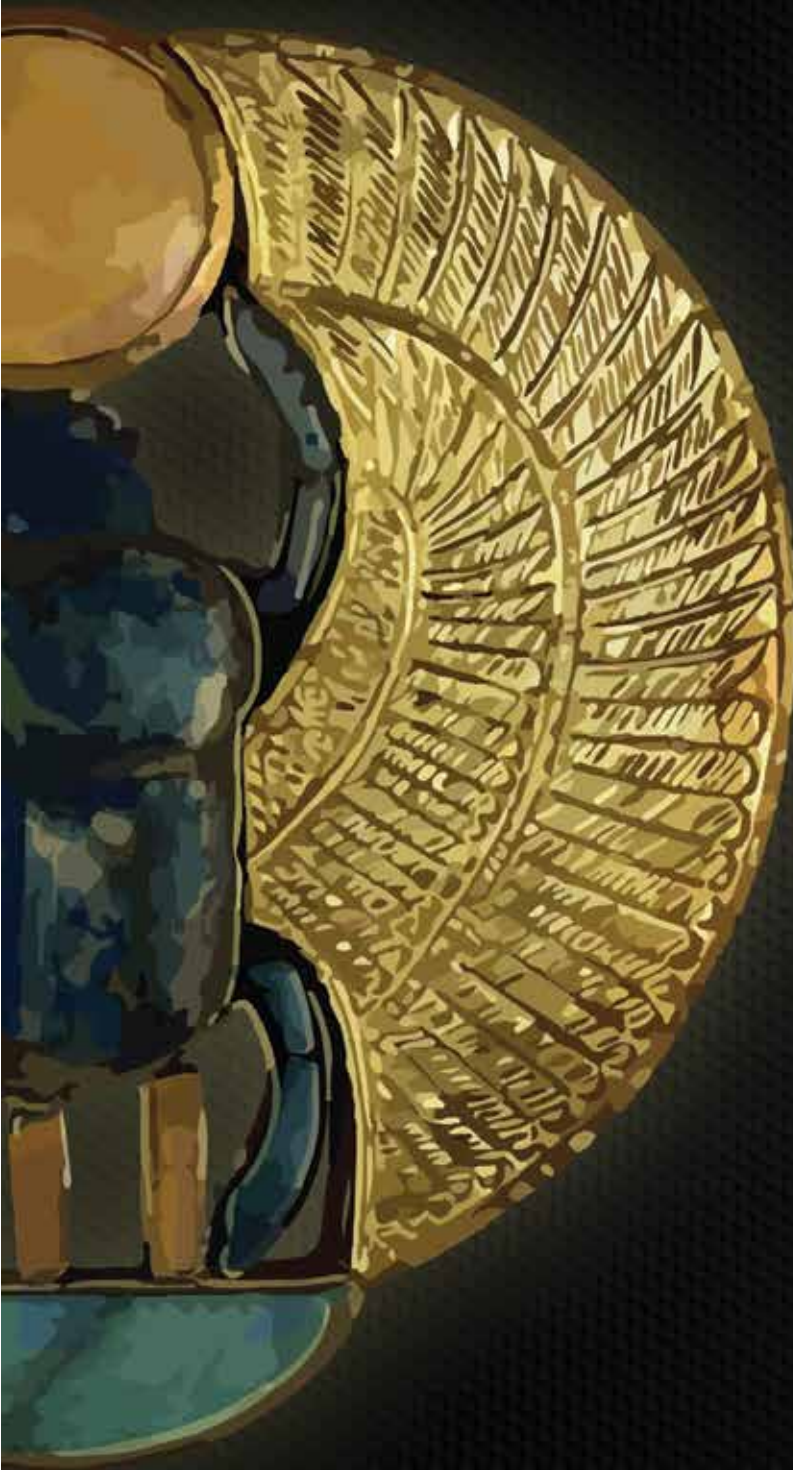
- تكثيف المبادرات التعليمية والتوعوية حول الثقافة المالية، بما يشمل توفير محتوى تعليمي رقمي متاح للجميع.

- تطوير سياسات مصرفية تدعم المساواة بين الجنسين



BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS



- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"



بنك مصر
BANQUE MISR



19888

www.banquemisr.com

f y i d X in

نظمه إتحاد المصارف العربية برعاية محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله في شرم الشيخ المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال تعزيز البنية التحتية للحكومة المالية ومكافحة الإحتيال في المصارف العربية



صورة جماعية للمشاركين في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الإحتيال في شرم الشيخ

أكد إنعقاد المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال والذي نظمته إتحاد المصارف العربية، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، في مدينة شرم الشيخ، أهمية موضوع مكافحة الإحتيال، ووضع رؤية حديثة لإستراتيجيات مكافحة الإحتيال سواء في القطاع المصرفي المصري أو في المصارف العربية عموماً. وقد جاء تنظيم المؤتمر بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد على مدار ثلاثة أيام، وتزامناً مع المعرض المصاحب، وبمشاركة نحو 300 شخصية مصرفية، إقتصادية ورسمية من مصر والبلدان العربية والأجنبية، وفي حضور ممثلي 15 دولة عربية وأفريقية.

وبحسب الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، هدف تنظيم المؤتمر إلى «التباحث ومناقشة مخاطر الممارسات الإحتيالية الناشئة عن مختلف الأحداث التي يتعرض لها العالم وإنعكاساتها على مصارفنا ومؤسساتنا العربية»، مؤكداً «أن مدينة شرم الشيخ التي عُرفت بحبها للضيف وإكرامه، وفتح منابرها للبحث في شؤون وشجون قضايانا المصرفية والاقتصادية العربية والدولية، باتت مدينة للمؤتمرات الراقية، وخصوصاً لمؤتمرات إتحاد المصارف العربية الذي تألف مع هذا البلد الرائع بمنجعاته الساحرة وموقعه الفريد وصوته الذي يصل إلى أقاصي أرجاء العالم».

وقد سلط المؤتمر الضوء على تداعيات الأزمات العالمية المتتالية، وتبيان المخاطر والتحديات الأساسية التي تواجه المهنة المصرفية العربية في ظل المخاطر الجيوسياسية، كذلك مناقشة سبل تطوير إدارات مكافحة الإحتيال والجريمة المالية في المصارف والمؤسسات العربية، لكي تواكب كافة الإجراءات والتحديات المستجدة وتكامل قطاعات الرقابة داخل المصارف العربية، وخلق بيئة آمنة وأفضل السبل في تأهيل وإعداد الكوادر المصرفية.

كما شكّل المؤتمر خطوة جوهرية لتعزيز التعاون العربي والدولي، ومواجهة الإحتيال المالي، عبر تبادل الخبرات بين المؤسسات المصرفية والهيئات الرقابية، بما يساهم في تعزيز سلامة وإستقرار النظام المالي العربي. وقد أسفرت مناقشات المؤتمر عن توصيات تتعلق بعملية تعزيز البنية التحتية للحكومة المالية ومكافحة الإحتيال في المصارف العربية، بما يضمن بيئة مصرفية أكثر أماناً وثقة في المنطقة.

وقد شارك في إفتتاح المؤتمر كل من، محمد الإترابي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية وإتحاد بنوك مصر، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وأشرف بهي الدين، وكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الرقابة الميدانية، ممثلاً حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، ومبروك الغمريني رئيس مدينة شرم الشيخ، ممثلاً اللواء خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء، والدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، والدكتور حاتم القطان، مستشار المراجعة المالية في المملكة العربية السعودية، وماريان زكي، مديرة مؤسسات مكافحة الإحتيال.

إفتتاح أعمال المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال



الأستاذ محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية مفتتحاً أعمال المؤتمر

إفتتح المؤتمر بدقيقة صمت حاداً على أرواح ضحايا محافظة جنوب سيناء، الذين لقوا مصرعهم في مدينة سانت كاترين، ثم السلام الوطني المصري. وتحدث محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، فقال: «إن هذا المؤتمر يمثل منصة سنوية رائدة لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات التي تواجه المصارف العربية في مجال مكافحة الإحتيال المالي»، مشيراً إلى «أن التحولات الرقمية السريعة والتوسع في التكنولوجيا المالية، أوجدت تداعيات خطيرة، أبرزها الإحتيال الإلكتروني، والتزوير، وغسل الأموال، ما يتسبب في خسائر تُقدَّر بمليارات الدولارات سنوياً»، مشدداً على «أن التطورات في الذكاء الاصطناعي باتت تُستغل بشكل متزايد في التزوير والتلاعب في التوقعات، مما يستوجب تكاتف الجهود وتعزيز سبل الحماية والوقاية من هذه الجرائم المالية».

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:

ظاهرة الإحتيال تمثل تهديداً خطيراً لجميع المصارف العربية

أضاف الإتربي: «إن الإحتيال المالي أصبح من أكبر التحديات التي تواجه الإقتصاد العالمي، ولا سيما في ظلّ التحول الرقمي المتسارع الذي أتاح فرصاً جديدة، لكن في المقابل زاد من تعقيد أنماط الإحتيال»، مؤكداً «أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب نهجاً جماعياً يشمل الحكومات والمؤسسات المصرفية والهيئات الرقابية، مع التركيز على تعزيز التشريعات وتطبيق تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحليل البيانات والكشف عن الأنماط الإحتيالية المبكرة»، مشيراً إلى «أهمية نشر التوعية المصرفية»، ومشدداً على «دور التقنيات المتقدمة في تقليل الإحتيال المالي وتعزيز ثقة العلماء في الانظمة المصرفية».

أضاف الإتربي: «إن الإحتيال المالي أصبح من أكبر التحديات التي تواجه الإقتصاد العالمي، ولا سيما في ظلّ التحول الرقمي المتسارع الذي أتاح فرصاً جديدة، لكن في المقابل زاد من تعقيد أنماط الإحتيال»، مؤكداً «أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب نهجاً جماعياً يشمل الحكومات والمؤسسات المصرفية والهيئات الرقابية، مع التركيز على تعزيز التشريعات وتطبيق تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحليل البيانات والكشف عن الأنماط الإحتيالية المبكرة»، مشيراً إلى «أهمية نشر التوعية المصرفية»، ومشدداً على «دور التقنيات المتقدمة في تقليل الإحتيال المالي وتعزيز ثقة العلماء في الانظمة المصرفية».



الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية يلقي كلمته الافتتاحية

القطاع المصرفي العالمي»، مشيراً إلى «أن الإتحاد يضع في أولوياته تعزيز الحوكمة المصرفية وتطوير التشريعات التي تحمي النظام المالي العربي من التهديدات الرقمية»، داعياً إلى «تكثيف الجهود لبناء شراكات إستراتيجية مع المؤسسات الدولية لتعزيز أمن المعاملات المصرفية ومكافحة الجرائم المالية في المنطقة».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

نعمل على وضع خطة إستراتيجية لتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي

وقال الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية «إن مكافحة الإحتيال المالي تتطلب إستراتيجيات متكاملة تشمل التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الشراكات بين البنوك والهيئات الرقابية، إلى جانب تطبيق أحدث التقنيات للكشف عن الجرائم المالية والحد منها».

وعرض د. فتوح دور إتحاد المصارف العربية في تعزيز الإستقرار المالي من خلال برامج المتنوعة، «حيث يعقد الإتحاد أكثر من 40 دورة تدريبية سنوياً حول مكافحة غسل الأموال وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ما ساهم في تدريب أكثر من 3600 مصرفي عربي في العام الماضي»، مسلطاً الضوء على «مبادرات الإتحاد في تعزيز التعاون الدولي، مثل الحوار المصرفي العربي - الأميركي، ومبادرات التعاون مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، إضافة إلى دعم جهود التنمية المستدامة في المنطقة العربية».

وشدد د. فتوح على «أن إتحاد المصارف العربية يعمل على تطوير بنية تحتية مالية أكثر إستدامة، تتماشى مع تطورات

الغمريني ممثلاً اللواء خالد مبارك

وتحدث مبروك الغمريني رئيس مدينة شرم الشيخ، ممثلاً اللواء خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء عن أهمية المنطقة السياحية والتي نالت إهتمام المنظمات الدولية، حيث إستضافت العديد من المؤتمرات، وفي السياق عينه إستضافت هذا المؤتمر في حضور عدد كبير من الشخصيات الرسمية والمصرفية والإقتصادية من مصر وكافة أقطار الدول العربية.

وقال الغمريني: «نواجه تحديات كبيرة تتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لحماية أمننا القومي العربي وعلى جميع المستويات، مما يؤكد الأهمية القصوى للدور الذي يلعبه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون البنك المركزي المصري حيال أهداف ومحاور المؤتمر والموضوعات التي يتناولها في جلساته المثمرة»، آملاً في أن يخرج المؤتمر بـ «توصيات ناجعة وقابلة للتطبيق والتي تستهدف تحقيق أفضل السبل لمكافحة الإحتيال والفساد، وبما يحقق الإستقرار لبلداننا والعالم أجمع».



مبروك الغمريني رئيس مدينة شرم الشيخ، ممثلاً اللواء خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء

الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي

وأشار د. حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، إلى «جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة مختلف أنماط الفساد والإحتيال»، مؤكداً «نجاح الشراكة مع إتحاد المصارف العربية منذ أعوام التي جعلتهم ينظرون إلى القطاع المالي والمصرفي باعتباره الشريك العام، حيث إن الهدف الأساسي من الجريمة هو تحقيق الربح وتأمينه ونقله من دولة إلى أخرى للوصول للهدف النهائي».



الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي



جانب من الحضور خلال إفتتاح المؤتمر العربي في شرم الشيخ



هاني العلي مقدماً المتحدثين في المؤتمر



الدكتور أشرف بهي الدين، وكيل محافظ البنك المركزي المصري ممثلاً معالي المحافظ حسن عبد الله

لتزداد مواكبة الأنماط الحديثة»، مشدداً على «أهمية رفع مستوى الوعي، مما يؤكد أهمية دور البنوك المركزية لتلعب دوراً ريادياً في تعزيز دور القطاع المصرفي، حيث تضع الضوابط الرقابية، والتعليمات المنظمة، والإجراءات التي تشمل حماية المؤسسة والعاملين والمتعاملين»، مؤكداً «أهمية إيجاد بيئة آمنة ومبتكرة، تستهدف تعزيز قدرات الدول العربية، في مواجهة التحديات سعياً للاستقرار والنمو الإقتصادي الشامل والنمو المستدام مع أقل الأضرار الممكنة».

وخلص بهي الدين إلى القول: «إيماناً بالدور المحوري الذي تؤديه البنوك المركزية، نرى أهمية ضرورة مكافحة شتى أنواع الإحتيال من قبل المصارف والمؤسسات المالية العربية، ورفع مستوى التعاون، ولا سيما مع المؤسسات الدولية مما يُعزز سلامة المعاملات مع المؤسسات المصرفية والمالية».

وختم بهي الدين قائلاً: «إن مصر جزء لا يتجزأ من تلك الفعاليات الإقليمية والعالمية، وتالياً فإن تلك التطورات والمتغيرات المعاصرة كان لها بالغ الأثر على العديد من المعطيات المالية والاقتصادية، حيث تتكثف الجهود حيال اتخاذ الإجراءات للحد من آثار الإحتيال. علماً أن الدولة المصرية تبدي إستعدادها التام لتقديم الدعم للجهات والمؤسسات لمكافحة شتى أنواع الإحتيال».

أشرف بهي الدين وكيل المحافظ - قطاع الرقابة الميدانية
ممثلاً حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري
لمكافحة شتى أنواع الإحتيال من قبل المصارف
والمؤسسات المالية العربية
ورفع مستوى التعاون ولا سيما مع المؤسسات الدولية

وقال أشرف بهي الدين، وكيل المحافظ، قطاع الرقابة الميدانية، ممثلاً حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري: «إن التحديات الراهنة تتطلب تضامناً من الجهود من الجهات الحكومية والمؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، بغية توفير بيئة آمنة لسلامة المعاملات المالية»، مشيراً إلى «ظهور العديد من التحديات التي تواجه المصارف العربية، لعل من أبرزها التطور التكنولوجي بغية مكافحة عمليات الإحتيال، وذلك في ظل المبادرات التي تُعزز فرص المصارف نحو تعزيز قدراتها في مكافحة أنماط الإحتيال».

وأضاف بهي الدين: «لم تكن البلدان العربية بمنأى عن تلك التحديات والتي إنعكست على إقتصادات دول المنطقة العربية،



الشخصيات الرسمية وقوفاً للسلام المصري خلال إفتتاح المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال في شرم الشيخ

جلسات المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال في شرم الشيخ ناقشت إستراتيجيات مكافحة الإحتيال والعملات النقدية ودور الرقابة

ناقشت جلسات المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال في شرم الشيخ، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، محاور رؤية عامة حول إستراتيجيات مكافحة الإحتيال في القطاع المصرفي المصري، والعملات النقدية وخصائص تأمينها والتعرّف عليها، وخدمات الترميز وأفضل الممارسات الدولية للحد من مخاطر الإحتيال المحتملة، ودور قطاعات الرقابة في البنوك في مكافحة الإحتيال، وتكامل قطاعات الرقابة داخل البنوك في خلق بيئة آمنة، وإدارة التحدّيات لنموذج الأعمال الناتج عن زيادة الجريمة المالية وأساليب الحد والتخفيف منها في ظل البيئة المتغيرة والمتقلّبة، وجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة مختلف أنماط الفساد والإحتيال، والتوجّهات العالمية والمحلية حول مكافحة الإحتيال، وعرض جهود البنك المركزي السعودي في مكافحة الإحتيال، وأحدث الأنماط الإحتيالية وطرق مجابقتها والوقاية منها، وأساليب تمييز ومضاهاة التوقيعات وتأهيل مختلف الكوادر المصرفية لمواكبة التحدّيات المستحدثة.

اليوم الأول

كلمة رئيسية

« الرؤية العامة للإستراتيجيات مكافحة الإحتيال
في القطاع المصرفي المصري »

ألقي مصطفى خضر، مدير عام مكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري، كلمة رئيسية، حول «الرؤية العامة للإستراتيجيات مكافحة الإحتيال في القطاع المصرفي المصري».



الأستاذ مصطفى خضر

ورقة عمل

«العملات النقدية»

ورقة العمل، Ewgenij Bangnjuk من شركة Giesecke+Devrient G+D – (تكنولوجيا عملات) – ألمانيا، عن «العملات النقدية وخصائص تأمينها والتعرّف عليها».



Ewgenij Bangnjuk

ورقة عمل

«جهود مكافحة المخدرات والجريمة»

تناول الدكتور بدر البنا، منسق إنفاذ القانون، فرع الفساد والجريمة الاقتصادية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، فيينا، «جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة مختلف أنماط الفساد والإحتيال».



الدكتور بدر البنا

الجلسة الأولى

«خدمات الترميز وأفضل الممارسات الدولية للحدّ من مخاطر الإحتيال المحتملة»



المتحدثون في الجلسة الأولى: هشام عكاشة متوسطاً المهندس إسلام مأمون، محمد كريم، المهندسة علياء طنطاوي، الدكتور ناصر القحطاني ورامي خضير

تناولت الجلسة الأولى محور «خدمات الترميز وأفضل الممارسات الدولية للحدّ من مخاطر الإحتيال المحتملة»، وقد ترأس الجلسة هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر.

وتحدث في الجلسة كل من: المهندسة علياء طنطاوي، وكيل المحافظ المساعد - الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، البنك المركزي المصري، ومحمد كريم الرئيس التنفيذي، الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني، والمهندس إسلام مأمون، نائب الرئيس، شركة فودافون، مصر، رامي خضير، نائب رئيس إدارة المنتجات والحلول الأمنية، أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، والدكتور ناصر القحطاني، مستشار في المراجعة الداخلية وعضو مجلس إدارة جمعية مكافحة الإحتيال، المملكة العربية السعودية.



مقدم الحضور خلال جلسات المناقشة



حضور مصري عربي ومصري رفيع المستوى

اليوم الثاني



كلمة رئيسية

«مكافحة تزوير العملات»

تحدث في ورقة العمل عن «مكافحة التزوير» Brigadier General Gianluca Vitagliano, قائد وحدة مكافحة تزوير العملات في قوات الكارابينييري، إيطاليا.



مشاركة مصرفية واسعة

الجلسة الأولى «دور قطاعات الرقابة في البنوك في مكافحة الإحتيال»



المتحدثون في الجلسة الأولى: محمد أبو السعود متوسطاً محمد الكردي، عمرو الغنام، معتر منير وراكان الوهابي

تناولت الجلسة الأولى محور «دور قطاعات الرقابة في البنوك في مكافحة الإحتيال»، وقد ترأس الجلسة محمد أبو السعود، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، البنك المصري لتنمية الصادرات. وتحدث في الجلسة كل من: عمرو الغنام، رئيس مجموعة التدقيق الداخلي والتفتيش، البنك الأهلي المصري، ومحمد الكردي، رئيس قطاع الإلتزام المصري والحوكمة المؤسسية، بنك مصر، وفادية حمود، المدير الإقليمي للفروع، بنك الإعتدال اللبناني، لبنان، ومعتر منير، رئيس مجموعة مخاطر التشغيل والسوق، SAIB، مصر، وراكان الوهابي، المدير التنفيذي لإدارة مكافحة الإحتيال، البنك السعودي للإستثمار.

ورقة عمل

«مخاطر الإحتيال المالي على الأمن القومي»

تناولت ورقة العمل محور «مخاطر الإحتيال المالي على الأمن القومي ودوره في تمويل الإرهاب»، حيث تحدث فيها المقدم باسل الحجار، الخبير في الدراسات الأمنية والجيوسياسية، لبنان.



المقدم باسل الحجار

الجلسة الثانية «إدارة التحديات لنموذج الأعمال»



المتحدثون في الجلسة الثانية: أشرف بهي الدين متوسطاً مصطفى خضر و بدر البنا

تناولت الجلسة الثانية محور «إدارة التحديات لنموذج الأعمال الناتج عن زيادة الجريمة المالية وأساليب الحدّ والتخفيف منها في ظل البيئة المتغيرة والمتقلبة». وقد ترأس الجلسة الدكتور أشرف بهي الدين، وكيل المحافظ، قطاع الرقابة الميدانية، البنك المركزي المصري، وتحدث فيها كل من: مصطفى خضر، مدير عام الإدارة المركزية لمكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري، والدكتور بدر البنا، منسق إنفاذ القانون، فرع الفساد والجريمة الاقتصادية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، فيينا.



مشاركة مصرفية

الجلسة الثالثة «تكامُل قطاعات الرقابة داخل البنوك»



المتحدثون في الجلسة الثالثة: ماريان زكي متوسطة إيهاب المصري، المهندسة عبيد خضر، شهدان جبيلي وأحمد مهران

تناولت الجلسة الثالثة، محور «تكامُل قطاعات الرقابة داخل البنوك في خلق بيئة آمنة»، وقد ترأس الجلسة ماريان زكي، مدير سياسات مكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري. وقد تحدث فيها كل من: إيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإلتزام، في البنك الأهلي المصري ورئيس لجنة الإلتزام، إتحاد بنوك مصر، والمهندسة عبيد خضر، رئيس مجموعة الأمن السيبراني، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة الأمن السيبراني، إتحاد بنوك مصر، وأحمد مهران، رئيس قطاع مكافحة الإحتيال المصرفي، البنك التجاري الدولي CIB، مصر، ورئيس لجنة مكافحة الإحتيال، إتحاد بنوك مصر، وشهدان جبيلي، مستشار دولي أول للشؤون القانونية والإمتثال، لبنان.



الأستاذ حسام الشافعي



John D. Gill

ورقة عمل

«التوجهات العالمية والمحلية حول مكافحة الإحتيال»

تحدث في ورقة العمل عن «التوجهات العالمية والمحلية حول مكافحة الإحتيال» كل من: السيد John D. Gill، رئيس جمعية محققي الإحتيال/ أميركا (عبر الزوم)، وحسام الشافعي، رئيس فرع جمعية محققي الإحتيال، مصر.

اليوم الثالث



الأستاذ مشعل بن محمد العبد الوهاب

ورقة عمل

«عرض جهود البنك المركزي السعودي في مكافحة الإحتيال»

تحدث في ورقة العمل، مشعل بن محمد العبد الوهاب، مدير إدارة مكافحة الإحتيال وكالة الرقابة، البنك المركزي السعودي (tbc)، حول «عرض جهود البنك المركزي السعودي في مكافحة الإحتيال».

ورقة عمل

«إستعراض لأحدث الأنماط الإحتيالية وطرق مجابمتها والوقاية منها»

جاءت ورقة العمل تحت عنوان «إستعراض لأحدث الأنماط الإحتيالية وطرق مجابمتها والوقاية منها»، وقد تحدث فيها كل من: الدكتور أحمد السيد، مدير الدعم الفني لمكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري، ومصطفى فخري، مدير تحقيقات نظم الدفع الرقمية، البنك المركزي المصري.



الدكتور أحمد السيد ومصطفى فخري



المهندس أحمد الحلبي

ورقة عمل

Counter Fraud in Dark Web Intelligence

تناولت ورقة العمل Counter Fraud in Dark Web Intelligence وقد تحدث فيها المهندس أحمد الحلبي، العضو المنتدب، شركة Resecurity، أميركا.

ورقة عمل

«أساليب تمييز ومضاهاة التوقيعات»

تحدث في ورقة العمل، عن «أساليب تمييز ومضاهاة التوقيعات»، أحمد سعيد عبد المنصف، خبير أبحاث التزييف والتزوير، وزارة العدل، مصر.



الأستاذ أحمد سعيد عبد المنصف

جلسة نقاش ختامية «رؤية عربية مستقبلية للمشاركة في مكافحة الإحتيال»



المتحدثون في الجلسة الختامية: الدكتور وسام فتوح متوسطاً فادية وهبي، مصطفى خضر، اللواء علاء العويني وشهدان جبيلي تناولت جلسة النقاش الختامية محور «رؤية عربية مستقبلية للمشاركة في مكافحة الإحتيال»، وقد ترأس الجلسة الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية. وتحدث فيها كل من: مصطفى خضر، مدير عام الإدارة المركزية لمكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري، والدكتور ناصر القحطاني، مستشار في المراجعة الداخلية وعضو مجلس إدارة جمعية مكافحة الإحتيال، المملكة العربية السعودية، واللواء علاء العويني، الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد – هيئة الرقابة الإدارية، مصر، وشهدان جبيلي، مستشار دولي للشؤون القانونية والإمتثال، لبنان.



هاني العلي و ثواب العتيبي



العميد مصطفى خضر

تكريم المصارف والمؤسسات المتعاونة والراعية للمؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال

كّرم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح المصارف والمؤسسات المتعاونة والراعية للمؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال في مدينة شرم الشيخ



السيد مصطفى أحمد خضر - مدير عام مكافحة الإحتيال - البنك المركزي المصري



شريف جامع - مدير عام - اتحاد بنوك مصر



الدكتور ناصر حلمي - بنك مصر



محمد جميعي - رئيس إدارة تأمين نظم المعلومات - المصرف العربي الدولي



عمرو سامي - بنك القاهرة

تكريم المصارف والمؤسسات المتعاونة والراعية للمؤتمر العربي الأول لمكافحة الإحتيال



محمد مسعود نيابة عن KIB



أحمد الميري - المدير العام - مصرف الضمان الإسلامي



وليد أحمد عبد المنعم - مدير الالتزام - بنك قطر الوطني



البنك المركزي المصري



ريهام بشير - مدير الالتزام - البنك العربي



عمرو الغنام - رئيس قطاع التدقيق الداخلي - البنك الاهلي المصري

حفل استقبال للشخصيات الرسمية في المؤتمر العربي الأول لمكافحة الاحتيا

على هامش إفتتاح المؤتمر العربي الاول لمكافحة الإحتيال الذي نظمه إتحاد المصارف العربية برعاية محافظ البنك المركزي حسن عبد الله، في مدينة شرم الشيخ، إقيم حفل إستقبال للشخصيات الرسمية والمصرفية العربية والمصرية في حضور رئيس الإتحاد الأستاذ محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح.



من اليمن محمد أبوالسعود، د. أحمد جلال، محمد الإتربي، د. أشرف بهي الدين وسارة عزت



من اليمن هشام عكاشة وعبير خضر وإيهاب المصري



من اليمن مبروك الغمريني وشريف جامع



د. علاء العويني، د. حاتم علي ود. وسام فتوح



من اليمن إيهاب المصري، عبير خضر، محمد الإتربي و شريف جامع



هشام عكاشة و د. أشرف بهي الدين

ورش تدريبية لإتحاد المصارف العربية في الكويت والبحرين وقطر والأردن عن «أسرار الأمن السيبراني» و«التدقيق الداخلي الإستراتيجي القائم على المخاطر» و«الأدوار والتحديات الجديدة لضباط الإبلاغ عن غسل الأموال (MLR's)»

نظم إتحاد المصارف العربية أربع ورش تدريبية في كل من الكويت، مملكة البحرين، دولة قطر والأردن وهي كالتالي:

«كشف أسرار الأمن السيبراني» - الكويت

في هذا السياق، نظم الإتحاد ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع إتحاد مصارف الكويت، في مدينة الكويت/ دولة الكويت، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 10 شباط/ فبراير 2025 وحتى 12 منه)، بعنوان «كشف أسرار الأمن السيبراني»، في حضور 25 مشاركاً من المصارف الكويتية والأردنية والمصرية والليبية، حيث إفتتحت الورشة زينب وهبه، مدير التدريب في الإتحاد، وحاضر في هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام، المحاضر جان ميشال كومباني، الرئيس التنفيذي لشركة ARCShield في لبنان، (مصرفي سابق محترف في مجال الأمن السيبراني).

وقد إختار إتحاد المصارف العربية موضوع الأمن السيبراني عنواناً للورشة نظراً إلى ما له من أهمية في الوقت الراهن، حيث يشهد العالم مزيداً من التعقيد والتشعب في الأعمال المصرفية والمالية، ولا سيما في ظل تزايد استخدام حلول الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي لتنفيذ عمليات تحويل الأموال عبر العالم، حيث إن القرصنة يلجأون إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ عملياتهم الاجرامية، مما يستوجب التصدي لهذه الجرائم، وإبتكار الحلول التقنية الحديثة لإحباطها والحماية منها وتقليل الفجوة المتنامية بين القرصنة والمهنيين.

وقد هدفت الورشة إلى تسليط الضوء على أحدث التهديدات في العام 2024 وأهم القضايا في صناعة الأمن السيبراني، وعليه، لقد جمعت الجلسات بين أفضل الممارسات، والأطر الأمنية، ودراسات الحالة الواقعية والعملية التي سيفهم من خلالها الحضور عقلية القرصنة فيستعدون لمواجهةهم.

وقد شارك في الورشة، عدد من المسؤولين عن أمن المعلومات CISO، ومن مدققي تكنولوجيا المعلومات، ومسؤولي المخاطر في تكنولوجيا المعلومات، ومسؤولي المخاطر التشغيلية، ومسؤولي الأنظمة ومسؤولي دعم تكنولوجيا المعلومات.



السيدة زينب وهبه مدير التدريب في إتحاد المصارف العربية



المحاضر جان ميشال كومباني

«التدقيق الداخلي الإستراتيجي القائم على المخاطر» - مملكة البحرين

من جهة أخرى، نظم الإتحاد في المنامة، مملكة البحرين، بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي وجمعية مصارف البحرين، ورشة تدريبية بعنوان «التدقيق الداخلي الإستراتيجي القائم على المخاطر»، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 17 شباط/ فبراير و19 منه 2025)، في حضور 30 مشاركاً من المصارف البحرينية، حيث إفتتحت الورشة زينب وهبه، مدير التدريب في إتحاد المصارف العربية، وحاضر في الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر محمد قيسي، وهو مصرفي سابق محترف في مجال التدقيق الداخلي ويتمتع بخبرة طويلة في مجال التدقيق والضبط الداخلي ومكافحة الغش والإحتيال والتزوير وحوكمة الشركات، كما وقد عمل في واحدة من كبرى مؤسسات التدقيق العالمية في المملكة العربية السعودية.

وقد هدفت هذه الورشة إلى تطوير مهارات المشاركين من منظور إستراتيجي والتي تركز على مبادئ المخاطر والإمتثال والحوكمة، وإلى إكسابهم رؤى عملية عميقة حول إدارة الحوكمة GRC، وتدريبهم على كيفية تطبيق المعايير العالمية الجديدة للتدقيق الداخلي والتركيز بشكل خاص على كيفية تحديد وإدارة المخاطر الإستراتيجية والتشغيلية ومخاطر الإمتثال بشكل فعال، وكيفية إعداد تقارير التدقيق الداخلي لرفعها إلى الجهات العليا في المصرف.



المحاضر محمد قيسي

«الدور والتحديات الجديدة لضباط الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO's)» - دولة قطر

كذلك نظم الإتحاد ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام، (ما بين 17 فبراير/ شباط و19 منه 2025) في مدينة الدوحة - دولة قطر، تحت عنوان: «الدور والتحديات الجديدة لضباط الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO's)»، في حضور 23 مشاركاً من المصارف القطرية والمصرية والأردنية والسعودية، حيث إفتتحت الورشة السيدة راغدة شمص، مدير إدارة العلاقات العامة في إتحاد المصارف العربية، وحاضر فيها على مدى ثلاثة أيام المحاضر شوقي أحوش، (حاصل على شهادتي CAMS وCGSS، ومتخصص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، العقوبات، تمويل الإنتشار ومكافحة الرشوة والفساد في لبنان).

هدفت هذه الورشة إلى تزويد المتدربين بالأدوات والرؤى اللازمة للتعامل بنجاح مع المهام المعقدة لوظائف الإمتثال، وذلك لحماية نزاهة مؤسساتهم، بالإضافة إلى دراسة معمقة للمخاطر المتطورة للعقوبات، والمتطلبات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) للمستشارين الإستثماريين ومقدمي خدمات الشركات، وإدارة مخاطر الجرائم المالية الناشئة عن برامج المواطنة والإقامة عن طريق الإستثمار CBI/RBI.



المحاضر شوقي أحوش والسيدة راغدة شمس



المشاركون في أعمال الورشة

«قياس مخاطر الائتمان وفق بازل - 3» في عمّان - الأردن

كما نظم الإتحاد ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام (ما بين 24 شباط/ فبراير و 26 منه 2025)، في العاصمة الأردنية عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية، بعنوان: «قياس مخاطر الائتمان: التوجّه في أطر مخاطر الائتمان وفق بازل - 3»، في حضور 25 مشاركاً من الأردن، فلسطين، مصر والعراق. وقد حضر في هذه الورشة كل من رنا غانم، رئيس قسم المخاطر المالية، بيلوس بنك، والمحاضر فادي الفقيه، (خبير مصرفي).

وقد هدفت الورشة إلى تمكين المشاركين من إكتساب المعرفة المعمّقة في الإطار المعدّل لقياس مخاطر الائتمان، بالإضافة الى التغييرات التي أدخلتها لجنة بازل، مما مكّنهم من ضمان الإمتثال للمعايير الجديدة.

أما المشاركون المستهدفون فهم: البنك المركزي - قسم الإشراف، مدراء المالية ومساعدوهم الرئيسيون، ومدراء المخاطر ومساعدوهم الرئيسيون، وموظفو إدارة المخاطر في المناصب العليا ومدراء التدقيق الداخلي ومساعدوهم الرئيسيون.

وتضمّنت موضوعات الورشة، التي دامت ثلاثة أيام، «مقدمة عامة عن بازل»، و«قياس مخاطر الائتمان - النهج الموحد الجديد» و«قياس مخاطر الائتمان - نهج».



المحاضرة السيدة رنا غانم



المشاركون في أعمال الورشة



كلمة السيد المدير المفوض

لم تكن السنوات التي حملت بداية عملنا في العام 2018 سنوات مثالية، حيث برزت الكثير من التحديات والصعوبات في مسيرة العمل المصرفي بالعراق، وهو ما زدنا بالكثير من الاصرار والتفاني لتحقيق انجازات ملموسة تبرز دور القطاع المصرفي العراقي في دعم الاقتصاد الوطني الركيزة الاساسية في رفاهية المواطن والمجتمع.

فقد تمكنا من الحفاظ على وتيرة نمواً مستقراً ومتنامياً من (2.13% في العام 2022، 5.98% في العام 2023، وصولاً إلى 14.04% في العام 2024)

بالاضافة الى النمو المالي، سعينا لتعزيز بنيتنا التنظيمية، ورفع كفاءة موظفينا وصولاً الى تطوير خدمات راقية لعملائنا وزبائننا، تكلل كل ذلك الجهد باحداث تطوير فارق منذ منتصف العام 2023، تكلل بتطوير سياسات وخطط استراتيجية تعكس رؤيتنا الطموحة للاعوام القادمة 2025-2027، شملت كافة الابعاد التنظيمية والمالية والبشرية.

كان لابد لتحقيق رؤيتنا وخططنا الاستراتيجية التركيز على العامل البشري، فطورنا قدرتنا على استقطاب الكفاءات المميزة، وادمننا خطط تدريب وتطوير تواكب تطورات العمل المصرفي ليس على المستوى المحلي بل على المستوى الاقليمي والدولي، فنحن اليوم نمتلك كادراً بشيراً مميزاً طموحاً يمتلك الخبرة والكفاءة والمهنية المتقدمة ويتسلح بالاخلاق والسلوك الرفيع الذي يعزز دورنا في بلدنا والعالم.

واكبنا مفاهيم الشمول المالي، ونترجم ذلك من خلال البرامج والمشاريع المتعددة التي تعزز من مفاهيم وتطبيقات الشمول المالي ونشر الثقافة المصرفية المواكبة لهذا التوجه الواعد والطموح وتحسين تجربة العملاء.

لم يغب عن برامجنا واهدافنا المسؤولية الاجتماعية ودعم قطاعات المجتمع من خلال منتجاتنا المتعددة التي شملت معظم شرائح المجتمع كافراد ومؤسسات وبالاخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قدمنا ونقدم العديد من المنتجات المصرفية التي تدعم وتعزز دور المرأة وزيادة قدرتها وتفاعلها للقيام بدور واعد في المجتمع والاقتصاد العراقي.

أنني بأسمى وباسم إدارة مصرف المشرق العربي الاسلامي للاستثمار، أتقدم بجزيل الشكر لكافة المساهمين والعملاء، وللبنك المركزي العراقي الركيزة الاساسية في تطوير القطاع المصرفي، كما نتوجه بالشكر والتقدير لكافة العاملين في مصرفنا على تفانيهم وعملهم الدؤوب لتحقيق رؤيتنا بكل تميز وابداع.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

احمد النجم
المدير المفوض

Al-Mashreq Al-Arabi
Islamic Bank for Investment



مصرف المشرق العربي
الاسلامي للاستثمار

الخطوة الاولى ... نحو المستقبل

خدمة العملاء
6866



amb.iq



جذب الإستثمارات مفتاح أساسي لتحديد مكانة الدول.. والإصلاحات أقصر الطرق لتحويلها الى واقع



وبدعو الخبراء الى «تبسيط الإجراءات، وإعادة النظر في التشريعات القائمة في جميع مستوياتها من قوانين وأنظمة وتعليمات، وإختصارها قدر الإمكان»، مشيرين الى «أمثلة في دول الاقليم ذات إمكانات متواضعة، تجاوزت الكثير من العراقيل التي تحد من تعزيز الإستثمار».

ويشدد الخبراء على «الإهتمام بعنصر التخطيط من خلال تحديد الأولويات الإقتصادية والميزة التنافسية»، لافتين إلى «ضرورة أن يشعر المستثمر بأن التشريعات والقرارات تأتي ضمن معايير شفافة واضحة وبسيطة، والأهم شعوره بأن سيادة القانون تُطبق على الجميع من دون إستثناء».

ويرى المصرفيون أن «التسهيلات المالية من شأنها تحريك عجلة الإستثمار، وتوطين صناعات ضخمة وإستراتيجية لتشغيل عدد كبير من العاملين، من خلال منح مشاريع بعينها أراض تابعة للدولة بالمجان مع خدمات البنية التحتية، لإستغلالها لمدة طويلة تصل الى 10 سنوات ولا تتجاوز الـ 15 سنة، في مناطق خارج المدن الرئيسية التي تهدف الحكومة الى تنميتها»، مشيرين الى أن «إستقرار التشريعات والقوانين والتعليمات وثباتها، يعمل على توفير البيئة الآمنة للإستثمار، إضافة إلى أن توحيد الجهات الرقابية ووضع ضوابط لتلك الجهات يشعر المستثمر بالراحة والأمان». بناء على كل ما تقدم، فتحت مجلة «اتحاد المصارف العربية» النقاش مع خبراء في الشأن المصرفي والمالي والإقتصادي والتجاري، حول الإصلاحات المطلوبة من الدول بشكل عام لجذب الإستثمارات، مع التركيز على الوضع اللبناني، كونه أحد أبرز الإقتصادات التي تحتاج الى إستثمارات كبيرة للنهوض من كبوته.

باتت قدرة الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية إليها، إحدى المفاتيح الأساسية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، ليس فقط من الناحية الإقتصادية بل أيضاً من الناحية السياسية والحضارية. ولعل أبرز الأمثلة على ما تقدم في وطننا العربي، المشاريع الإستثمارية التي تُطلقها كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ودولة قطر ومصر. فالقاعدة الأساسية التي ينطلق منها أصحاب رؤوس الأموال المغامرة، الرغبة في الإستثمار في الشركات التي يُمكنها توسيع نطاق إستثماراتها وتحقيق عوائد كبيرة عليها. لذلك تقدم هذه الدول في الرؤى الإستثمارية التي تُطلقها، نماذج عمل واضحة وقابلة للتطوير بما يُمكن المستثمر من تحقيق إيرادات وأرباح بمرور الوقت.

ومن البديهي القول، إن توصلَ الدول إلى مكانة إقتصادية وإستثمارية عالية لا يأتي من فراغ، بل من مجموعة إصلاحات إدارية وقانونية وإقتصادية قامت بها، في حين أن دولاً أخرى تحاول السير على النهج الإصلاحي نفسه لدخول سوق المنافسة والإستثمار.

في لبنان وبعد أزمة إقتصادية ومالية طاحنة وممتدة منذ أكثر من 5 سنوات وعدوان إسرائيلي خلف دماراً واسعاً، تبدو الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات لجذب الإستثمارات التي تساعد على إعادة النهوض الإقتصادي، أكثر من ضرورة. فمن الناحية التقنية يؤكد الإقتصاديون والخبراء أن «تبسيط إجراءات الإستثمار، ووضوح رؤيتها والأهداف المرسومة لها، يُعد أبرز العوامل الجاذبة للمستثمر، عدا عن تأثيرها في تحفيز الإستثمارات القائمة. كما أن تعزيز الإستثمارات وتمكينها يحتاج إلى الإستمرار بتعزيز الثقة، وتجديدها بشكل دوري بين الجهات الرسمية والمستثمر».

حمود: إصلاح القطاع المصرفي أولاً



سمير حمود
من الصعب أن يُقدم المستثمرون على الإستثمار في لبنان
من دون إعادة الثقة بالقطاع المصرفي

وإعادة المصارف رسملة نفسها، وإستعادة لدور مصرف لبنان كناظم لهذا القطاع، من الصعب أن يُقدم المستثمرون على الإستثمار في لبنان من دون إعادة الثقة بالقطاع المصرفي». ويرى د. حمود أنه «يجب على القطاع المصرفي أن يستعد دوره (إستقطاب المودعين وإقراض للإقتصاد)، وهذا أمر لا يُمكن أن يحصل إذا لم يستعيد المودعون حقوقهم، كذلك يجب التوصل إلى حل يرضي المودعين ومصرف لبنان والنظام المالي العالمي».

يتابع د. حمود: «لدينا 4 عناصر وهدف، العنصر الأول، إنتظام المالية العامة، والثاني، إعادة هيكلة مصرف لبنان، والثالث، إعادة هيكلة المصارف، والرابع، إعادة حقوق المودعين. أما الهدف فيمكن بتفاعل هذه العناصر لإعادة بناء الإقتصاد اللبناني، ولا يُمكن لهذا الإقتصاد النهوض في غياب قطاع عام صحيح وسليم، وهذا يتطلب موازنة سليمة وهيكلية إدارة صحيحة»، معتبراً أن «الحكومة أمامها تحد كبير جداً، وأول خطوة ستقوم بها الدولة، فتح باب الإستقلالات على مصراعيه، ودفع تعويضات للموظفين لإعادة هيكلة القطاع العام بشكل صحيح. وعلى القطاع المصرفي إعادة رسملة نفسه، كي يتمكن مصرف لبنان من لعب دوره كسلطة ناظمة للقطاع».

ويفتد د. حمود إلى أن «الإقتصاد يعيش على هذه الأدوات وعلى الإنفاق العام، الذي يشكل جزءاً كبيراً من الناتج القومي، وعلى تمويل المصارف للإقتصاد كي يتمكن من الإستمرار، ويعيش على مصرف لبنان الذي يقدم ضماناً بأن القطاع المصرفي سيبقى في وضع سليم، بعدها سيكون على الدولة أن تتفاوض مع صندوق النقد الدولي في هذه الخطوة، فإذا إستطاعت نيل ثقته، ليس فقط للحصول على القروض والدعم منه، بل أيضاً تؤمن عودتها إلى الأسواق المالية بشكل صحيح».

وبلفت د. حمود إلى أن «وضع لبنان اليوم أفضل لكن الحذر موجود ومشروع، والعمل الجدي والصحيح هو السبيل للخروج من الأزمة المالية، وهذا من مسؤولية الحكومة الجديدة التي عليها التخلي عن حالة إنكار الذات، والانتقال إلى إعترااف بالمشكلة، وكيفية حلها ليس على المدى الطويل»، مشدداً على أن «السوق المالية المنتظمة والمنتعشة والسليمة، نظام مالي طويل الأمد، إذ إن هناك أدوات مالية ونقدية قد تمتد إلى 30 عاماً، ولكن إستردادها يُمكن أن يحصل قبل هذه الفترة من خلال بيعها في الأسواق المالية، لأنه ليس كل المستثمرين يعملون على المدى القصير فقط بل البعيد أيضاً، المهم، أن نصل إلى مرحلة يتمكن من خلالها المودعون إمتلاك أدوات مالية، إما أن يصبروا عليها ويحصلوا عليها بقيمتها الإسمية، أو يبيعها بعد فترة مع خصم على القيمة الحالية».

ويختتم د. حمود: «إن لبنان لن يدخل بحروب إضافية أو سيستمر في الصرف غير المنظم وغير المراقب، ولذلك بات أرضاً خصبة للإستثمار، وإذا تم تأمين القرار الأمني والسياسي يُمكن أن يقف على رجليه، فمن دون الأمن والإستقرار لا يُمكن الحديث عن حلول ومناخ إستثماري وقيام علاقة صحيحة مع المحيط. فالإستقرار الداخلي سيؤدي إلى جذب الإستثمارات اللبنانية على الأقل والعربية أيضاً، وهناك الكثير من فرص الإستثمار في لبنان وكل القطاعات هي دون الصفر، وإمكانية نموها كبيرة جداً،

من الناحية المالية والمصرفية، يؤكد الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف الدكتور سمير حمود أنه «لا بد من نقطة بداية تتمثل بإعادة هيكلة النظام المصرفي والمالي في لبنان. أي إعادة تنظيم المالية العامة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي».

ويشدد د. حمود على أنه «في الموضوع المالي على الدولة أن تتعامل مع الدين الخارجي، ولا سيما حاملي سندات اليوروبندز وفتح حوار معهم، فبعد التوقف عن السداد غير المنظم لهذه السندات في العام 2020، من المفروض أن تقوم الدولة في الأيام المقبلة بتنظيم عدم السداد»، مشيراً إلى «أن الخطوة الإصلاحية الثانية تتمثل في إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف، وهذا الأمر متوقف على كيفية التعاطي مع المودعين، إذ سيكون هناك مشكلة في البلد إذا جاء الحل على حسابهم»، معتبراً أن «الحل ليس محاسيباً أي إقطاع الودائع من حسابات المصارف لدى مصرف لبنان، ومديونية الدولة لديه، بل الحل يكمن بحماية حقوق المودعين وهي جزأين، الأول يُمكن إعادة جزء من الأموال على المدى القصير، والجزء الآخر مؤجل بناء على خطة تضعها جمعية المصارف ومصرف لبنان».

يضيف د. حمود: «بمعنى آخر، لا يُمكن أن نبقى مختلفين على الأرقام والوضع النقدي في مصرف لبنان والمصارف، إنما يجب أن تبدأ العلاقة من خلال وضع تصور معين، يوضع من قبل الجهتين (المصارف ومصرف لبنان)، ويتم عرضه على وزارة المال لإبداء رأيها. علماً أن مهمة الأخيرة، مخاطبة الدائنين باليوروبندز بناء على خطة لترتيب القطاع المصرفي».

ويؤكد د. حمود أنه «إذا لم نعد إلى الأصول أي تحديد المديونية نسبة إلى الناتج القومي والمالية العامة، وخلق توازن في الموازنة السنوية لإيقاف الإستدانة وتنظيم القطاع المالي، لتصبح مقبولة وفق المعايير الدولية، وإذا لم يحصل تنظيم للقطاع المصرفي

عسيران: الأمن من ركائز الإستثمار



صلاح عسيران
قضاء عادل وأمن منتشر وبني تحتية متطورة
معايير تساعد على جذب مستثمرين جدد

يوضح الخبير الاقتصادي صلاح عسيران أن «هناك معايير حتمية لجذب الإستثمارات، أي أن يكون هناك قضاء عادل وسريع وفعال، وأمن منتشر في كل أنحاء الجمهورية اللبنانية»، لافتاً إلى أن «المعايير التي تساعد على جذب مستثمرين أكثر، تهيئة بني تحتية (كهرباء، أنترنت سريع ورخيص، تأمين النقل والمرافئ)، ومن دون هذه العناصر والمعايير، لا أمل لنا بجذب المستثمرين».

يضيف عسيران: «من البديهي أيضاً أن يكون لدينا نظام مصرفي فعال وأمن وأمين ومنافس، وكل هذه المعايير متكاملة ومتضامنة وضرورية، ولا يمكن جذب مستثمرين في حال نقص أي من هذه المعايير».

ويختم عسيران قائلاً: «في لبنان، هناك إعتداءات إسرائيلية على لبنان، ولكن مع إنتظام المؤسسات الرسمية (إنتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة)، بات هناك بارقة أمل للإصلاح والنهوض، وعلى الحكومة أن تثبت أنها على قدر آمال اللبنانيين ولا نزال في البداية. أما في المملكة العربية السعودية والامارات ومصر فهذه الدول تُعتبر الأكثر جذباً للإستثمارات، إما بسبب إمتلاكهم أسواقاً كبيرة أو بسبب إمتلاكهم محفّزات كبيرة أو البيئة الحاضنة للنمو، وعلى سبيل مثال، إن مصر تعاني إقتصادياً، لأنها نفّدت مشاريع بني تحتية كان يجب أن تنفذ منذ 80 عاماً، وقد تم تنفيذها في خمس سنوات وهذا ما أدى الى صعوبات إقتصادية، ولكن الركائز الإقتصادية للإستثمار موجودة بقوة في مصر».

باسمة عطوي

فلسطين يُمكن النهوض بإمكاناته، شرط تأمين الإستقرار السياسي والأمني».

البواب: إصلاح القضاء ركيزة للإستثمار



باسم البواب
تطوّر البنى التحتية والمردود المادي
وسهولة الأعمال عناصر لجذب الإستثمارات

يشرح الخبير الاقتصادي الدكتور باسم البواب، أن «هناك عناصر أساسية لجذب الإستثمارات إلى لبنان، العنصر الأول، تسريع عجلة البت بالدعاوى القضائية أثناء النزاعات بين الأطراف المعنية، خلال أسابيع على الأكثر، وليس عقوداً كما يحصل اليوم، وهذا أمر يجب أن يعمل عليه العهد الجديد والحكومة الجديدة لأنه الأساس لجذب أي مستثمر جديد على البلد».

يضيف د. البواب: «أما العنصر الثاني، فهو إستباب الأمن، إذ إن إنتشار جرائم القتل والسرقة وإفقال الطرق لا يُشجع المستثمرين على الرجوع إلى لبنان، والعنصر الثالث، هو إعتماؤ الحكومة الإلكترونية في إنجاز المعاملات، كما يحصل في المملكة العربية السعودية مثلاً، والإمارات العربية المتحدة، حيث تجري كل المعاملات عبر التطبيقات والمواقع الإلكترونية التابعة للوزارات المختصة بعيداً عن التعامل المباشر مع الموظف».

ويرى البواب أن «من عوامل الجذب للإستثمارات في العديد من البلدان غير التطوّر في البنى التحتية، المردود المادي الذي سيحققه من الإستثمار وسهولة الأعمال (فتح وإفقال شركات، إقامة الدعاوى القضائية...)، بالإضافة إلى تدني المخاطر الأمنية والمصرفية في بلد ما»، لافتاً إلى أنه «في لبنان بيئة الإستثمار ليست جاذبة في أي ناحية، أي لا قضاء فعال ولا أمن ولا قطاع مصرفي فعال، وحالياً السعودية والامارات وقطر والكويت تتصدر المشهد الإستثماري».

قمة للعملات الرقمية الأولى من نوعها في البيت الأبيض؛ دونالد ترامب المحرك الجديد لعملة البيتكوين والضامن لها



طموحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم تنته فصولاً بعد، وفرة حكمه الثانية من أربع سنوات ستكون حُبلى بالمفاجآت. فبعد أن إستعرضنا في العديدين السابقين من هذه المجلة، مشروعه التجاري بين بلاده وعدد من دول العالم (الصين - كندا - المكسيك - الاتحاد الأوروبي) وفرض رسوم جمركية عليها، كذلك تحدّيه للمناخ وإتفاقيات البيئة العالمية ونيّته حفر آبار النفط وغاز، وجعل بلاده المنتج الأقوى والأكبر للطاقة الملوثة في العالم، ها هو اليوم يعرض نفسه رجل المرحلة الذي يتماشى مع متطلبات العصر التكنولوجية، طامحاً أن يجعل من الولايات المتحدة عاصمة للعملة المشفرة (البتكوين)، والتي باتت تتراقص على أنغام خطابه خلال حملته الانتخابية، وتصدع بعشرات الآلاف من الدولارات دفعة واحدة ليصبح ترامب مؤثر التعاملات لهذه العملة، بعدما كان من أشد أعدائها خلال ولايته الأولى.

فدعُ الرئيس ترامب للبتكوين، جاء اليوم بعد سنوات من القيود، حيث تُعتبر خطوته الأخيرة مع إنشاء إحتياطي إستراتيجي من البتكوين نقطة تحوّل في سياسات الرئيس نفسه تجاه العملات

الرقمية، حيث إنتقل من كونه ناقداً شديداً لها إلى أحد أبرز الداعمين لها في ولايته الحالية، لدرجة أنه أطلق أيضاً عملته الإلكترونية الخاصة «ترامب كوين» في مطلع العام الجديد (2025)، كما أعلن عن دعمه لمنصة تبادل «وورلد ليبيرتي فاينانشل».

ولتنويع خطواته وتطلّعاته، إستضاف الرئيس الأميركي في البيت الأبيض في آذار/ مارس 2025 قمة، هي الأولى من نوعها، خاصة للعملات الرقمية، ساعياً لإنشاء إحتياطي إستراتيجي يكفل من جعل بلاده عاصمة البتكوين، كما وعد في حملته الانتخابية، معلناً عن خطط عدة لتعزيز بيئة تنظيمية مناسبة للعملات المشفرة في بلاده. فجمعت القمة عدداً من القادة في صناعة العملات المشفرة بما في ذلك زعيم العملات المشفرة ديفيد ساكس، إلى جانب العديد من رؤساء الوكالات الفيدرالية.

الرئيس ترامب لفت خلال هذه القمة إلى أخطاء إرتكبتها الإدارة السابقة في عهد جو بايدن، وطالب المختصين والخبراء بإلغاء ما أسماه النقطة (2.0) التي أنشأتها إدارة بايدن بحسب قول ترامب.

وهذه النقطة تمنع البنوك الأميركية من تقديم خدمات حفظ الأصول المشفرة والخدمات المالية لشركات الأصول الرقمية، وبحسب مخرجات القمة، ستكون الخطوة نحو إنهاء هذه العملية مدعومة من قبل مكتب مراقب العملة.

وبعد القمة، أصدر مكتب مراقب العملة بياناً يوضح فيه: أن البنوك في الولايات المتحدة يُمكنها من الآن فصاعداً حفظ مجموعة من الأصول المشفرة، بما في ذلك العملات المستقرة.

الرئيس الأميركي ذكر خلال القمة الرقمية، أن حكومة بلاده لن تبيع أيّاً من حيازتها من البيتكوين تحت إدارته، مشيراً إلى أن البيتكوين الذي تحتفظ به الحكومة الأميركية سيتم تحويله إلى إحتياطي إستراتيجي وفق أمره التنفيذي الذي أصدره عشية إنعقاد القمة في البيت الأبيض في 7 آذار/ مارس 2025.

إن ما يقوم به الرئيس ترامب اليوم من تشريعات تُحدّد مسار عملة البيتكوين التي أصبحت غالبية على قلبه، لها بُعد سياسي إضافة إلى البُعد التقني والإقتصادي، وإنطلاقاً من هنا، ومن قراراته بإلغاء تشريعات في الإدارة السابقة، فهو يُعرّض مستقبل هذه العملة الوهمية لمزيد من المخاطر في المستقبل مجرد تبديل الإدارات والقرارات.

فعملية البيتكوين بالأصل هي عملة مهترّعة صعوداً وهبوطاً وبأرقام خيالية، ولا تخضع تعاملاتها للبنك المركزي أو لتشريعات



ترامب، أن مرونة هذه العملة لا يحتاج أو لا يعتمد على الإقرار الرسمي أو تشكيل احتياطي أو جعل أميركا عاصمة لهذه العملة. إن حاملي عملة البتكوين على المدى الطويل، يفهمون أن القيمة الحقيقية للبتكوين ليست مرتبطة بالتقلبات القصيرة الأجل، لكن بدورها كأداة تحوط نهائية من عدم اليقين النقدي، ولا شك في أن إعلان الرئيس الأميركي عن تشكيل احتياطي إستراتيجي من البتكوين سيجلب المزيد من الناس إلى هذا المجال. لكن من ضمن أي تقلبات؟ وأين هي تلك التشريعات التي تحمي حاملي هذه العملة؟

فالمستثمرون الكبار الذين يبحث عنهم الرئيس ترامب، لجلبهم إلى حلبة المنازعة والبيع والشراء، يريدون رؤية التزام كبير تجاه البتكوين كجزء من الإستراتيجية الوطنية الأميركية، وليس مجرد صفقة. فالقيمة السوقية للعملات المشفرة في العالم اليوم تفوق 3 تريليونات دولار، وهي آخذة بالإرتفاع.

الرئيس الأميركي حدّد خمس عملات يتشكّل منها الاحتياطي الإستراتيجي، وركّز على البتكوين في الدرجة الأولى، ثم الإيثريوم، بالإضافة إلى ثلاث عملات مشفرة أصغر هي: XRP و Solana و Cardano. علماً أن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس الأميركي ستجعل منه المسؤول الأول عن حجم التقلبات في مسار هذه العملات صعوداً كان أم هبوطاً.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر الرئيس ترامب عن الإعلان عن الاحتياطي الإستراتيجي تسبّب بخسائر حادة لهذه العملات لعدم رؤية الاحتياطي في وقته! وللتذكير، إرتفع سعر البتكوين من

مصرفية تحفظ لها فارق تقلّباتها عند الهبوط، فالاحتياطي الذي شكّله الرئيس ترامب (ويشمل حوالي 200 ألف بيتكوين أي ما يعادل حوالي 17 مليار دولار بالأسعار الحالية)، لقد تم الإستحواذ عليه من خلال مصادرات قانونية سابقة.

وقال زعيم العملات المشفرة ديفيد ساكس: إن «هذا الاحتياطي العام من البتكوين يُشبه إلى حد كبير احتياطات الذهب الأميركي، إنه خطوة تاريخية لتعزيز الإستقرار المالي للولايات المتحدة وحماية الأصول الرقمية». لكن، هل هذه الإجراءات تكفي لضمان تقلّبات هذا النوع من العملات، طالما أن البنك المركزي لا يضمنها؟ فهي تحتاج إلى تنظيم مالي وتنظيم مستقبل التعامل بها وطريقة الدفع، كما تتطلب المرحلة المقبلة تشريعات وقرارات تحمي العملة الطبيعية وهي الدولار وعدم تأثر القطاعات الاقتصادية والتجارية بأفكار ترامب وتطلّعاته كرجل أعمال يبحث عن إستغلال الفرص وتحقيق الربحية.

وبالإضافة إلى إنشاء الاحتياطي الإستراتيجي من البتكوين، عيّن ترامب بول أتكينز، أحد أبرز مؤيدي العملات الرقمية، رئيساً للهيئة التنظيمية للأسواق المالية.

الرئيس الأميركي، يتصرّف بإنفراد في ما يخص عملة البتكوين، متجاهلاً المنصّات العالمية الأخرى من العملات الرقمية، والتي تُحدّد حجم التعاملات من هذه العملة. وهذا الجانب أيضاً قد يكون له نقاط سلبية في مسيرة عمله والاحتياطي الإستراتيجي الذي أنشأه إلى جانب تكلفه وزارتي الخزانة والتجارة لاستكشاف طرق جديدة لتجميع المزيد من البتكوين للاحتياطي الإستراتيجي. من أهم خصائص عملة البتكوين والتي ربما يجهلها الرئيس



Les montagnes russes du Bitcoin

Évolution du cours du Bitcoin depuis janvier 2020, en dollars US

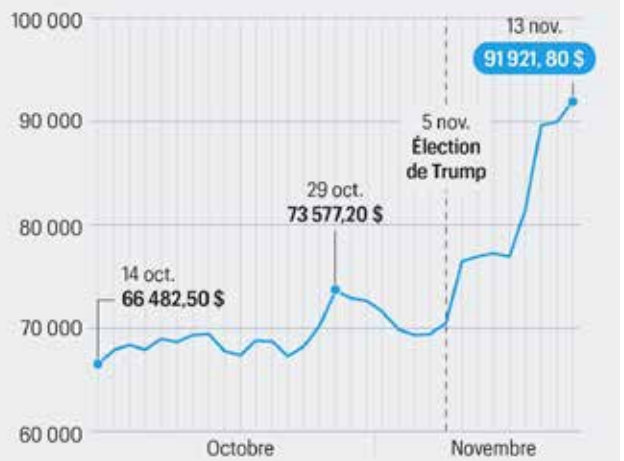


En date du 25 février 2025. Cours de clôture quotidien.
Source : Boursorama

Bitcoin

Une valeur boostée par l'élection de Donald Trump

Cours du bitcoin (au plus haut) depuis le 14 octobre 2024, en dollars



للإحتياطي بخسائر فادحة نتيجة لحجم التقلب الكبير الذي يُعد واحداً من خصائص هذه العملة التي مضى على ظهورها أكثر من 17 عاماً، حيث تم إختراعها من قبل شخص مجهول يُعرف بإسم ساتوشي ناكاموتو، وقد بدأ استخدام عملة البتكوين كعملة رقمية في العام 2009. وفي العام 2021 إعتمدته السلفادور كعملة قانونية.

وفي العام 2009 كانت قيمة البتكوين الواحدة، سننيمات عدة من الدولار، حيث إنطلقت البتكوين من البدايات المتواضعة إلى النجومية، ومع ذلك لا تزال بنوك مركزية عدة في العالم لا تريد أن تتبنى هذا النوع من العملات، وتأمين تغطية لها على غرار العملات والنقد العادية.

فهل ينجح إحتياطي ترامب من البتكوين بتوجيه رسالة قوية إلى صناعة العملات المشفرة، وعلى نطاق أوسع للأسواق المالية بأكملها وإضفاء مصداقية قوية على هذا النوع من العملات المشفرة التي يتم إنتقادها بانتظام بسبب طبيعتها التي تُسيطر عليها المضاربة، وإفتقارها لسعر فائدة، وخصوصاً بالنسبة إلى التبادلات والمعاملات.

مازن حمود

محلل إقتصادي ومالي/ باريس

نحو 50 ألف دولار إلى نحو 75 ألفاً مجرّد تفوّق الرئيس ترامب على خصمه الرئيس بايدن في المناظرة التلفزيونية، ومن ثم قفزت إلى نحو 110 آلاف دولار مجرّد فوزه بالرئاسة، قبل أن تعود وتهبط إلى التسعينيات، حيث أعطى الرئيس الأميركي إنطباعاً بأن أكبر قوة إقتصادية في العالم ستكون الضامن للعملات المشفرة عملة المستقبل.

إلا أن فكرة الإحتياطي من العملات المشفرة التي أصبحت واقعاً في الولايات المتحدة، يُمكن أن تجعل هذا التشفير أكثر شعبية، خصوصاً وأن العديد من الشخصيات السياسية في أوروبا، ولا سيما في جمهورية التشيك، وبولندا، وألمانيا، ترغب في السير على خطى دونالد ترامب الرامية إلى تشكيل دعامة للإقتصاد الأميركي بفضل هذه العملات. وتبقى مسألة التحكم في إحتياطات البتكوين في الولايات المتحدة التي بات العالم الإقتصادي إعتباراً من تاريخ 7 آذار/ مارس 2025 ينظر إليها على أنها أول دولة مشفرة في العالم.

لا شك في أن خطوة الرئيس ترامب طموحة، لكن تحتاج لتنظيم عالي الدقة، ومستعد في كل لحظة لأي تقلب سلبي يتسبب

إيجابيات وسلبيات الإستثمار في العملات الرقمية المشفرة

العملات المشفرة هي نوع من العملات الرقمية المحمية بواسطة أنظمة تشفير معقدة، ما يجعل تزويرها أو إستخدامها مرتين شبه مستحيل، حيث تستند معظم هذه العملات إلى شبكات غير مركزية بإستخدام تكنولوجيا البلوكشين، وهو دفتر توارخ موزّع يُدار عن طريق مجموعة متنوعة من الحواسيب. أخذ الخصائص التي تميّز العملات المشفرة هو عدم الركون لأية هيئة مركزية في عملية الإصدار، ما يجعلها محصنة من التدخلات الحكومية أو التلاعب.

نقاط رئيسية للنظر فيها

العملات المشفرة هي أصول رقمية تعتمد على شبكة موزعة على مجموعة كبيرة من الحواسيب. هذا التوزيع اللامركزي يتيح لها الإستقلالية عن التحكم الحكومي والهيئات المركزية، وقد توقع بعض الخبراء، أن تكنولوجيا البلوكشين والتقنيات الرقمية المشابهة ستؤدي إلى تحولات جذرية في عدد من القطاعات، مثل الخدمات المالية والقانونية. من مزايا العملات المشفرة، وجود تحويلات مالية سريعة وبتكلفة أقل، بالإضافة إلى أنظمة غير مركزية لا تعتمد على نقطة واحدة قد تكون مصدراً للفشل. السلبيات تتضمن التقلب العالي في قيمة هذه العملات، الإستهلاك الكبير للطاقة في عمليات التعدين، وإحتمال إستغلالها في أنشطة غير قانونية.

الفهم العميق للعملات المشفرة

العملات المشفرة هي عملات رقمية قائمة على تقنيات التشفير، وتعمل العملات المشفرة على تسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت من دون الحاجة لوسطاء طرف ثالث، وهي ميزة وفائدة من ضمن العديد من فوائدها. والتشفير يرتبط بمجموعة من الخوارزميات وأساليب الحماية، مثل التشفير البيضاوي وزوج المفاتيح العام والخاص، ووظائف التجزئة. تقنية البلوكشين هي عامل جذب وفعالية أساسي للبيتكوين وغيره من العملات المشفرة. والبلوكشين هو في الأصل سلسلة من الكتل التي تحتوي على معلومات، مرتبطة بدفتر الأستاذ الرقمي. وتحقق كل كتلة مجموعة من المعاملات التي يتم التحقق منها بشكل مستقل من قبل كل فاحص على الشبكة. كل كتلة جديدة يتعين التحقق منها قبل تأكيدها، مما يصعب عمليات التزوير. ويجب الحصول على موافقة على محتويات الدفتر الرقمي من شبكة من العقد الفردية، أو الحواسيب التي تدير الدفتر.

(المصدر: المتداول العربي)

البنوك والتحول إلى البنك الأخضر.. بنك اليمن والكويت في المقدمة

Aspiration الأمريكي»، والذي يقوم بتمويل المشاريع الخضراء لإنقاذ البيئة، ويهدف إلى زراعة (100) مليون شجرة، وإزالة ملايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي للأرض، تليه «منصة الإستثمارات (داونينج)»، ومقرها المملكة المتحدة، والتي تركز على الإستثمار في الطاقة المتجددة، وتطلق مبادرات تُساعد الشركات في جميع أنحاء العالم في الحصول على التمويل الأخضر، وأيضاً «بنك ستارلينج الأمريكي» والذي يُعد أحد الأمثلة البارزة للبنوك الخضراء، حيث يقوم على التحول إلى اللون الأخضر في كافة أعماله وأنشطته، بل واختياره لخيارات أكثر صداقةً وقرباً للبيئة؛ فهو لا يمتلك فروعاً، ولا يستخدم الأوراق، ويعمل فقط بالطاقة المتجددة، ومن ثم «بنك تريودوس»، وهو أيضاً يقع في المملكة المتحدة، ويعمل في مجال التكنولوجيا المالية الخضراء، ويُروّج للإستدامة وكفاءة الموارد، ويُمول فقط مؤسسات الاقتصاد الأخضر، كما أن «بنك N26 الرقمي»، ومقره ألمانيا، يُقدّم خيارات الحساب البنكي الأخضر، ويُمكن عملائه من المساهمة في المشاريع البيئية بشكل مباشر من خلال أنشطتهم المصرفية... وغيرها من الأمثلة للبنوك وشركات التمويل المستدام في جميع أنحاء العالم.



محمد علي ثامر
كاتب وباحث من اليمن

تُداول هذه الأيام العديد من المصطلحات كالمستقبل الأخضر، والاقتصاد الأخضر، والتحول الأخضر، والتمويل الأخضر، والبنك الأخضر، والتكنولوجيا المالية الخضراء، والصيرفة الخضراء، والأسواق الخضراء، والوظائف الخضراء... وتهدف هذه المسميات أو العناصر نحو إنشاء قطاع مالي مستدام ومتطور، وإقتصاد تنموي قائم على عنصري الإستدامة والحفاظ على البيئة، وهذا ما ذهب إليه مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتغير المناخي (COP) وتوصياتها الملحة بضرورة الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر، والذي يعد مسعىً عالمياً للحد من الآثار السلبية للتحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم، مثل تغير المناخ والتلوث وإستنزاف الموارد، حيث حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ستة قطاعات رئيسية تندرج في إطار هذا الإقتصاد، وهي:

الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، والصناعة، والسياحة، والطاقة المتجددة؛ ليُصبح مفهوم الإستدامة البيئية محور إهتمام متزايد في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن بينها القطاع المالي والمصرفي.. ولتُطلق هذه المنظمات الدولية مبادرةً فريدةً من نوعها ألا وهي «الشبكة العالمية لتخضير النظام المالي»، والتي تهدف إلى تعزيز الإستجابة المطلوبة لتحقيق أهداف الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، وتعزيز دور النظام المالي في إدارة مخاطر التغير المناخي، وتوجيه رأس المال للاستثمارات الخضراء ومنخفضة الكربون، وغيرها، وهذا ما كان عالمياً، أما عربياً فقد أطلقت العديد من الدول العربية مبادرات وإستراتيجيات تنموية تعتمد على التحول نحو الإقتصاد الأخضر.

وهناك مبادرة طموحة أطلقتها «إتحاد المصارف العربية» في العام 2023 لتشجيع المصارف والمؤسسات المالية العربية على تخصيص تريليون دولار لتمويل التنمية الخضراء والمستدامة، أما على المستوى اليمني فقد سارع «بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار (YKB)» إلى تبني مفهوم وفكرة الإقتصاد الأخضر بل والعمل على تحويله إلى بنك أخضر في الأيام المقبلة.

ماذا يعني التحول إلى البنك الأخضر؟

إن التحول إلى البنك الأخضر يُعد أحد الإتجاهات العالمية البارزة في القطاع المصرفي، حيث تسعى البنوك إلى تقديم خدمات مصرفية مستدامة وصديقة للبيئة تُساهم في الحد من المخاطر البيئية المختلفة، ومن أبرز هذه التجارب؛ يأتي «بنك

التحول نحو البنك الأخضر، الإقتصاد الأخضر، والمستقبل الأخضر

في البداية، يُمكننا إيراد بعض التعاريف اللازمة لكل المصطلحات السابقة؛ فالإقتصاد الأخضر (GREEN ECONOMIC) هو: «إقتصاد يقوم على استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة، ويُراعي التوازن بين البُعد البيئي والإقتصادي والإجتماعي على عكس الإقتصاد التقليدي، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة، ونمو إقتصادي شامل»، وقد ظهر للمرة الأولى في العام 1989 في مركز لندن للإقتصاد البيئي، حيث ربط بينه وبين التنمية المستدامة. أما البنك الأخضر (GREEN BANK) فيُعرف بأنه «البنك الذي يدمج ممارسات الاستدامة البيئية في عملياته وخدماته، مثل: تقليل إستهلاك الورق والإعتماد على الخدمات الرقمية، وتمويل المشاريع البيئية، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا للحد من التأثير البيئي للمعاملات المصرفية»، كما يُعرف التمويل الأخضر (GREEN FINANCING) بأنه

قرارات التمويل، وتشارك البعض منها أيضاً في مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى دعم المجتمعات المحلية، والمساهمة في حل المشكلات البيئية).

ومن هنا تتبع الأهمية الكبيرة لهذا التحول، عبر تحقيقها للتنمية المستدامة من خلال تخفيف الآثار البيئية عبر تمويلها لمشاريع الطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وحفاظها على الموارد الطبيعية من خلال دعم المشاريع التي تحافظ على المياه والتربة والغابات، والعمل على تحسين جودة الحياة عبر دعم مبادرات تحسين جودة الهواء والماء، وخلق فرص عمل خضراء، وغيرها.. ليعد التحول نحو البنك الأخضر خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة، رغم التحديات التي تواجهها، إلا أن ذلك يُشكل المستقبل الناجح للقطاع المالي، ويُتوقع أن يشهد نمواً وإزدهاراً في السنوات المقبلة.

التمويل الأخضر ضرورة إستراتيجية للمستقبل المصرفي

حظيت المخاطر البيئية المختلفة وعلى رأسها التغير المناخي باهتمام مبكر جداً على الصعيد العالمي، وأصبح من أهم القضايا التي تعقد لها المؤتمرات المتخصصة؛ نظراً إلى ما ينطوي عليه من مخاطر إجتماعية وبيئية وإقتصادية؛ ولهذا بادرت الدول والهيئات والمنظمات الدولية إلى بذل جهود كبيرة في مواجهته، وتداعيت لمكافحة آثاره على الجوانب البيئية والقطاعات الإقتصادية، ومنها القطاع المالي والمصرفي، وهو ما يعدّ من أهم المخاطر وأكبرها التي تؤثر على عمل البنوك، ولا بد من تحديد وتقييم وإدارة مخاطره، عبر إنتهاج خطط إستراتيجية وإجراءات إستثنائية تقوم على تعزيز التمويل الأخضر في مختلف أشكاله وأنواعه.. وغيرها من الخطوات التي تسهم في بناء مستقبل آمن ومزدهر للأجيال المقبلة؛ فالتمويل الأخضر يمثل وسيلة فعالة وحاسمة لتحقيق النمو

«النشاط المالي الذي يدعم التنمية المستدامة بيئياً، مع التركيز على الإستثمارات التي تولّد نتائج بيئية إيجابية، وتشمل أساليب؛ تمويل مشاريع مثل الطاقة المتجددة وكفاءتها وإدارة المياه ومكافحة التلوث»، ويهدف إلى الحدّ من إنبعاثات الكربون والتأثير البيئي مع تعزيز النمو الإقتصادي، ومن الجدير ذكره أن هذا التمويل يُشكّل جزءاً من التمويل المستدام، ويستهدف على وجه التحديد المشاريع البيئية، في حين يشمل التمويل المستدام أيضاً على جوانب اجتماعية واقتصادية أخرى وحوكمة أوسع نطاقاً وتأثيراً. وتُعرّف التكنولوجيا المالية الخضراء (GREEN FANTIK) بأنها «عبارة عن مزيج من التكنولوجيا المالية المُدمجة فيها أهداف الإستدامة، وهي تستفيد من خدمات التحول الرقمي لمعالجة التحديات البيئية من خلال الحلول والمنصات المالية المبتكرة»، أما الصيرفة الخضراء (GREEN BANKING) فقد ظهرت كمصطلح يعكس التوجه نحو دمج الاعتبارات البيئية في الأنشطة المصرفية، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتُعرف بأنها «مجموعة من الممارسات والسياسات التي تتبنّاها المؤسسات المالية، بهدف تقليل تأثيرها السلبي على البيئة، ودعم المشاريع والأنشطة التي تساهم في الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة»، وتشمل هذه الممارسات تقديم خدماتٍ ومنتجاتٍ ماليةٍ خضراء، وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وإدارة المخاطر البيئية، ورفع التوعية البيئية.

ومن خلال ما سبق فإن أبرز عناصر التحول إلى البنك الأخضر، يتم عبر تعزيز البنوك من توجيهها نحو الاقتصاد الأخضر، وتشجيعها على الإعتماد على التكنولوجيا الخضراء في قطاعاتها التقليدية؛ وذلك عبر رفع مستوى الوعي العام بالمخاطر البيئية، وإعداد كوادر بشرية تتمتع بالمهارات التكنولوجية للاعتماد على التكنولوجيا الخضراء.. وغيرها، إن هذا التحول سيعمل لا محالة على تحقيق العديد من النتائج، أبرزها: (تقليل البصمة الكربونية كانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة المصرفية، وذلك من خلال استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة إستخدامها، وتقليل النفقات، وتمويل المشاريع الخضراء عبر توجيه الإستثمارات والخطط التمويلية نحو المشاريع التي تُساهم في الحفاظ على البيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، والنقل المستدام، والعمل على إدارة المخاطر البيئية عبر تقييمها وإدارتها بهدف تجنب أو تقليل الآثار السلبية على البيئة، والقيام بعملية نشر الوعي بين العملاء والموظفين والمجتمع، من خلال تقديم المعلومات حول القضايا البيئية، وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة).. وغيرها، كما تتنوّع الممارسات التي ستبنّاها المؤسسات المالية في مجال التحول الأخضر، وتشمل: (المنتجات والخدمات المالية الخضراء؛ كالقروض الخضراء، والحسابات الخضراء، والتأمين الأخضر للمباني الصديقة للبيئة - الإستثمارات الخضراء عبر إستثمارها في الشركات والمشاريع التي تساهم في الحفاظ على البيئة، مثل شركات الطاقة المتجددة، وشركات إدارة النفايات، وشركات التكنولوجيا النظيفة، وتقوم بعض البنوك بتقييم المخاطر البيئية للمشاريع التي تُموّلها، وتطبيق معايير بيئية صارمة عند إتخاذ



المستدام ومعالجة التحديات الملحة التي يفرضها التغير المناخي، ولا سيما في دولنا العربية، والتي تواجه تحديات بيئية فريدة من نوعها، بما في ذلك ندرة المياه، والتصحر، وتقلبات المناخ، وتتطلب هذه التحديات استجابة عاجلة ومنسقة، لذلك، أصبحت الحاجة إلى التنمية المستدامة حقيقة ملحة، أضف إلى أن بعض الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في إطلاق إمكانات التمويل الأخضر، ومنها الأطر التنظيمية والسياسية، التي تقف كعائق أمام الاستفادة من إمكانات التمويل الأخضر فيها.

وفي الأول والأخير، إن التوجه نحو الاستدامة والتمويل الأخضر أصبح إحدى الضرورات الملحة لبناء مستقبل القطاع المصرفي، ولما فيه تحقيق معدلات نمو مستدامة وزيادة المتانة المالية؛ ووجدها البنوك الخضراء تستطيع أن تقدم حلولاً واسعة النطاق لتمويل مشاريع مستدامة كالحافلات الإلكترونية، أو البطاريات القابلة للتبديل، أو أسطح المنازل التي تعمل بالطاقة الشمسية، وستعمل على المساعدة في تطوير حلول تأمين مبتكرة للقطاع الخاص ضد الكوارث المناخية المختلفة، ويمكن لها أن تعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات تمويل التنمية القائمة، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، والبنوك التجارية، وشركات الاستثمار في رأس المال الاستثماري/ الأسهم الخاصة للمساعدة على تحفيز أنشطتها في مجال التمويل الأخضر.

نحو مستقبل أخضر.. هل يمكننا تحقيق الهدف؟

يعتمد المستقبل إلى حد كبير على العديد من الاتجاهات المستقبلية، أبرزها اتجاهات التكنولوجيا المالية الخضراء والمستدامة؛ ففي الأساس، تتجه نحو إرساء طرق أكثر شفافية للاستثمار في مستقبل أخضر، فضلاً عن ذلك، يُمكننا أن نتوقع صعود الشركات الناشئة والبنوك الجديدة التي تركز على التكنولوجيا المالية الخضراء، فضلاً عن زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي، كما أن الطلب على المنتجات الصديقة للبيئة أخذ في الإزدياد، ويمكن لهذه الشركات أن تقود الطريق ليصبح في الإمكان تحقيق مستقبل أخضر في مجال التمويل، حيث يُصبح التحول إلى التكنولوجيا المالية الصديقة للبيئة أمراً طبيعياً قريباً؛ لكونها تحقق صعوداً وتحولات واعدة نحو الاستدامة في الصناعة المالية.

بنك اليمن والكويت: خطوات نحو التحول الأخضر

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم برمته واليمن على وجه الخصوص، يبرز دور القطاع المالي في دعم التنمية المستدامة من خلال تبني مفهوم «التحول الأخضر»، والذي يُعتبر بمثابة تحول نوعي في العمل المصرفي، حيث يتم دمج الاعتبارات البيئية في صميم الأنشطة المصرفية، بهدف تقليل الآثار السلبية على البيئة وتعزيز الاستدامة، عن طريق دعم الابتكار الرقمي لتقليل الأثر البيئي، ويُعد «بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار» واحداً من المؤسسات المالية الرائدة التي يُمكن أن تقود هذا التحول؛ لكونه من البنوك اليمنية المتقدمة في مجال الرقمنة، حيث يقدم

خدمات مصرفية كالمحافظ الرقمية وتطبيقات الهواتف المحمولة، ويعمل على تطبيق التحول الرقمي الذي سيعمل على تقليل استهلاك الورق واستخدام الطاقة، مما يساهم في تقليل بصمته البيئية، وسعيه إلى الأتمتة الذكية لمختلف عملياته الروتينية اليومية، كمعالجة القروض والكشف عن الإحتيال، وطرح خدمات رقمية تتيح فتح الحسابات البنكية عن بُعد، وإجراء التحويلات، وسداد المدفوعات، وشراء الذهب إلكترونياً، وقام أيضاً بتبني أحدث التقنيات العالمية، كالذكاء الاصطناعي، واستخدامه لتحليل اتجاهات السوق، وتقييم المخاطر الائتمانية، وتحسين تجربة العملاء عبر روبوتات الدردشة (Chatbots)، مما جعله رائداً في تبني التكنولوجيا المالية الخضراء (FinTech) في السوق اليمنية، بل ويسعى نحو تحقيق هدفه الكبير والمتمثل بأن يكون رائداً في الابتكار المالي في المنطقة العربية.

كما أن البنك يقوم بتمويل المشاريع المستدامة، فهو يلعب دوراً محورياً في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة مثل: الطاقة الشمسية، ولا سيما في المناطق التي تعاني ضعف الطاقة الكهربائية، ودعم مشاريع الري والزراعة المستدامة التي يركز عليها لتحسين الأمن الغذائي للبلد، أضف إلى أنه يسعى نحو تطوير بنيته التحتية الداخلية في تحويل مقراته وفروعه إلى مبان صديقة للبيئة تستخدم تقنيات توفير الطاقة، وتعمل على تبني أنظمة إدارة الكربون لتقليل الانبعاثات الناتجة عن العمليات التشغيلية، والتزامه بمبادئ الصيرفة الخضراء، وسعيه إلى دمج الاعتبارات البيئية في مختلف جوانب عملياته، ويتجلى ذلك في مبادرات وممارسات عدة يتبناها، كتمويله للمشاريع الخضراء؛ من حيث توجيه جزء من تمويلاته نحو المشاريع التي تساهم في الحفاظ على البيئة، كمشاريع الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والمشاريع الزراعية المستدامة، وتطويره للمنتجات والخدمات الخضراء المبتكرة، كالقروض الخضراء للأفراد والشركات، وحسابات التوفير الخضراء، وتقييمه وإدارته للمخاطر البيئية المرتبطة بالمشاريع التي يمولها، وذلك بهدف تجنب أو تقليل أي آثار سلبية محتملة على البيئة، وينظم البنك حملات توعوية بيئية تهدف إلى نشر الوعي بين العملاء والموظفين حول أهمية الحفاظ على البيئة، وتشجيع الممارسات المستدامة، كما أن مسؤوليته الاجتماعية لم تغفل هذا المجال، فقد شارك البنك في مبادرات تدعم المجتمعات المحلية، وتحسين الظروف البيئية؛ مما يُعزز من سمعة البنك كونه مؤسسة مسؤولة تتبنى الإقتصاد الأخضر وتسعى إليه، وتعمل من أجل أن يكون البنك رائداً في التحول إلى البنك الأخضر في اليمن، والقادر على قيادة هذا التحول في العمل البنكي اليمني برمته، بل وإحداث تأثير إيجابي واسع على القطاع المصرفي اليمني، رغم كل التحديات الهائلة التي تواجهه؛ أبرزها: البيئة الإقتصادية غير المستقرة، والصعوبات السياسية والاجتماعية، أضف إلى ذلك قلة الوعي بالتكنولوجيا الخضراء المستدامة.. وهذا التوجه لا يُعزز مكانة البنك فحسب، بل يساعد أيضاً في بناء مستقبل أكثر إستدامة لليمن.

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. فادي خلف: لا تعافٍ إقتصادي من دون قطاع مصرفي قوي ولا نظام مصرفي من دون حفظ حقوق المودعين

أشار الأمين العام لجمعية مصارف لبنان فادي خلف، في افتتاحية التقرير الشهري للجمعية، إلى أنه «مع دخول لبنان مرحلة جديدة من التغيير السياسي والإقتصادي، تبرز مسألة معالجة الفجوة المالية كأحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة، وقد نتجت هذه الفجوة عن تراكم سنوات من السياسات الإقتصادية غير المستدامة وسوء إدارة الموارد من قبل الدولة ومصرف لبنان»

ولفت د. خلف إلى كلام رئيس الحكومة نواف سلام الذي أكد أن «الدولة تكون قوية بمقدار إستعادة ثقة المواطنين، ومن دون إعادة العافية إلى القطاع المصرفي، لن تكون هناك إستثمارات، وتالياً لن تتوافر الودائع»، موضحاً أن «هذه الرؤية تتلاقى مع موقف المصارف التي تؤمن بأن إعادة هيكلة القطاع وتعزيز الثقة به يُعتبران ركيزة أساسية للنمو الإقتصادي في البلاد».



د. فادي خلف

وذكر د. خلف أنه «من الضروري أن تُبنى أي حلول مقترحة على رفض شطب الودائع، سواء في مصرف لبنان أو في المصارف، لأن ذلك غير مقبول وغير عادل، إذ إن تحميل المصارف والمودعين وزر الخسائر المتراكمة نتيجة السياسات المالية الخاطئة للدولة ومصرف لبنان يُعد إجحافاً».

وقال د. خلف إنه «بناءً عليه، من المفترض أن تشمل الحلول المطروحة: تحميل الدولة ومصرف لبنان الجزء الأكبر من المسؤولية، وإستثمار أصولهما، وإعادة جدولة الديون السيادية بأسلوب عادل يحافظ على الإستقرار المالي، وإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي بطريقة تحفظ أموال المودعين وتحافظ على دور المصارف في تمويل الإقتصاد المنتج».

وأشار د. خلف إلى أنه «من الضروري أن تتضمن أي خطة للتعافي الإستفادة من الأصول العامة، حيث تُقدّر قيمة الأصول العامة غير المستغلة بعشرات مليارات الدولارات، وتشمل أملاك الدولة والمرافق العامة»، مشيراً إلى «إستعمال أصول مصرف لبنان إذ لا يُمكن لأي حل أن يكون منطقياً إذا لم يأخذ في الإعتبار قدرات مصرف لبنان، الحالية وأصوله»، داعياً إلى «إعادة جدولة الدين العام عبر مفاوضات مع حاملي سندات اليوروبوندرز من مصارف ومودعين ومؤسسات مالية دولية، وإستقطاب الإستثمارات الدولية التي تتطلب إعادة توجيه الإقتصاد نحو مسارات تُحفز النمو، إضافة إلى إصلاح القطاعين العام والمالي، كما حثّ على إعادة تنشيط العمل المصرفي ضمن بيئة إصلاحية واضحة، حيث لا يُمكن للمصارف إستعادة دورها الطبيعي دون بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة تُعيد ثقة المودعين والمستثمرين».

وأوضح د. خلف أنه «لا يُمكن تحميل القطاع الخاص مسؤولية الفجوة المالية التي تسبب بها القطاع العام، لذلك، لا بد من إشراك كافة الأطراف المعنية (الدولة، المصرف المركزي، المصارف، المودعين، والهيئات الإقتصادية) في عملية البحث عن الحلول، ضمن إطار من المصارحة والشفافية»، وقال: «إن أي خطة تعافٍ يجب أن تستند إلى مبدأ إستعادة الثقة وتأخذ في الإعتبار موقف كافة الجهات، إذ لا يُمكن بناء الثقة إلا على نتائج مستقبلية واضحة وعادلة».

وختم د. خلف «لا تعافٍ إقتصادي من دون قطاع مصرفي قوي، ولا نظام مصرفي من دون حفظ حقوق المودعين، لذا من الضروري أن يكون هذا هو الأساس الذي يركز عليه أي حل مستقبلي، إذ إن الفرصة لا تزال قائمة لإيجاد حلول عادلة تُعيد ثقة المودعين وتحافظ على القطاع المصرفي، كما أن الحلول موجودة، والمسار واضح: إصلاحات جذرية، توزيع عادل للمسؤوليات ضمن الأزمة النظامية، وإعادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي كركيزة أساسية لنمو الإقتصاد اللبناني».

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة

د. محمود محيي الدين: تمويل العمل التنموي يتطلب بناء القدرات وتطوير أطر التمويل الوطني



الدكتور محمود محيي الدين

أكد الدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة والمكلف من الأمين العام للأمم المتحدة بقيادة مجموعة الخبراء رفيعة المستوى حيال التقدم في حلول لأزمة الدين، «أهمية إيجاد مشروعات تنموية في الدول النامية تكون قابلة للاستثمار وجذب التمويل»، لكنه أوضح «أن تمويل مثل هذه المشروعات لا يزال يواجه الكثير من التحديات التي يجب معالجتها».

وقال د. محيي الدين، خلال مشاركته في جلسة رفيعة المستوى نظمها مجموعة العشرين بعنوان «تعزيز هيكل التمويل العالمي المستدام» ضمن فعاليات قمة التمويل المشترك في كيب تاون، «إن تمويل مثل هذه المشروعات لا يزال يعتمد على الإئتمانية بشكل كبير رغم التحديات التي تواجهها الدول النامية والإقتصادات الناشئة وأزمات الديون التي تعصف بإقتصادات عدد من هذه الدول، وهو ما يجب أن يتغير».

وأوضح د. محيي الدين «أن السياسات المتعلقة بأسعار صرف العملات المحلية في الدول النامية، تمثل أيضاً تحدياً أمام تمويل هذه المشروعات»، مطالباً السلطات النقدية في هذه الدول بـ «وضع سياسات عادلة ومرنة في ما يتعلق بقيمة العملات، بما يعزز من فرص جذب الإستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية».

وأضاف د. محيي الدين «أن الكثير من مؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية

متعددة الأطراف تحدد مخاطر متوقعة لتمويل العمل التنموي في الدول النامية والإقتصادات الناشئة أعلى بكثير عن المخاطر الفعلية، وهو ما يستلزم المزيد من الجهد لتحسين بيئة العمل ووضع تصورات حقيقية عن مخاطر التمويل ومن ثم التعامل معها».

وأشار د. محيي الدين في هذا السياق إلى «قيام مجموعة البنك الدولي وغيره من مؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف بوضع أدوات تأمينية لمواجهة المخاطر السياسية في الدول النامية والإقتصادات الناشئة، والتي تعمل بدورها على وضع آليات لتعزيز الإئتمان».

وأفاد د. محيي الدين بأن «وضع الكثير من السياسات والإجراءات غير الضرورية من قبل جهات التمويل ومجموعات الدول ذات الإقتصادات المتقدمة مثل مجموعة العشرين، قد تكون له تبعات ونتائج غير مرغوبة، كما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية وحتى أعوام 2010 و2011، منها ما قد يضرّ بالقطاع الخاص ويدفعه للزوف عن المشاركة في التمويل التنموي».

وأكد د. محيي الدين «ضرورة إعادة النظر في المساعدات الإنمائية الرسمية وتضمينها أدوات لخفض مخاطر التمويل، بما يسمح بزيادة جودة وتنافسية رأس المال»، مشدداً على «أهمية التنسيق بين اللاعبين المحليين بما في ذلك السلطات النقدية والتمويلية والبنوك المركزية والوزارات ذات الصلة بما يعزز من بيئة الأعمال»، لافتاً إلى «ضرورة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل العمل التنموي، وذلك من خلال وضع نماذج أعمال أفضل وتعزيز القدرة على التنافس بين القطاعين العام والخاص».

وقال د. محيي الدين «إن حشد التمويل للعمل التنموي يتطلب حلولاً مبتكرة للتمويل، وتعزيز التمويل المختلط الذي يجمع مصادر التمويل المحلية والخارجية والعامة والخاصة، وتفعيل أدوات خفض مخاطر التمويل»، مضيفاً «أن عدداً من بنوك التنمية الإقليمية بدأت في إتخاذ خطوات جادة نحو تفعيل مثل هذه الأدوات بآليات تتناسب مع الدول الأعضاء، بغية تعزيز القدرة على حشد التمويل»، مشدداً في هذا الصدد على «أن نجاح مثل هذه الأدوات والحلول يتطلب من وزارات المالية والسلطات النقدية والبنوك المركزية في الدول النامية العمل على بناء القدرات»، موضحاً «أن الكثير من هذه الدول يحتاج لدعم تقني من المؤسسات الدولية وشركاء التنمية لإنجاح سياسات التمويل وإيجاد بيئة عمل جاذبة لديها».

وأشاد د. محيي الدين بـ «التوجه نحو تعميق العمل التنموي على المستويات الإقليمية والإهتمام بصورة أكبر بالشراكات سواء كانت بين القطاعين العام والخاص أو بين المؤسسات التنموية والحكومات»، منوهاً بـ «أهمية قيام الدول بتطوير أطر التمويل الوطني المتكاملة بوصفها أدوات فاعلة تساعد الحكومات في تمويل أهداف التنمية المستدامة، مع إدراج الأطراف المختلفة المساهمة في التمويل وفي مقدمتها القطاع الخاص».

البنك المركزي العراقي في 22 عاماً



سمير النصيري

منذ العام 2003 عانى الإقتصاد العراقي، تحديات وأزمات مالية ومصرفية بسبب الظروف الذاتية والموضوعية الصعبة والمعقدة التي مرت في البلاد خلال 22 عاماً مضت. وبما أن السياسة النقدية للبنك المركزي وفق قانونه 56 الصادر في العام 2004 مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وتجاوز تحديات النظام المالي والنظام النقدي ومعالجة الخلل البنوي في الإقتصاد في الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد الحقيقي (الانتاجي)، كذلك من الإقتصاد النقدي إلى الإقتصاد الرقمي .

وقد مرّ البنك المركزي خلال الفترة المشار إليها بأربع مراحل مهمة وأساسية:

أولاً- الحد من التضخم الجامح في العام 2003 والذي تجاوزت نسبته 35 %، والسيطرة على استقرار سعر الصرف وبناء الإحتياطيات الاجنبية والسيطرة على عرض النقد.

ثانياً- تجاوز الصدمتين الإقتصادية والأمنية في العام 2014.

ثالثاً- معالجة الأزمة المالية في زمن جائحة كورونا في العام 2020.

ورسم منهجية للإصلاح المصرفي والتطوير الهيكلي والفني والاداري للبنك المركزي، وقد أثمر ذلك عن صدور إستراتيجيته الأولى للسنوات (2016-2020) والتي تضمنت 5 أهداف رئيسية و140 هدفاً فرعياً قد تم تحقيق 129 منها ونسبة 92 % خلال سنوات تنفيذ الإستراتيجية.

وقد ساهم ذلك في وضع البنى والركائز الأساسية للإنتقال إلى مرحلة جديدة للإصلاح المالي والمصرفي مترافقاً معها خطة المشاريع المصرفية الإستراتيجية للسنوات (2019-2023) وصدور الإستراتيجية الثانية (2021-2023) لإستكمال تحقيق الاهداف الفرعية التي لم يتم التمكن من تنفيذها في الإستراتيجية الأولى وعددها (11) هدفاً فرعياً، والتي إستمرت خلال هذه الفترة إستعانة الحكومة بالبنك المركزي بإصدار وزارة المالية سندات الخزينة، وقد تم إعادة خصمها من قبل البنك المركزي وحصولها على (30) تريليون دينار وأصبح المبلغ الكلي بذمة الحكومة (46) تريليون دينار كدين داخلي.

وفي العام 2023 عمل البنك المركزي على دراسة المتحقق من الإستراتيجيتين السابقتين، وتشخيص مرتكزات الإصلاح المنشود، وقد إستمرت جهود الإعداد للإستراتيجية الثالثة طوال العام 2023، وقد تم بناء المرتكزات والأسس لرسم الاهداف لهذه الإستراتيجية الجديدة للسنوات (2024-2026) والتي إستمدت أهدافها الرئيسية والفرعية من السياسات الإقتصادية العامة للدولة وإستراتيجيتها في الإصلاح المالي والمصرفي التي إعتمدتها الحكومة في المنهاج الحكومي، ومن قانون البنك المركزي 56 لسنة 2004. وقد تضمنت برامج واضحة الأهداف والمبادرات لفترة ثلاث سنوات في ظرف إقتصادي ومالي خاص ومعقد ومحفوف بالمخاطر والتحديات على مستوى العلاقات الإقتصادية والمالية الداخلية والخارجية .

رابعاً- السيطرة على سعر الصرف وتنظيم تمويل التجارة الخارجية، وتحقيق التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، والإمتثال للمعايير الدولية في عامي 2023 و2024، وبالنظر إلى أن البنك المركزي وبالتعاون مع الحكومة، قد أنجز خطوات مهمة على طريق تنفيذ منهجية الإصلاح المالي والمصرفي والإنتقال إلى إستكمال إستراتيجيته لتحقيق الأهداف وفق خارطة الطريق المرسومة في العام 2025، لذا من الضروري تقييم وتحليل الواقع الإقتصادي خلال الـ 22 عاماً الماضية بحيادية وشفافية عالية، وتحديد حالات الإخفاق والخلل في القطاعات الإقتصادية الانتاجية والتكؤ في عدم تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي التي عملت عليها جميع الحكومات المتعاقبة، ولكنها لم تستطع أن تحقق أهداف الإصلاح الجذري والشامل للأسباب المشار إليها.

ولكن واقع الحال وجهود الإصلاح التي بذلت في عامي 2023 و2024، جعلتنا كمختصين أن ننظر بعين الأمل والتفاؤل لما تحقق، وما هو مرسوم لتحقيقه في السنتين المقبلتين، إستناداً لما ورد في الإستراتيجية الثالثة للبنك المركزي بأهدافها الرئيسية والفرعية.

إن خطوات الإصلاح المصرفي التي سار بها البنك المركزي للفترة من العام 2003 ولغاية العام 2024 على معالجة آثار الصدمتين الإقتصادية والأمنية في العام 2014 وأبرزها هبوط أسعار النفط عالمياً بنسبة 75 %.

وقد إستطاع البنك المركزي بإستخدام إحتياطه النقدي الأجنبي، وبأسلوب إعادة خصم حوالات الخزينة من دعم الحكومة بمبلغ 16 تريليون دينار، وقد تم تجاوز الأزمة في حينه.

وفي العام 2015 بدأ البنك المركزي وتبعاً لتلك الظروف الإقتصادية الصعبة أن ينتقل بوضع خطته للسنوات المقبلة،

وقد حدّدت الإستراتيجية الثالثة الأهداف الأساسية بواقع 7 أهداف و 24 هدفاً فرعياً و 75 مبادرة لتحقيق الأهداف الأساسية والفرعية، وقد رسمت الطريق للإصلاح المصرفي والمالي وفق الاهداف الإستراتيجية التالية: دعم وتعزيز الإستقرار النقدي، وتعزيز التحوّل الرقمي وتنشيط الدفع الإلكتروني وتدعيم الأمن السيبرالي، وتعزيز الشمول المالي، والحفاظ على نظام مالي رصين، وتطوير البنية التنظيمية وتنمية قدرات الموارد البشرية، وتعزيز مكانة البنك المركزي محلياً ودولياً وتعزيز إمتثال القطاع المصرفي وقطاع المؤسسات غير المصرفية بما ينسجم مع المعايير الدولية.

وقد تم تحديد البرامج والسياسات والمبادرات لتحقيق الأهداف، ولعلّ البرنامج الأبرز هو إطلاق الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق (2024-2029) وموافقة مجلس الوزراء على تنفيذها والتي سَتُعِيد هيكليّة التمويل المصرفي في العراق، إضافة إلى مغادرة المنصّة الالكترونية، وإعتماد البنوك المراسلة في التحويلات الخارجية، وحماية النظام المالي، وتعزيز الشمول المالي، وإدارة الإستقرار النقدي والمالي وتطوير الرقابة والإشراف وتطوير التنظيم في القطاع المصرفي، وإستكمال تطوير البنية التحتية للتحوّل الرقمي، وترخيص المصارف الرقمية، وتنفيذ السياسات التنظيمية في البنك المركزي، وفق أطر العمل والتقنيات المعتمدة في البنوك المركزية العالمية، ورفع القدرات للموارد البشرية، وتطوير العمليات البنكية وتعزيز علاقات البنك الداخلية والخارجية وتمثيله محلياً ودولياً.

في الخلاصة، إن ما تم عرضه بدقة وشفافية للسنوات الـ 22 من مسيرة الإصلاح المالي والمصرفي يؤكد أن السنتين المقبلتين، ستُثمران حتماً في الإنتقال نحو الإصلاح الشامل والجذري للقطاع المصرفي العراقي، وتحويله إلى قطاع رصين يُساهم في التنمية المستدامة.

سمير النصيري

مستشار رابطة المصارف الخاصة العراقية



المرصد العالمي لريادة الأعمال 2025

تقدم ملحوظ بترتيب الأردن في ريادة الأعمال



حقّق الأردن قفزة نوعية في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2025، أحد أبرز التقارير الدولية التي تقيّم بيئة ريادة الأعمال على المستوى العالمي، حيث كشف التقرير عن تقدم ملحوظ في العديد من المؤشرات، ما يعكس تحسناً كبيراً في بيئة ريادة الأعمال في المملكة.

وبحسب بيان لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، شهد الأردن ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر نشاط ريادة الأعمال المبكر، ما عكس زيادة في عدد الأفراد الذين يطلقون مشاريعهم التجارية، كما تحسن مؤشر النوايا الريادية،

ما يُشير إلى تزايد الإقبال على ريادة الأعمال كمسار إقتصادي مستدام.

وفي ما يتعلق ببيئة ريادة الأعمال، سجّل الأردن تحسناً ملموساً في البنية التحتية المادية، حيث إرتفعت النتيجة إلى 7.6 من 10، كما قفزت ديناميكيات السوق من 2.1 في العام 2023 إلى 5.2 في العام 2024، ما يعكس بيئة أعمال أكثر مرونة وإنفتاحاً. وفي مجال التمويل الريادي، إرتفعت النتيجة من 4.3 في العام 2023 إلى 4.5 في العام 2024، ما يعكس تحسناً في فرص الحصول على التمويل للمشاريع الناشئة.

كما تحسّنت السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والبيروقراطية من 4.7 من 10 إلى 5.3، ما يعكس جهود الحكومة في تسهيل بيئة الأعمال ودعم الشركات الناشئة.

وفي قطاع التعليم الريادي، أظهر التقرير تقدماً ملموساً، حيث إرتفعت نتيجة التعليم الريادي في المدارس من 2.9 إلى 3.7، وفي التعليم بعد المدرسة من 3.7 إلى 4.3، ما يعكس تركيزاً متزايداً على ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب.

وحقق الأردن تقدماً في المؤشر الوطني لسياق ريادة الأعمال، حيث إرتفعت النتيجة من 4.7 في العام 2023 إلى 5 في العام 2024، ما أدى إلى صعود الأردن إلى المرتبة 18 من بين 56 إقتصاداً مشاركاً، بعد أن كان في المرتبة 20 من بين 49 دولة في العام 2023.

ومن المقرّر، أن تصدر وزارة الاقتصاد الرقمي تقريراً وطنياً مفصلاً حول السياق المحلي لريادة الأعمال في الأردن، بالتعاون مع الفريق الوطني المختص.

ويعكس هذا التقدم إلتزام الأردن الراسخ بتعزيز بيئة ريادة جاذبة، مدعومة بتوجهات حكومية داعمة، وتحسينات في التمويل والتعليم، مما يمهّد الطريق أمام المزيد من الفرص لرواد الأعمال والمبتكرين في المملكة، ويعزز مكانة الأردن كمركز إقليمي للإبتكار وريادة الأعمال.





خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملائه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس



خدمة الصراف الآلي ATM خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016 المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإحتيال الرقمي يهدّد استقرار الشرق الأوسط ويعكس خطورة الثغرات التقنية وضعف التوعية الأمنية المجتمعية



منصة تسمى «بايتيسي»، والتي إختفت بين عشية وضحاها بعد الإحتيال بملايين الدولارات. وفي تفاصيل قضية FBC، إجتذب المخطط المستخدمين بتكتيكات خادعة ولكنها مقنعة، وأغراهم بوعود بأرباح سريعة لمهمات بسيطة مثل نشر مقاطع الفيديو، وفق «فوربس». كما إستغلت العملية الإحتيالية ثقة أشخاص معروفين داخل المجتمع المصري وإستخدمتهم للترويج لشركة وهمية. وقبل إنهار المنصة في شباط/فبراير 2025، كانت قد قدّمت نفسها ككيان مرخّص يركز على تطوير البرمجيات والتسويق الرقمي، وجذبت المستخدمين من خلال حملات إعلانية على منصات مثل «واتساب» و«فايسبوك».



مع كل نقرة، وكل تطبيق، وكل منصة رقمية نستخدمها، نقترّب أكثر من عالم مليء بمخاطر الإحتيال الرقمي المتعدّد الشكل والوجه. فمجرمو الإنترنت لا يتوقّفون عن تطوير أساليبهم، مستفيدين من الذكاء الإصطناعي لسرقة معلوماتنا وبياناتنا وأموالنا. ومع إستمرار المنصات الرقمية في التوجّل أكثر داخل نسيج حياتنا اليومية، تزداد تهديدات الأمن السيبراني والإحتيال الرقمي الذي يتنوع بين نصب وخداع أو ابتزاز واختراق. في العام 2023 ساهم نظام مكافحة التصيد الإحتيالي التابع لشركة «كاسبرسكي» في إحباط أكثر من 709 ملايين محاولة للوصول إلى مواقع التصيد الإحتيالي والإحتيال، وهو ما شكّل زيادة بنسبة 40 % عن العام السابق (2024)، ما أشار إلى الإتجاه التصاعدي في هذا المجال.

مؤخراً، في حادثة ضجّ بها الوسط العربي، والمصري خصوصاً، وإن كان المبلغ 6 مليارات دولار (303.9 مليارات جنيه مصري) الذي تقدّره بعض المصادر المصرية أو قرابة 2 مليون جنيه مصري وفق ما ذكر رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، فإن هناك شيئاً واحداً مؤكّداً أن عملية إحتيال منصة FBC في مصر كانت ضخمة، حتى وصفت بأنها أكبر عملية إحتيال من نوعها في المنطقة.

ومع ذلك، فإن العملية التي نفّذتها FBC ليست الأولى ولن تكون الأخيرة في المنطقة العربية، ففي الأشهر الأخيرة، تسبّبت عمليات إحتيال كبرى في الكويت بخسارة المستثمرين قرابة 130 مليون دولار من خلال منصة وهمية تسمى «بيتكوين الكويت»، بعد تورط نحو 2900 مواطن في الشراء من العملة، ثم فقدوا أموالهم. وبالمثل، في لبنان، جرى خداع آلاف أشخاص من



إلكترونية تبدو حقيقية لخداع الضحايا. وكان إنتشار وباء «كوفيد 19» قد ساهم في اللجوء إلى التجارة الرقمية في الأسواق الناشئة، وإستخدام أساليب جديدة في التحويلات مثل محافظ الدفع الرقمية ورمز المسح QR Code والعملات الرقمية والتحويلات من طرف لآخر باختصار P2P، دفع أكثر نحو التحول إلى الحياة الرقمية في حسناتها وسيئاتها.

في المحصلة، لقد حمل الإنتقال السريع إلى العالم الرقمي في البلدان العربية السلبيات كما الإيجابيات، فبينما فتحت العوالم

الرقمية أبوابها أمام هذه البلدان، جلبت معها الكثير من التحديات. وفي حين أنها حسّنت بشكل كبير تجارب الدفع والتسوق وعزّزت الإقتصاد الرقمي في المنطقة والتسويق والتواصل الرقمي، إلا أنها ساعدت في جعل المجتمع عرضةً للإحتيال بمجموعة متنوعة من الهجمات والأساليب المعقّدة، في آنٍ واحد.

(المصدر: «النهار اللبنانية»)



لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط زيادة غير مسبقة في الإحتيال عبر الإنترنت مدى العقد الماضي، عندما إستغل المحتالون الأزمات الإقتصادية التي تمرّ بها الدول والتقدم التكنولوجي والثغرات التنظيمية لجمع مكاسب غير مشروعة. وبدورها أدت هذه الإحتيالات إلى تآكل الثقة بالمشهد الرقمي بشكل خطير.

وليس بعيداً، كان تقرير صادر عن منصة KnowBe4، كشف أن نحو 40 % من مستخدمي الأجهزة الذكية في أفريقيا تعرّضوا لخسائر مالية نتيجة عمليات إحتيال إلكتروني. وقد إستند التقرير إلى دراسة أجريت في أيلول/ سبتمبر 2024، تضمّنت عيّنة مكونة من

800 مستخدم للأجهزة الذكية تراوح أعمارهم بين 30 و 60 عاماً في 7 دول أفريقية هي المغرب، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، وغانا، ومصر، وكينيا، وبوتسوانا.

ويُعتبر الذكاء الإصطناعي راهناً، مساعداً رئيسياً في تطور عمليات الإحتيال، إذ يُساعد في تسهيل عمل أصحابها، على سبيل المثال، من خلال إنشاء محتوى مزيف وإعلانات ومواقع

منظمة التعاون الرقمي الدولية تعتمد أجندتها حتى العام 2028 وتُطلق 13 مبادرة إقتصاد رقمي



للذكاء الاصطناعي، ومجموعة الأدوات المرتبطة بجاهزية الذكاء الاصطناعي.

وقد إعتمدت الدول الأعضاء أيضاً نموذج قانون منظمة التعاون الرقمي الخاص بالشركات الناشئة، ومبادئ المنظمة لخصوصية البيانات، ومبادئ المنظمة للذكاء الاصطناعي الأخلاقي، ومسعى المنظمة حيال الفضاء الرقمي الآمن للأطفال، ومستهدف المنظمة حيال حماية الملكية الفكرية الرقمية.

وعلى هامش أعمال الجمعية، وقّعت مذكرات تفاهم بين منظمة التعاون الرقمي ومؤسسة محمد بن سلمان «مسك»، ومؤسسة «إتش بي»، ووكالة التعاون الإقتصادي والتنمية، كذلك بين سلطنة عُمان وشركة «500 غلوبال»، كما جرى توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون الرقمي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.



كذلك جرت المصادقة على جدول أعمال خطة السنوات الأربع 2025-2028، بشكل يؤمّن توجيهاً واضحاً للمبادرات التي تدفع قدماً بالنمو التحويلي، ممّا يضمن الإستعداد لتحقيق النجاح بشكل جماعي من خلال قوة الإجراءات المتعدّدة الأطراف في عالم يزداد ترابطاً، ويُقاد عبر التكنولوجيا. كما إختيرت جمهورية باكستان الإسلامية لتولّي رئاسة منظمة التعاون الرقمي لعام 2026. وأعلن المجلس أيضاً عن تشكيلة اللجنة التنفيذية لعام 2025، والتي سترأسها المملكة العربية السعودية، وتضم في عضويتها الدول الأعضاء التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية قبرص، والمملكة المغربية، وسلطنة عُمان.

إختتمت منظمة التعاون الرقمي، وهي منظمة دولية متعددة الأطراف تهدف إلى تمكين الإزدهار الرقمي للجميع، من خلال تسريع النمو الشامل للإقتصاد الرقمي، جمعيتها العامة الرابعة التي إنعقدت في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد أطلقت المنظمة مبادرات جديدة في مجال التعاون الرقمي تهدف إلى تضيق الفجوة الرقمية العالمية، كما إعتمدت أجندتها للأعوام 2025-2028 والرامية إلى تعزيز النضج الرقمي في الدول الأعضاء.

وفي البيان الختامي للجمعية العامة، أكّدت الدول الأعضاء الـ 16 في المنظمة، إلزامها ببناء إقتصاد رقمي شامل ومستدام، يتمحور حول الإنسان، وقد تبثّت قراراً يُتيح توسيع عضويتها عبر تأسيس آلية للإنتساب وكسب العضوية، كما أشادت الدول الأعضاء بالتنفيذ الناجح لمبادرة WE-Elevate.

وأقرّت الدول الأعضاء في منظمة التعاون

الرقمي عدداً من المبادرات العابرة للحدود وهي: معيار التميز في ريادة الأعمال والابتكار، وآلية التشغيل التي تعتمد الأنظمة المعلوماتية لتدقق البيانات عبر الحدود، والبنود التعاقدية النموذجية، إضافة إلى نظام التقييم الأخلاقي بواسطة الذكاء الاصطناعي، ومجموعة الأدوات الخاصة بجاهزية الذكاء الاصطناعي، وإطار عمل ينصّ على تعزيز الأجندات الوطنية من أجل مكافحة المعلومات غير الصحيحة والمضلّلة عبر شبكة الإنترنت، وإنشاء لجنة وزارية برئاسة الكويت، وإطار عمل لإدارة النفايات الإلكترونية. وتستند هذه المبادرات إلى المبادرات الناجحة التي أقرت في النسخة الإفتتاحية للمنتدى الدولي للتعاون الرقمي الذي عُقد على هامش الجمعية العامة، بما في ذلك إطار العمل الخاص بإدارة النفايات الإلكترونية عبر الحدود، وأداة سياسة الحوكمة المسؤولة

النسخة الثانية من منتدى التعاون والتنمية الرقمية: تشديد على التحوّل الرقمي كركيزة أساسية لمستقبل التنمية في المنطقة



الدكتور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية



الدكتورة رولا دشتي المديرية التنفيذية للإسكوا



الأستاذ سامي سميرات وزير الاقتصاد الرقمي
وريادة الأعمال في الأردن

تحت شعار «رؤيتنا، عالمنا، مستقبلنا»، جاء إنعقاد فعاليات النسخة الثانية من منتدى التعاون الرقمي والتنمية، وسط حضور رفيع المستوى يضمّ وزراء وصانعي قرار من المنطقة العربية، بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية ومنظمات أخرى، وبالتعاون مع الحكومة الأردنية ممثلةً بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ليؤكد أهمية التحوّل الرقمي كركيزة أساسية لمستقبل التنمية المستدامة في المنطقة.

إفتتح المنتدى بكلمات لوزير الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال في الأردن سامي سميرات، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، والأمانة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لشؤون التكنولوجيا الرقمية والناشئة أمانديب سينغ جيل.

ورأى سميرات «أنّ المنتدى يعكس الرؤية الطموحة التي تتبناها الإسكوا وجامعة الدول العربية لتعزيز التعاون الرقمي وتمكين المجتمعات من الاستفادة القصوى من التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة»، موضحاً «أنّ الأردن يعمل بشكل وثيق مع الإسكوا على تطوير بيئة الابتكار، وتطوير السياسات الرقمية، وبناء القدرات الوطنية التي تمكّن الأفراد والشركات من الاستفادة من الثورة الرقمية».

بدوره، دعا أبو الغيط الحكومات العربية إلى «العمل على تهيئة البنية التحتية والبيئة التشريعية لضمان توافر الحماية للبيانات ولتبني السياسات الداعمة للاستثمار ورواد الأعمال»، معتبراً «أنّ ضخّ المزيد من الأموال على تطوير الإنفاق التكنولوجي، يُعزّز إستقطاب الإستثمارات الداخلية والخارجية في المنطقة العربية، ويرفع قدرة المنطقة من كونها مستهلكة لهذه التكنولوجيات إلى منتجة ومطوّرة، وأتّه سيساعد أيضاً في رأب الفجوة الرقمية».

أما دشتي فأكدت «أنّ الأجندة الرقمية العربية توفر خارطة طريق منظمّة لجعل التكنولوجيا سبيلاً إلى المنعة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، غير أنّ العبرة ستكون في ترجمة السياسات إلى إنجازات ملموسة، وفي تحقيق فوائد مستدامة من الإستثمارات، وفي عدم إهمال أيّ جزء من المجتمع على مسار التحوّل الرقمي»، معتبرة «أنّ دمجّ القمة العالمية لمجتمع المعلومات والمنتدى العربي لحكومة الإنترنت يُعزز مبدأ مهمّاً وهو ضرورة أن تتسم حوكمة التحوّل الرقمي بالشمول والشفافية».

وأكد أمانديب سينغ جيل «أنّ الذكاء الإصطناعي سيُغيّر إقتصاداتنا، ويجب على كل دولة أن تتلقف ذلك»، مشيراً إلى



الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط متوسطاً مقدم الحضور

«أهمية عقد حوار شامل حول حوكمة الذكاء الاصطناعي». وأضاف جيل «أن هناك الكثير من الإمكانيات غير المستغلة في المنطقة العربية في ما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية»، داعياً إلى «إنشاء سوق رقمية مشتركة، والعمل بشكل وثيق بين القطاعين الخاص والعام، وجمع أصحاب الكفاءات». إمتد المنتدى على مدى أربعة أيام، وتضمن مجموعة متنوعة من الفعاليات المحورية. وقد تخلل المنتدى جلسات متخصصة، وحوارات رفيعة المستوى، ومسابقات تفاعلية، وفعاليات جانبية، تهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع التقني، والمجتمع المدني، والشباب، والمؤسسات العالمية. وقد مثل المنتدى نقطة تحول في تعزيز التعاون الرقمي داخل المنطقة العربية وخارجها، إذ يتماشى مع الإتفاق الرقمي العالمي وقرارات مجلس الوزراء العرب للإتصالات والمعلومات.

كما شكّل منصة حيوية لدفع عجلة النقاش حول أولويات التنمية الرقمية، ووضع معايير للمستقبل الرقمي خلال العقد المقبل، وبناء توافق إقليمي حول القضايا الرقمية وفقاً للأطر العالمية والإقليمية.

من جهة أخرى، وقّع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مذكرة تفاهم لتعزيز البوابة العربية للتنمية، المنصة الإلكترونية الرئيسية للبيانات الرقمية في البلدان العربية. وتهدف هذه الشراكة إلى تحفيز تقدّم البلدان العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تُعتبر البوابة منصة إقليمية لنشر المعرفة والبيانات من خلال توفيرها الوصول إلى معلومات موثوقة من مصادر متنوعة ذات مصداقية. وستتضمن النسخة المطوّرة أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ولوحات بيانات سهلة الإستخدام، إلى جانب تحليلات قابلة للتنبؤ، تقدّم رؤى قيّمة حول الإتجاهات الإقتصادية، كما المعايير العالمية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وترى وكالة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي أن «هذه الشراكة مع الصندوق العربي، تُعدّ خطوة محورية في تعزيز عملية صنع القرار القائم على البيانات والأدلة في المنطقة العربية. فمن خلال تعزيز نشر البيانات وإتاحة الوصول إليها، نُمكّن واضعي السياسات والباحثين من تكوين الرؤى اللازمة لمعالجة التحديات الحرجة في التنمية الاقتصادية، والصحة العامة، والبطالة، كما القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ، وغيرها من المجالات الحيوية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة».

بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الإسكوا تدعو إلى إتخاذ إجراءات لمعالجة التفاوتات في المنطقة العربية

من دون أي حماية. كما يواجه 211 مليون شخص صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية، ويعاني 154 مليون شخص محدودية الوصول إلى الإنترنت.

في هذا السياق، شدد رئيس قسم العدالة الاجتماعية في الإسكوا أسامة صفا على ضرورة العمل الفوري لمعالجة هذه الفجوات، قائلاً: «عدم إهمال أحد يتطلب أكثر من مجرد الاعتراف بهذه التفاوتات، بل يستوجب تنفيذ سياسات ملموسة لمعالجتها. فالأرقام واضحة، والملايين معرضون لخطر الإقصاء ما لم تتخذ الحكومات إجراءات حاسمة».

وللتصدي لهذه التحديات، يدعو التقرير إلى دمج إطار «عدم إهمال أحد» في الإستراتيجيات الوطنية، مع التركيز على خمسة عناصر: التمييز، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والحوكمة، والجغرافيا، والقبالية. للتأثر بالصددمات، إضافة إلى اعتماد سياسات قائمة على البيانات تأخذ في الاعتبار التفاوتات المتداخلة. كما يُوصي التقرير بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، لاسيما للفئات الأكثر عرضة مثل النساء والشباب واللاجئين والعاملين في القطاع غير النظامي، وتعزيز المساواة بين الجنسين عبر تشريعات أقوى لمكافحة التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كذلك، يشدد على أهمية الاستثمار في تمكين الشباب وتعزيز ريادة الأعمال، إلى جانب تفعيل السياسات الخاصة لمواجهة تأثيرات تغير المناخ.



كشفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقرير، لمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، عن واقع قائم في المنطقة العربية، وعن تفاوتات عميقة في الوصول إلى الفرص والإحتياجات الأساسية، حيث يجد 187 مليون شخص أنفسهم مهمشين في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والتكنولوجيا والحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية، في حين يفتقر حوالي 292 مليون شخص إلى التغطية بإستحقاق واحد على الأقل من إستحقاقات الحماية الاجتماعية.

ويبرز تقرير التنمية الاجتماعية الخامس، بعنوان «إضاءة على الوعد بعدم إهمال أحد في المنطقة العربية»، أرقاماً مقلقة، إذ يشير إلى أن 78 مليون شخص بالغ يعانون الأمية، و15.3 مليون شخص يواجهون البطالة، كما يفتقر 174 مليون شخص إلى الخدمات الصحية الأساسية، ويعاني 154 مليون شخص إنعدام الأمن الغذائي، فيما يعاني 56 مليوناً نقصاً في التغذية.

أما ظروف السكن، فلا تزال تشكل تحدياً كبيراً، حيث يعيش 79.5 مليون شخص في مساكن غير ملائمة، كما تعاني البنية التحتية والخدمات الأساسية قصوراً واضحاً، إذ يفتقر 154 مليون شخص إلى مرافق الصرف الصحي المأمون، و50 مليوناً إلى مياه الشرب النظيفة، فيما يعمل 41.2 مليون شخص في القطاع غير النظامي

الصندوق العربي والإسكوا يتعاونان لتحديث بوابة البيانات



من جهة أخرى، وقّع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مذكرة تفاهم لتعزيز البوابة العربية للتنمية، المنصة الإلكترونية الرئيسية للبيانات الرقمية في البلدان العربية.



بنك الإسكان
Housing Bank

you're in
بالبرنامج الجديد

youth
إسكان Iskan



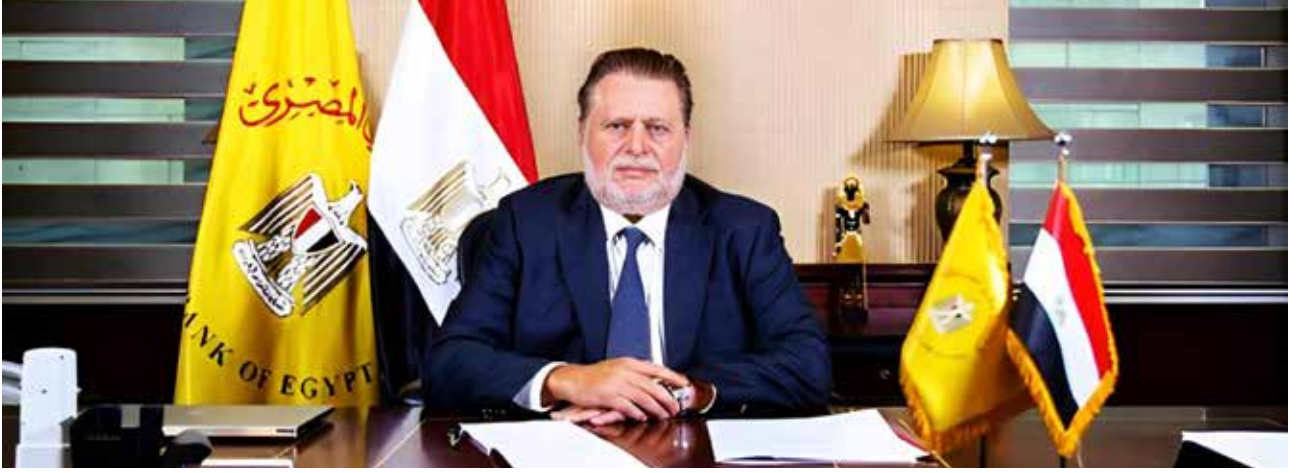
للمزيد، امسح الرمز



على إسكان موبايل

-خاضع لشروط وأحكام البنك.

محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله يرأس وفد مصر في إجتماع مجموعة العشرين في جنوب أفريقيا



محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله

والخاص، وتوفير التمويل المستدام كالسندات الخضراء، مع تعزيز آليات تقاسم المخاطر كالتمويل المختلط وضمان الإئتمان». وفي السياق نفسه، أكد ياسر صبحي نائب وزير المالية «ضرورة اتباع نهج متوازن وتدرجي في الإصلاحات الضريبية، لضمان دعم النمو الإقتصادي من جهة، والحدّ من الضغوط التضخمية من جهة أخرى، بما يُسهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي»، مشدداً على «أهمية تعزيز دور الرقمنة في تحسين كفاءة السياسات الضريبية وضمان الإئتمان لها»، معتبراً «أن هناك حاجة ماسة لبذل المزيد من الجهد لضمان نظام ضريبي دولي أكثر عدالة، يضمن لكل دولة حصتها العادلة من التدفقات المالية وفق إحتياجاتها وأولوياتها التنموية».

يُذكر أن رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري قد شارك في الإجتماع الثاني لنواب وزراء المالية ونواب محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين G20، ومن أهم القضايا التي تناولها الإجتماع مراجعة وتقييم إجراءات عمل المسار المالي للمجموعة، كما شارك في الإجتماع الأول لنواب وزراء المالية ونواب محافظي البنوك المركزية لتجمّع البريكس - BRICS الذي عُقد على هامش تلك الإجتماعات، حيث تم عرض أولويات الرئاسة البرازيلية خلال فترة رئاستها للتجمّع وخصوصاً القضايا المتعلقة بالبنوك المركزية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة مصر في إجتماعات مجموعة العشرين لعام 2025 تأتي بعد دعوة من دولة جنوب أفريقيا، التي تتولى رئاسة المجموعة خلال العام الممتد من الأول من ديسمبر/ كانون الأول 2024 وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، وذلك تحت شعار «التضامن والمساواة والاستدامة»، وتشارك مصر في هذه الإجتماعات للمرة الخامسة منذ إنشاء المجموعة، والثالثة توالياً.

ترأس حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري الوفد المصري الرسمي، في الإجتماع الأول خلال العام 2025 لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين G20، الذي إستضافته دولة جنوب أفريقيا مؤخراً، وإستمرت فعالياته يومين، حيث ضمّ الوفد رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري للاستقرار النقدي، وياسر صبحي نائب وزير المالية للسياسات المالية.

وقد تناولت الإجتماعات أولويات رئاسة جنوب أفريقيا للمجموعة والرؤية المستقبلية خلال العام 2025، حيث تطرقت إلى تعزيز التعاون الإقتصادي لمواجهة التحدّيات المرتبطة بقضايا النمو والإستفادة من كافة الفرص المتاحة، فضلاً عن مناقشة التطوّرات الخاصة بالهيكل المالي العالمي، وقضايا القطاع المالي والتمويل المستدام.

وخلال مشاركة محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في الإجتماعات، أكد «أن الإجتماع يمثل فرصة جيدة للمشاركين لمناقشة القضايا الإقتصادية والمالية الراهنة، كذلك تبادل الخبرات، وإقتراح حلول تمويلية مبتكرة تعزّز جهود التنمية على المستوى العالمي»، لافتاً إلى «الدور المحوري الذي تستطيع أن تقوم به المؤسسات التنموية متعدّدة الأطراف في هذا الإطار».

وأكد عبد الله «أهمية دور مجموعة العشرين في تعزيز الحوار مع وكالات التصنيف الائتماني حيال المفاهيم الخاصة بمؤسسات التنمية متعدّدة الأطراف»، مشيراً إلى «ضرورة التركيز على كفاءة الإستفادة من التطوّرات التكنولوجية في تسوية المدفوعات عبر الحدود، مع توفير كافة التدابير اللازمة لحماية خصوصية البيانات وأمنها».

وتطرّق عبد الله إلى سبل وآليات تعزيز التمويل المستدام، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالتأثيرات السلبية للتغيّرات المناخية، مشيراً إلى «أهمية دعم الشراكات بين القطاعين العام

اتفاقية بين «الأهلي السعودي» و«سلة» لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني وحلول مالية مبتكرة



الأستاذان فيصل العمودي ونواف حريري خلال توقيع الاتفاقية

«أن الاتفاقية توفر فرص دفع رقمية آمنة ومتطورة وتساهم في نمو التجارة الإلكترونية في المملكة، حيث تقدم أحدث الخدمات الرقمية والحلول المالية المبتكرة لشركة «سلة»، وذلك ضمن مساهمة البنك في تحقيق رؤية المملكة في اعتماد الدفع الإلكتروني كبديل عن النقد بنسبة 70 % بمجمل التعاملات المالية في حلول العام 2030».

من جانبه، ذكر المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة منصة سلة نواف حريري بأن «مهمة سلة تتقاطع مع عدد من مرتكزات رؤية 2030، إذ تتمثل المهمة في فتح أبواب الرزق والنجاح لتمكين التجار السعوديين من تحقيق طموحاتهم من خلال ممارسة التجارة، وصولاً إلى جودة الحياة التي يطمحون لها، كما تعزز هذه المهمة من دعم نمو الاقتصاد الرقمي في المملكة، الذي نؤمن أنّ التجارة الإلكترونية أحد أركانه».

وتعد شركة منصة سلة أكبر منصات التجارة الإلكترونية في المملكة، حيث يزيد عدد المتاجر فيها عن 63 ألف تاجر في المنصة، بحجم عمليات تجاوز 38 مليار ريال سعودي.

وقّع البنك الأهلي السعودي وشركة منصة سلة، الشركة الرائدة في حلول التجارة الإلكترونية في المملكة، اتفاقية لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني والعديد من الحلول المالية المبتكرة، بهدف دعم نمو الاقتصاد الرقمي، وتسريع التحول الرقمي تحت رؤية 2030.

وتُسهّم الشراكة بين البنك الأهلي السعودي و«سلة» إلى تنويع حلول الدفع الرقمي لتجار سلة، ودعم البنية الاقتصادية للتجارة الإلكترونية بالعديد من التقنيات المالية التي يتبناها البنك الأهلي السعودي. كما تنعكس هذه الخطوة على تعزيز ثقة تجار «سلة»، إنطلاقاً من مبادرات إستراتيجية التقنية المالية وتعزيز الشمول المالي ودعم التجارة الإلكترونية إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي.

وقّع الاتفاقية فيصل العمودي رئيس إدارة النقد في البنك الأهلي السعودي، ونواف حريري المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة منصة سلة.

من جانبه، أوضح رئيس إدارة النقد في البنك الأهلي السعودي

ندوة عن «مستقبل العمل المصرفي الإسلامي» توصي بوضع أطر تنظيمية لخدمات التقنية المالية



صورة جماعية للمشاركين في الندوة السنوية الـ 16 للبنك الأهلي السعودي

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي السعودي عن نتائج وتوصيات ندوته السنوية السادسة عشر بعنوان «مستقبل العمل المصرفي الإسلامي» التي عقدها مؤخراً في العاصمة السعودية الرياض، حيث ناقشت موضوع «مستجدات التمويل في التقنية المالية»، وفق محاور: خدمة الدفع الآجل «إشتر الآن وإدفع لاحقاً»، و«خدمة تقديم الراتب»، و«الجمعيات الإيداعية الإلكترونية». وكان قد افتتح الندوة الرئيس التنفيذي طارق السدحان، مؤكداً «دور البنك في تطوير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة»، كما تناول رئيس اللجنة الشرعية الدكتور سعد الشثري، أهمية دراسة المستجدات المالية والتقنية وإنعكاساتها على القطاع المصرفي الإسلامي. وقد توصلت الندوة بغالبية المشاركين من العلماء والباحثين في الفقه والاقتصاد الإسلامي إلى عدد من النتائج والتوصيات، أبرزها ضرورة إبتكار نماذج تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز توثيق العقود وضبط العلاقات التعاقدية، والإهتمام بتطوير بدائل قائمة على البيع الآجل وفق الضوابط الشرعية، كما أوصى المشاركون بضرورة وضع أطر تنظيمية واضحة لخدمات التقنية المالية، تضمن الالتزام بأحكام الشريعة وحماية حقوق المتعاملين، مع التأكيد على أهمية توعية المستهلكين بالإستخدام المسؤول لهذه الخدمات وتجنب الوقوع في إلتزامات مالية غير محسوبة.



رئيس اللجنة الشرعية الدكتور سعد الشثري يحمل كتاب
«معاملات الخزينة في البنوك التقليدية والإسلامية»

كما شهدت الندوة تدشين كتاب «المحرر في فقه التمويل والأعمال المصرفية والأوراق المالية» للدكتور يوسف الشبيلي، وكتاب «معاملات الخزينة في البنوك التقليدية والإسلامية» للدكتور محمد القرني والدكتور خالد السياري، إلى جانب توزيع أكثر من 4000 كتاب من الإصدارات الفقهية والمالية على الحضور. وقد عقد على هامش الندوة ورشة عمل في التكنولوجيا المالية بالتعاون مع «فنتك» السعودية، الذي قدّم للمشاركين معرفة متعمقة بالتقنيات المالية الحديثة، كالمصرفية المفتوحة، وخدمة الدفع الآجل، والتمويل الجماعي، والجمعيات الإيداعية، والمستشار الآلي، والعملات الرقمية، في حضور 100 متخصص في المعاملات المالية.

يعتزم افتتاح فرع في العاصمة السعودية قبل يونيو/ حزيران 2025 «الأهلي المصري» يستهدف متوسط نمو بين 15 % و 20 % لمختلف أنشطته



قال نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، يحيى أبو الفتوح: «إن البنك يستهدف متوسط معدل نمو لمختلف أنشطته المصرفية يُراوح بين 15 % و 20 % خلال العام 2025».

وأضاف أبو الفتوح «أن البنك يعتزم افتتاح فرع في الرياض قبل يونيو/ حزيران 2025، بهدف توسيع نطاق خدماته المصرفية في المملكة العربية السعودية، كذلك تعزيز حضوره الإقليمي وتوفير فرص جديدة للنمو.

وكان مجلس الوزراء السعودي قد وافق على منح «الأهلي المصري» الترخيص لإفتتاح فرع له في المملكة، بعد حصوله على تصريح من «المركزي المصري» للتواجد في المملكة لمزاولة أعماله، وذلك بعد عامين من تقديم الطلب.

ويملك البنك الأهلي شبكة من الفروع ومكاتب التمثيل الخارجية، إثنين منها في الصين والولايات المتحدة، وثلاثة أخرى في إثيوبيا وجنوب إفريقيا والإمارات، ويملك أيضاً شبكة مراسلين في أكثر من 80 دولة حول العالم.

وبلغت محفظة «الأهلي المصري» الإئتمانية نحو 4 تريليونات جنيه حالياً لجميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مقابل 2.41 تريليون جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 وفق نائب رئيس البنك.

وأكد أبو الفتوح، حرص البنك الأهلي على «تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تمويل كافة القطاعات والمشروعات الإقتصادية، وجميع المبادرات الحكومية سواء للقطاع الصناعي أو السياحي، بخلاف مبادرات التمويل العقاري لتمويل وحدات محدودى ومتوسطي الدخل»، وقال: «لقد حققنا نمواً جيداً في حجم أعمال تمويل عمليات التجارة الخارجية سواء للإستيراد أو التصدير بعد تحرير سعر الصرف في مارس/ آذار 2024، والتي عززت معدلات تدفق النقد الأجنبي».

وحقق البنك الأهلي المصري صافي ربح بلغ نحو 118.4 مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، مقابل 50.009 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/ أيلول 2023، بنمو 136.8 %.

وقفز إجمالي أصول البنك إلى 7.4 تريليونات جنيه في نهاية سبتمبر/ أيلول 2024، مقابل 5.2 تريليونات جنيه في نهاية العام 2023، وفق القوائم المالية للبنك.

مصرف بغداد الراعي الرسمي لمؤتمر المالية والخدمات المصرفية



محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلق يتوسط ممثلي شركات التكنولوجيا والتحول الرقمي

رعى مصرف بغداد المؤتمر التاسع الخاص بالتكنولوجيا والخدمات المصرفية، في حضور محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلق، واللجنة المالية في مجلس النواب العراقي وعدد كبير من المصارف وشركات التكنولوجيا والتحول الرقمي. ويعلن مصرف بغداد عن تطبيق أتمتة الحوالات الخارجية عن طريق تطبيق فني متطور نُفِّذَ بنجاح، وقد كانت النتيجة هائلة حيث تم التحويل الخارجي من تسليم مستندات الحوالة إلى إطلاقها K2 في 20 دقيقة فقط، متجاوزين عامل الزمن الطويل لإجراء هذه الحوالات المهمة وتسهيل إجراءات التطبيق والتدقيق بوقت مثالي.

اللازم لإتمام عملية الإصدار، حيث نجح البنك في تقليل الوقت اللازم لتنفيذ الحوالة لمدة 20 دقيقة بدلاً من إستغراق الحوالة أياماً عدة.

وقد إختتم مصرف بغداد بنجاح مشاركته في IFEX 2025، الحدث المالي والمصرفي الأكبر في العراق، حيث إستغرق يومين من الحوارات المهمة، والرؤى المستقبلية، والتواصل مع رؤاد القطاع المصرفي والتكنولوجيا المالية. ويستمر مصرف العراق في التزامه دعم الابتكار وتعزيز التحول الرقمي لمستقبل مالي أكثر تطوراً.

كما قام محافظ البنك المركزي الدكتور علي العلق الذي أعلن مشكوراً عن نجاح مصرف بغداد بتطبيق برنامج الحوالات المصرفية بـ 20 دقيقة فقط، مشيداً بجهود المصرف بإستعمال أحدث وسائل التكنولوجيا والتطبيقات لخدمة العملاء وتسهيل أعمالهم .

وقد شارك في المؤتمر رئيس مجلس إدارة مصرف بغداد الدكتور ماجد الساعدي، والمدير المفوض وفريق عمل المصرف الراعي الرئيسي للمؤتمر .

كذلك أعلن مصرف بغداد عن إطلاق منصّة أتمتة سير عمل إصدار الحوالات الأجنبية، والذي شمل إصدار الحوالة في الفرع والموافقة عليها، ومعالجتها لدى كافة الدوائر المعنية في البنك، والتحقق من معلومات الحوالة ومطابقتها لتعليمات الإمتثال، ومكافحة غسل الأموال النافذة في العراق، حسب تعليمات البنك المركزي العراقي ومنصّة K2، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات متكاملة لحفظ وتتبع معلومات الحوالات، ومرفقاتها وكافة الوثائق المعززة، بالإضافة إلى نتائج المراسلات والتحقق من الحوالة حسب نظام K2.

وقد تم تطوير المنصّة بإستخدام أحدث أدوات التكنولوجيا وقواعد البيانات من شركة مايكروسوفت، وقد تم تصميم النظام بالإعتماد على مجموعه من الضوابط المرنة التي تسمح بتعديل سير العمل رقمياً والتوسع في تطوير مراحل لاحقة للمشروع.

علماً أن تطوير هذه المنصّة الرائدة، يعكس حرص البنك في تطوير أعماله الداخلية وحرصه على تطبيق أعلى معايير السرية والدقة في تنفيذ عملية إصدار الحوالات، وتوفير الوقت والجهد



«الإمارات الإسلامي» يعقد الإجتماع السنوي الـ 49 لجمعية العمومية



هشام عبد الله القاسم رئيس مجلس إدارة «الإمارات الإسلامي»

عقد «الإمارات الإسلامي»، إحدى المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الاجتماع السنوي الـ 49 لجمعية العمومية.

وقدّم هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة «الإمارات الإسلامي» ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، خلال الاجتماع تقريراً عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024. ويقول هشام عبدالله القاسم: «لقد حقق الإمارات الإسلامي أفضل أداء مالي له على الإطلاق في العام 2024، مما عزّز مكانته كأسرع مصرف إسلامي نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحن اليوم في مقدم قطاع الصيرفة الإسلامية بفضل ما حققناه من أداء مالي متميّز، فضلاً عن ريادتنا في المبادرات الرقمية المتطورة، وقدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة».

وأضاف القاسم: «بينما نحتفل بمرور 20 عاماً على تأسيس الإمارات الإسلامي وننظر إلى العقدين الماضيين، إننا سعداء جداً بالدور الهام الذي لعبه الإمارات الإسلامي في النهوض بالقطاع المصرفي الإسلامي، ونظل ممتنين لقيادة وثقة ودعم حكام دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، الذين يلهموننا كل يوم للسعي نحو تحقيق المزيد والوصول إلى طموحاتنا. وبالنظر إلى المستقبل، نُعرب عن عزمنا على تعزيز نجاحنا وتوطيده، وترسيخ المرونة والابتكار والتقدم الجماعي على مدى السنوات العشرين القادمة وما بعدها».

بنك القاهرة يطلق خدمة التحويلات المالية إلى مصر من جميع أنحاء العالم

في الخلاصة، «معاً نعمل على تمكين المغتربين المصريين في جميع أنحاء العالم من خلال شبكة «تيرا باي» المرنة والمتوافقة تماماً والشفافة والفعالة، من حيث التكلفة لنقل الأموال، ومن ثم تعزيز الشمول المالي وتعزيز المدفوعات عبر الحدود». موظفو بنك القاهرة يشاركون أطفال مستشفى 57357 بإستقبال شهر رمضان بتزيين المستشفى من جهة أخرى، شارك موظفو بنك القاهرة أطفال مستشفى 57357 فرحتهم بإستقبال شهر رمضان الكريم من خلال مبادرة تطوعية يحرص البنك على تنظيمها خلال شهر رمضان على مدار 10 سنوات متتالية لتقديم الدعم المعنوي لأطفال المستشفى من خلال مشاركتهم تزيين المستشفى لنشر البهجة بين الأطفال المرضى.

وشملت المبادرة تزيين مدخل

المستشفى، توزيع فوانيس رمضان على الأطفال المرضى، مما ساهم في خلق أجواء مبهجة وداعمة للأطفال أثناء رحلة علاجهم.

من جانبها، قالت هابدي النحاس رئيس مجموعة إصالات المؤسسة والإستدامة والتمويل المستدام من بنك القاهرة: «نحرص في كل عام على تنظيم مبادراتنا التطوعية لزيارة مستشفى سرطان الأطفال 57357 لتقديم الدعم المعنوي لأطفال

المستشفى، حيث تحظى المبادرة بإقبال واسع من موظفي البنك لرسم الفرحة على وجوه الأطفال، كما تأتي المبادرة في إطار جهود البنك المتواصلة لدعم قطاع الصحة، الذي يُعدّ من الركائز الأساسية في إستراتيجية البنك في مجال العمل المجتمعي، مؤكدة أن العمل التطوعي لموظفي البنك يعكس قيم العطاء والتضامن، ويجسد التزام بنك القاهرة بدوره الإنساني تجاه المجتمع. من جانبهم، أعرب مسؤولو مستشفى 57357 عن تقديرهم لجهود بنك القاهرة وموظفيه، مشيدين بدور المبادرة في تحسين الحالة النفسية للأطفال، والتي تُعد عاملاً رئيسياً في تعزيز إستجابتهم للعلاج.

ويواصل بنك القاهرة تنفيذ مبادراته المجتمعية في مختلف المجالات الحيوية والتي تستهدف إحداث تأثير إيجابي ومستدام في حياة الأفراد والمجتمع بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

في خطوة إستراتيجية لتعزيز خدمات الحوالات في مصر، تعاون بنك القاهرة مع «تيرا باي» TerraPay، الرائدة عالمياً في حلول الدفع عبر الحدود، تستهدف تلك الشراكة إتاحة المدفوعات الرقمية لجميع الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية في مصر، مما يوفر خدمات حوالات أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة والأمان للجاليات المصرية في جميع أنحاء العالم، حيث تُعتبر تحويلات المصريين في الخارج مصدراً رئيسياً للعملاء الأجانب، والتي تقدر بحوالي 30 مليار دولار سنوياً.

تتماشى تلك الشراكة مع مهمة «تيرا باي» في إنشاء نظام مالي عابر للحدود وتقدم حلاً مباشراً للتحديات التي تطرحها القنوات المالية غير الرسمية من خلال دمجها المباشر مع بنية بنك القاهرة التحتية، تضمن «تيرا باي» تحويلات رقمية أكثر سلاسة وأماناً مما يمنح مزيداً من التحكم في المعاملات ويساهم في تقوية النظام المالي في مصر.

وأوضح بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة «أن إطلاق خدمة التحويلات المالية بالتعاون مع «تيرا باي» تأتي في إطار جهود البنك لزيادة حجم تحويلات المصريين في الخارج بما يتوافق مع توجهات البنك المركزي المصري لدمج التحويلات غير الرسمية تحت مظلة القطاع المصرفي، بما يزيد

من فرص إستقطاب فئات جديدة من العملاء المستهدفين للقطاع المصري، مما يعكس إيجابياً على إقتصاد الدولة بشكل عام». وأكد أيمن خطاب، رئيس قطاع المؤسسات المالية في بنك القاهرة أهمية تلك الشراكة قائلاً: «يلتزم بنك القاهرة توفير حلول مالية مبتكرة تلبي إحتياجات عملائنا المتطورة، مما يضمن أن المصريين في الخارج وعائلاتهم في مصر يستفيدون بخدمات أسرع، وأسعار صرف تنافسية، ورسوم منخفضة»، مشيراً إلى «أن الشراكة مع «تيرا باي» تخلق قيمة مضافة لخدمات الحوالات في البنك وتعزز من دورنا في دعم الشمول المالي».

من جهته، علّق أي سان، الرئيس التنفيذي للأعمال في «تيرا باي»، على التعاون قائلاً: «تمثل شراكتنا مع بنك القاهرة إنجازاً رئيسياً في توسيع نطاق شبكة الدفع العالمية لشركة «تيرا باي» في مصر، ومن خلال التكامل المبسط المطور، ستقدم «تيرا باي» خبرتها في العمل في أكثر من 150 دولة».



شجع المنتج
المصري

إديله فرصة يبيان



تطبق الشروط والأحكام
رقم السجل التجاري 599 - 007 - 200

16990

www.bdc.com.eg

فرص بلا حدود

بنك القاهرة
Banque du Caire



مجموعة QNB تقود الريادة في التمويل المستدام



تُولي إهتماماً كبيراً لتعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تركز على إحداث أثر اجتماعي إيجابي ملموس. كما يُعزّز البنك شراكاته مع المبادرات الرائدة عالمياً في مجال الإستدامة، مثل مبادئ المصرفية المسؤولة (PRB) والشراكة لإحتساب الكربون المالي (PCAF) حيث أصبح أول بنك في قطر ينضم إلى هذه الشراكة.

QNB قائد في مجال التمويل المستدام

يبرز QNB كقائد في مجال التمويل المستدام في قطر والمنطقة، حيث تتجاوز محفظة التمويل المستدام لديه 9 مليارات دولار تشمل معاملات خضراء واجتماعية ومرتبطة بالإستدامة، كما أصدر سندات مستدامة بقيمة 1.1 مليار دولار. وقد لعب البنك أيضاً دور المنسق الرئيسي لإصدار سندات خضراء سيادية في دولة قطر بقيمة 2.5 مليار دولار. وعلى مستوى عملياته التشغيلية، نجح البنك في تحقيق إنخفاض بنسبة 48 % في انبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري.

كما أصبح QNB أول بنك قطري يُصدر سندات خضراء بقيمة 600 مليون دولار، ليُصبح نموذجاً للأعمال المصرفية المسؤولة في المنطقة. كما بادر بتوقيع أول إتفاقية إعادة شراء خضراء وإبرام

تواصل مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، لعب دور ريادي في مجال التمويل المستدام في قطر والمنطقة عبر مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، مع التركيز على تقديم حلول مالية مبتكرة وموثوقة لعملائها، مما يعزّز مكانتها كمساهم رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إستراتيجية مبتكرة

وضعت مجموعة QNB إستراتيجية طموحة تعتمد الابتكار لتحقيق الإستدامة في القطاع المصرفي على المستويين المحلي والإقليمي. وتنسجم هذه الإستراتيجية مع رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتنفيذاً لخطة العمل الوطنية القطرية للتغيير المناخي. وتشمل أهدافها الطموحة مجالات التمويل المستدام وخفض الانبعاثات وتعزيز منظومة الأعمال المسؤولة. ويسعى البنك إلى تحقيق الحياد الصفري لانبعاثات عملياته التشغيلية وتحقيق الإستدامة المالية في جميع الأسواق التي يعمل فيها.

وتتضمن الإستراتيجية إطار حوكمة قوي يهدف إلى دمج مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالإستدامة وتحفيز الأداء المرتبط بها. كما

وتشمل تلك المشاريع محطات الطاقة الشمسية، وإعادة تدوير المخلفات، وإنتاج الوقود البديل لخفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز التحول نحو الإقتصاد الأخضر. وفي قطاع الإسكان الإجتماعي، وقع البنك مؤخراً بروتوكول تعاون جديد مع صندوق الإسكان الإجتماعي في مصر بقيمة 5 مليارات جنيه، سيّتح للعملاء فرصة الحصول على قروض عقارية لتمويل وحدات سكنية مستدامة بشروط ميسّرة وأسعار فائدة مدعمة وأقساط شهرية تتناسب مع جميع الشرائح.

وفي تركيا، دشّنت مجموعة QNB مركز QNBeyond للإبتكار الرقمي، معزّزة بذلك ريادتها في المنطقة في مجال الإبتكار الرقمي والإستدامة المالية.

جوائز دولية مرموقة

تكلّلت جهود مجموعة QNB في مجال التمويل المستدام والإلتزام بأفضل الممارسات باعترافات دولية من أبرزها حصول رئيسها

أول صفقة تمويلية لإعادة شراء الأصول الخضراء والتي تعرف بـ (الريبو). كما يتميّز QNB بتصنيفات متقدمة في معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات.

وفي مجال الإستدامة البيئية، وقّع البنك مع شركة Express DHL، الرائدة عالمياً في قطاع الخدمات اللوجستية، على إتفاقية لإستخدام وقود الطيران المستدام (SAF) لتعزيز حلول الشحن من خلال خدمة GoGreen Plus.

وحرصاً منه على مراعاة أفضل الممارسات العالمية في مجال المعاملات المالية للتجارة الرقمية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، قام QNB بتطوير منصّته الرقمية لتمويل التجارة. وقد حقق أعلى نمو في حجم معاملات خدمة الدفع بواسطة الجوال في قطر بين الشركات الصغيرة والمتوسطة بوائته للحصول على تكريم من Visa.

وعلى مستوى فروعته الدولية، كان QNB مصر من أول المؤسسات المالية في السوق المصرية التي بادرت بطرح منتجات وحلول تمويلية مبتكرة لدعم الأعمال المستدامة، بما يُساهم في خفض الانبعاثات وتشجيع عدد أكبر من الشركات للعمل في مجالات الطاقة الجديدة والمتجدّدة.

وتحقيقاً لتلك الأهداف، قام البنك بتعزيز التعاون مع عدد من المؤسسات الدولية الداعمة للإقتصاد الأخضر، مثل الإتحاد الأوروبي وصندوق المناخ الأخضر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وتصل قيمة محفظة التعاون مع تلك المؤسسات إلى 830 مليون دولار، بما فيها 400 مليون دولار للشركات الصغيرة والمتوسطة و185 مليون دولار للتمويل المستدام.

كما قام QNB مصر بتطوير حلول تمويلية مستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في قطاع الطاقة الجديدة والمتجدّدة، مما ساهم في خفض الانبعاثات ودعم الجهود الدولية الرامية للتصدّي لظاهرة التغيّر المناخي وتخفيف تداعيتها.





خلال العمل مع شركائنا الماليين والإستثماريين، نتواصل مساعي مجموعة QNB في تعزيز دور قطر كمركز مالي عالمي، وإطلاق فرص واعدة لرواد الأعمال والشركات لتحقيق الازدهار والنمو في ظل إقتصاد رقمي سريع التطور».

أرباح بنك قطر الوطني ترتفع 8 % في العام 2024
من جهة أخرى، إرتفعت الأرباح الصافية لمجموعة QNB بنسبة 8 % في العام 2024، لتبلغ 16.7 مليار ريال، مقارنة مع 15.5 مليار ريال في العام 2023.

وكشفت المجموعة عن إرتفاع في ربحية السهم في الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024 إلى 1.69 ريال قطري مقابل ربحية للسهم بلغت 1.55 ريال قطري للفترة عينها من العام الذي سبقه.

وأفادت المجموعة أنه بناء على الأداء المالي القوي الذي تم تحقيقه خلال العام 2024، فقد أوصى مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية للنصف الثاني من السنة المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024 بمعدل 37 % من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 0.37 ريال قطري للسهم الواحد، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024 لتصبح 70 % من القيمة الاسمية للسهم (بمعدل 0.70 ريال قطري للسهم). علماً بأن البيانات المالية لعام 2024 ومقترح توزيع الأرباح تخضع لموافقة مصرف قطر المركزي والجمعية العامة.

التنفيذي، عبد الله مبارك آل خليفة، على لقب «قائد الإستدامة» في منطقة الشرق الأوسط للسنة الثانية توالياً من مجلة «فوربس»، تقديراً لإنجازات البنك في مجالات التمويل المستدام وريادة الإستدامة. كما تم إدراج البنك في قائمة مجلة TIME المرموقة الخاصة بـ «أفضل الشركات العالمية في النمو المستدام لعام 2025»، تقديراً لدوره في تحقيق أهداف الإستدامة والنمو المالي المستدام وتخفيض البصمة الكربونية في أعمالها.

وفي حفل توزيع جوائز يورو موني للتميز لعام 2024، نال البنك جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط في الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية»، إعتراً فاعاً بنجاحه في دمج الممارسات المستدامة في القطاع المالي.

مجموعة QNB تُوقع ثلاث مذكرات تفاهم إستراتيجية

وقّعت مجموعة QNB، في ختام النسخة الثانية من قمة الويب قطر 2025، ثلاث مذكرات تفاهم إستراتيجية مع كل من مركز قطر للمال، وبنك قطر للتنمية، و«رأس المال فينتشرز»، لتؤكد بذلك إلتزامها الراسخ بدفع عجلة الابتكار وتعزيز نمو التكنولوجيا المالية، ودورها الحيوي في تشكيل مستقبل التمويل، وتعزيز مكانة قطر كمركز رائد للتكنولوجيا المالية والتحول الرقمي.

وحول هذه الشراكات الإستراتيجية، قال عبد الله مبارك آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB: «تؤكد إتفاقياتنا الإستراتيجية التي شهدتها قمة الويب قطر 2025، على إلتزامنا بتطوير التمويل الرقمي، وتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية الحيوية. ومن

بالتعاون مع الشريك الإعلامي M2R لتقديم خدمات صحية متكاملة «KIB» و«ميد سيل» الطبية يُطلقان منصة سلامتك



مسؤولون من «KIB» وشركة مزايا و«ميد سيل الطبية» وشركة M2R
في صورة جماعية

أطلق بنك الكويت الدولي (KIB) وشركة ميد سيل الطبية التابعة لشركة مزايا القابضة وشركة M2R، منصة سلامتك، وهي منصة رقمية متقدمة تُوفر مجموعة شاملة من الخدمات الصحية للمستخدمين، وفي هذا السياق، عقد البنك و«ميد سيل الطبية» مؤتمراً صحافياً للإعلان عن تدشين المنصة الرائدة، في حضور المدير العام للاستراتيجية في «KIB» عبدالله العوضي، ومدير إدارة الابتكار الرقمي وذكاء المعلومات في «KIB»، محمد الشريف، والرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة مزايا القابضة، المهندس إبراهيم الصقعي، والرئيسة التنفيذية لـ «ميد سيل

الطبية»، المهندس سلوى ملحس، والرئيس التنفيذي لشركة إم تو آر M2R شادي الصمد. وقال العوضي «إن إطلاق منصة سلامتك يأتي ضمن إطار إستراتيجية KIB الهادفة إلى تعزيز الابتكار الرقمي وتوفير حلول متكاملة لعملائنا في مختلف المجالات. ويسعى البنك من خلال هذه المبادرة إلى المساهمة الفاعلة في تطوير النظام الصحي الرقمي في الكويت، وتقديم خدمات رعاية صحية رقمية متميزة تُسهم في رفع جودة الحياة وتسهيل الوصول إلى حلول مبتكرة».

بدوره، قال الشريف: «تُعَدّ منصة سلامتك امتداداً لجهود KIB في تعزيز بنيته التحتية الرقمية ودعم قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech)، حيث نسعى دائماً إلى تقديم حلول ذكية ومتكاملة تجمع بين الابتكار والكفاءة، لتلبية إحتياجات عملائنا المتجددة»، لافتاً إلى «أن منصة سلامتك تهدف إلى تيسير الوصول إلى خدمات طبية متنوعة عبر تطبيق ذكي مميّز تشمل التمريض، التحاليل، الأشعة، العلاج الطبيعي، حجوزات المواعيد في المراكز الطبية المتخصصة والمستشفيات، إضافة إلى حجز موعد مع الأطباء بمختلف التخصصات، وإستشارات طبية «أونلاين» في حالات الطوارئ، كما تُوفّر المنصة خدمة توصيل الأدوية والمستلزمات الطبية من الصيدليات المتعاقدة مع الشركة عند الطلب، مما يُسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة للمستخدمين».

وأضاف الشريف: «تدشين منصة سلامتك يعكس رؤية KIB في تقديم حلول رقمية تتجاوز حدود الخدمات المصرفية التقليدية، من خلال دمج التكنولوجيا المتقدمة مع الإحتياجات اليومية للعملاء إنطلاقاً من دوره كمؤسسة وطنية، وشريك مالي موثوق لهم، تجسّد شعارها «بنك للحياة»، ونؤمن بأن الابتكار هو المفتاح لبناء مستقبل رقمي أفضل، ومنصة سلامتك هي خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف، حيث تتيح تجربة متطورة ومتكاملة تركز على تعزيز رفاهية العملاء وتقديم خدمات صحية عالية الجودة بأسلوب بسيط وفعال».

من جانبها، قالت ملحس إنه «في خطوة رائدة في تحسين تجربة الرعاية الصحية في القطاع الطبي التكنولوجي في دولة الكويت، وضمن شراكة إستراتيجية بين بنك الكويت الدولي (KIB) وشركة ميد سيل الطبية، إنطلقت منصة سلامتك لتجمع بين أحدث التقنيات والخدمات الصحية ولتكون بمنزلة مدينة صحية وواجهة مبتكرة تدعم تجربة المستخدمين والأطباء في الوصول إلى الخدمات الطبية كافة، بدءاً من حجز المواعيد إلى التسوّق عبر متجر إلكتروني يضم أكبر تجمّع من المنتجات الطبية بحوالي 20 ألف منتج مع أفضل الصيدليات (35 صيدلية طبية مرخصة من وزارة الصحة)، إضافة إلى شركات معذات الأجهزة الطبية (18 شركة)، علاوة على مؤسسات صحية تقدم خدمات طبية مساندة على غرار خدمة الرعاية الصحية المنزلية».

من جهته، قال شادي الصمد «إن دخوله كشريك إعلامي في تطبيق سلامتك وتتحالفه مع بنك الكويت الدولي وشركة ميد سيل الطبية هو باكورة النجاح في تحويل منصة سلامتك إلى إحدى أهم المنصات الطبية التي تُعنى بتقديم جميع الخدمات الطبية تحت سقف واحد». وأضاف الصمد «أن التحوّل الرقمي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة ملحة لتحقيق الكفاءة وتعزيز خدمات الرعاية الصحية في الكويت، في وقت تسعى المؤسسات الطبية حول العالم إلى تبني الحلول الرقمية، مثل السجلات الطبية الإلكترونية والتطبيب عن بُعد وتطبيقات الرعاية الصحية التي تُوفّر للمرضى إمكانية التواصل مع الأطباء بسهولة ويُسر».

البنك العربي يطلق هويته البصرية المؤسسية المحدثّة بنهط جديد ومعاصر



أعلن البنك العربي عن إطلاق هويته البصرية المؤسسية المحدثّة والتي تأتي في إطار مسيرة التطور المتواصل التي يتبنّاها البنك لتعزيز مكانته الريادية كواحدة من أكثر المؤسسات المالية عراقاً ونجاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويجسّد إطلاق الهوية المحدثّة الرؤية المستقبلية الطموحة للبنك وإستراتيجيته الشاملة والتي تستند الى قوة شبكته الواسعة واسمه العريق ومعرفته العميقة محلياً وإقليمياً وإلى علاقاته الراسخة مع عملائه عبر مختلف القطاعات، حيث تتمحور الركائز الإستراتيجية للبنك حول التوظيف الأمثل لشبكته الإقليمية والعالمية وتوسيع نطاق أعماله الأساسية ومواصلة الإستفادة من فرص النمو عبر قطاعات وأسواق جديدة والمضي قدماً في تنفيذ إستراتيجيته المتكاملة نحو التحوّل الرقمي والإبتكار.

وتأتي الهوية البصرية المؤسسية المحدثّة للبنك والمنبثقة عن جوهر هويته المؤسسية العريقة التي بدأت منذ تأسيسه في العام 1930 لتجمع ما بين الحداثة والبساطة والانسيابية، وتجسّد الجاهزية الرقمية والتطور المستمر والممنهج للبنك بشكل يوسّع من شمولية هويته البصرية وملاءمتها لمختلف الفئات بما في ذلك جيل الشباب، حيث يواصل البنك بذلك تعزيز مكانته كمؤسسة عصرية ديناميكية ومهياً رقمياً قادرة على مواكبة أحدث التطورات على صعيد الصناعة المصرفية وتلبية الاحتياجات المتجددة لعملائها في مختلف القطاعات والمناطق بشكل أفضل، في عالم يشهد تغيراً مستمراً وتحولاً رقمياً هائلاً في جميع القطاعات.

جديدة لمزيد من النجاحات والإنجازات وتجاوز التحديات واستشراف فرص النمو، ليشكل هذا التوجه شهادة حية على مسيرة مشتركة حافلة بالنمو المتواصل والديناميكية يمضي بها البنك مع عملائه وشركائه ومجتمعاته نحو المزيد من الإنجازات والنجاحات.

وتستند الهوية البصرية المؤسسية المحدثة للبنك العربي على فلسفته الأساسية والتي تتمحور حول بناء «روابط تُعمر»، أي تدوم وتُبنى، والتي تستند إلى تراث البنك العربي المتمثل في الدور الذي يؤديه منذ تأسيسه كجسر يربط المجتمعات والأعمال والأفراد في العالم العربي وخارجه مع إعتزاز البنك بالروابط الشخصية الوثيقة التي بناها مع عملائه ومساهميته وشركائه ومجتمعاته عبر العالم العربي على مدى الأجيال.

وكانت مجموعة البنك العربي قد إختتمت العام 2024 بتحقيق أداء مالي متميز ونمو في مختلف قطاعات الأعمال، حيث بلغت أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصصات 1007.1 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 829.6 مليون دولار للعام 2023 ونسبة نمو بلغت 21 %، كما حافظت المجموعة على صلابتها مركزها المالي لتصل حقوق الملكية إلى 12.1 مليار دولار. وواصلت مجموعة البنك العربي النمو خلال العام 2024 مرتكزة على قوة ومتانة المركز المالي للمجموعة وشبكة فروعها المنتشرة في العديد من الدول، حيث ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 7 % لتصل إلى ما يقارب 2 مليار دولار.

ولدى البنك العربي واحدة من أكبر الشبكات المصرفية العربية العالمية التي تضم ما يزيد عن 600 فرع في العالم. ويقدم البنك العربي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات والحلول المصرفية والتي وجدت لتلبية إحتياجات الأفراد والشركات وغيرها من المؤسسات المالية عبر المنطقة وخارجها. كما يحظى البنك بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم مثل لندن ودبي وسنغافورة وشنغهاي وجنيف وباريس وسيدني والبحرين.

ويتميز تصميم الهوية البصرية المحدثة للبنك بتشكله من خط واحد مستمر يرسم الملامح العريضة لشعار البنك المميز بشكل يعبر عن فخر البنك بإرثه الممتد عبر 9 عقود من خلال احتفاظه بالدوائر الثلاث التي تميز البنك العربي والتي تمثل الآن عملائه وشركائه والمجتمعات التي يخدمها عبر شبكته وذلك بطابع عصري ورقمي يربط تطلعات البنك المستقبلية بجذوره التاريخية. ويبقى الجزء الأهم في هوية البنك المؤسسية متمثلاً في إسمه «البنك العربي» والذي يجسد ارتباطه الوثيق بالعالم العربي وتاريخه الغني، وثقافته وتراثه، وقيمه والشعور بالانتماء، حيث يشكل العالم العربي محط تركيز البنك الأساسي ومحور إستراتيجيته للنمو والتوسع من خلال شبكة فروع الممتدة عبر البلدان العربية ومنظومة الخدمات المتكاملة التي يقدمها لعملائه في العالم العربي من مختلف القطاعات. كذلك فقد حافظت الهوية المؤسسية المحدثة للبنك العربي على اللون الأزرق باعتباره اللون الأساسي للبنك منذ سنوات طويلة وليبقى بذلك عنصراً ثابتاً في تمثيل الهوية البصرية المؤسسية للبنك العربي. وفي سياق تحديث الهوية المؤسسية للبنك لتعكس منظومته الديناميكية والروابط القوية مع العملاء والشركاء والمجتمع، أطلق البنك الوصف التعريفي المرافق لهويته المحدثة «الوصول بداية»؛ والذي يشكل إمتداداً طبيعياً للوصف التعريفي السابق للبنك «النجاح مسيرة»، ليمثل بذلك فصلاً جديداً في مسيرة البنك المستمرة والمليئة بالتميز والإنجاز، ويعكس تطلعاته المستقبلية وإلتزامه بتمكن العملاء والمساهمة في نجاحهم ومواصلة النمو.

ويتمحور الوصف التعريفي الجديد حول مفهوم استمرارية البدايات الجديدة، وأن كل هدف يتم تحقيقه ما هو إلا بداية لتحقيق هدف جديد، لنعكس إيمان البنك برحلة التجدد والتطور المتواصل في كل ما يقدم وسيتقدم من خدمات لعملائه عبر مختلف القطاعات. كما يُعزز هذا الوصف التعريفي حرص البنك على المساهمة في تمكين عملائه لتحقيق طموحاتهم والإحتفال بإنجازاتهم كبدايات



أبرز شهادات بنك مصر 2025.. عائد مرتفع وإجراءات بسيطة



أعلن بنك مصر عن مجموعة جديدة من شهادات بنك مصر 2025 وهي ذات الفائدة العالية والتي تحمل الكثير من الميزات، كما تم الاعلان عن شهادات من خلالها يُمكن لجميع الافراد شرائها بهدف التشجيع على الإستثمار.

أبرز شهادات بنك مصر الجديدة 2025

- يصل الحد الأدنى للشراء: 1000 جنيه.
- تمويل إئتماني: حتى 90 % من قيمة الشهادة.

شهادات إيدار بلاتينية متدرجة 3 سنوات

- أولاً: تصل الشهادة لمدة 3 سنوات.
- ثانياً: يصل العائد: 30 % في السنة الأولى، 25 % في السنة الثانية، 20 % في السنة الثالثة.
- ثالثاً: يُمكن الحد الأدنى للشراء: 1000 جنيه.
- تمويل إئتماني: حتى 90 % من قيمة الشهادة.

شهادة طلعت حرب

- يُمكن شرائها بقيمة 1000 جنيه - بعائد 27 % سنوياً أو 23.5 % شهرياً - يُمكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار.

شهادة ابن مصر مدتها 3 سنوات

- يُمكن شرائها بقيمة 1000 جنيه - السنة الأولى 30 % سنوياً، السنة الثانية: 25 % سنوياً، السنة الثالثة: 20 % سنوياً - لكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار.

شهادة القمة

- لمدة 3 سنوات - يمكن شرائها بقيمة 1000 جنيه ومضاعفاتها - بعائد ثابت 21.5 % - لكن إسترداد قيمة الشهادة أو جزء منها بعد 6 أشهر.

أسعار فائدة البنك الأهلي 2025

شهادات إيدار بلاتينية سنوية

- لمدة سنة واحدة.
- يصل العائد: 27 % سنوياً، 23.5 % شهرياً، 23 % يومياً.
- يكون الحد الأدنى للشراء: 1000 جنيه.
- يُمكن تمويل إئتماني: حتى 90 % من قيمة الشهادة.

شهادات إيدار بلاتينية متدرجة 3 سنوات

- تصل الشهادة لمدة 3 سنوات.
- يصل العائد: 26 % في السنة الأولى، 22 % في السنة الثانية، 18 % في السنة الثالثة.



مصرف الجمهورية (ليبيا) يشحن بطاقات «إيفاء» المخصّصة لمنحة الزوجة والبنات

أعلن مصرف الجمهورية (دولة ليبيا) بدء شحن بطاقات «إيفاء» المخصّصة للزوجة والبنات فوق سن الثامنة عشرة، للأشهر يناير (كانون الثاني)، وفبراير (شباط) ومارس (آذار) 2025. ودعا المصرف، في بيان، جميع المستفيدات من هذه البطاقات إلى مراجعة فروع المصرف لتسلمها، مع تأكيد ضرورة الالتزام بالإجراءات والضوابط المقررة للحصول على الخدمة.

صرف منحة الزوجة والبنات عن الربع الأول من العام 2024 وكانت وزارة المالية في حكومة «الوحدة الوطنية المؤقتة» قد أحالت مؤخراً، منحة الزوجة والبنات فوق سن 18 عاماً عن الربع الأول للعام 2025 إلى مصرف ليبيا المركزي، لإستكمال إجراءات الصرف. كما كان قد وجّه رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة ووزرتي الشؤون الاجتماعية والمالية بصرف منحة الزوجة والأولاد (قبل حلول شهر رمضان المبارك في آذار (مارس) 2025).

ويستفيد نحو مليون و330 ألف مواطنة من منحة الزوجة والبنات، حيث تستحق نحو 410 آلاف فتاة منحة البنات فوق سن 18 عاماً، وقيمتها الشهرية تبلغ 100 دينار، بإجمالي 41 مليون دينار، بينما تحصل 920 ألفاً و567 مواطنة على منحة الزوجة، التي تستحقها الأرملة والمطلقة أيضاً، بقيمة 150 ديناراً شهرياً، وإجمالي 138 مليوناً و85 ألفاً و50 ديناراً، وفق بيانات رسمية.



بنك الإسكان الأردني يفتتح فرعاً جديداً في ضاحية الرشيد

إسكان موبائل، والمعززة جميعها بخدمات مركز الخدمة الهاتفية.

حملة جوائز حسابات توفير «مستقبلي» لعام 2025

من جهة أخرى، أعلن بنك الإسكان - الأردن، عن إطلاق حملة جوائز حسابات توفير «مستقبلي» لعام 2025، المصممة للمدّخرين دون سنّ 18 عاماً. وتوفر الحملة فرصة لربح جوائز نقدية وعينية، تُمنح عبر سحب شهريّة وربعية ونصف سنوية، إلى جانب السحب الكبير في نهاية العام.

ويقدم البنك ضمن الحملة جوائز نقدية بقيمة 250 ديناراً لـ (10) رابحين شهرياً، وجوائز ربعية عينية تشمل أجهزة Gaming Laptop لـ (5) رابحين في آذار/ مارس، وأجهزة iPad لـ (5) رابحين في أيلول/ سبتمبر. أما السحوبات نصف السنوية، فهي عبارة عن منح تعليمية بقيمة 2500 دينار لـ (5) رابحين لكل منهم، والسحب الكبير في نهاية العام عبارة عن منح تعليمية بقيمة 5000 دينار لـ (5) رابحين لكل منهم.

وتهدف الحملة إلى تعزيز ثقافة الإدّخار منذ الصغر، وتشجيع التعامل معه كجزء أساسي في حياة الصغار والشباب، وذلك ضمن تجربة مصرفية تمزج بين التخطيط الرامي لتحقيق الأهداف المستقبلية، والفائدة والقيمة المضافة التي تقدمها الجوائز والمزايا المتنوعة لحساب توفير «مستقبلي»، والتي تلبي إحتياجات الأجيال الشابة.

ويتميّز حساب توفير «مستقبلي» بما يُقدمه من فوائد دورية، وبطاقات فيزا الدفع المباشر التي تصدر بإسم المدّخر، والإعفاء من عمولة تدنّي الرصيد، فضلاً عن الوصول السهل للخدمات المتطورة التي يُمكن الحصول عليها من خلال فرع Iskan Young التفاعلي والمخصص للعملاء من 7-17 عاماً، أو عبر تطبيق Iskan Young على الهواتف الذكية والذي يُوفر تجربة مصرفية عصرية شاملة.

وللإستفادة من الحملة، فإنّه لن يترتب على العملاء سوى البدء بالتوفير والإدّخار والحفاظ على أرصدتهم وتغذيتها بإستمرار طوال فترة الحملة.

أعلن بنك الإسكان - الأردن، عن إفتتاح فرع جديد للبنك في السوق التجارية لمنطقة ضاحية الرشيد في العاصمة عمّان، وذلك ضمن حفل إفتتاح أقيم مؤخراً تحت رعاية الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، وفي حضور ممثلين للإدارة العليا وعدد من الموظفين. ويأتي إفتتاح الفرع الجديد في إطار إستراتيجية البنك لتعزيز شبكة فروعه الموزعة في أنحاء المملكة، وتجسيدا لحرص البنك على توسيع حضوره وإنتشاره للإستجابة لنمو حجم قاعدة عملائه والوصول إليهم في مختلف المناطق.

ويتميّز الفرع بتصميمه بأحدث التصاميم العصرية، والتي تجمع بين التجهيزات الداخلية العصرية والتكنولوجيا الرقمية المتقدمة والخدمة الشاملة المميّزة، لتعكس الإلتزام بخدمة العملاء أينما كانوا على أفضل وجه وأعلى مستوى من الراحة والكفاءة، ومنحهم تجربة مصرفية متكاملة ومتطورة لا تضاهي تُلبي إحتياجاتهم بكل يسر وسهولة وسرعة.

يُذكر أن بنك الإسكان يمتلك مجموعة متنوّعة من القنوات لخدمة عملائه، وتشمل كلاً من الفروع التي باتت تضم مع الفرع الجديد 104 فروع ومكاتب، وأجهزة الصراف الآلي، فضلاً عن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بما فيها إسكان «أونلاين» وتطبيق



بنك الإثمار - البحرين يعلن عن الرابع الأول في سحب مكافآت إثمار



الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار ميسان المسقطي والرابع لمكافآت إثمار

أعلن بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي (البحرين)، عن الرابع الأول لمكافآت إثمار المخصص لأصحاب حسابات المضاربة من الشركات.

وقد عقد السحب على الجائزة في المقر الرئيسي للبنك في ضاحية السيف، وذلك بالتنسيق وتحت إشراف كل من وزارة الصناعة والتجارة والمراقبين الخارجيين (BDO) البحرين، والمراقبين الداخليين للبنك.

وقد حصل على الجائزة، وهي عبارة عن ما نسبته 1 % ربحاً إضافياً على مبلغ حساب المضاربة، شركة أموال التجارية وحضر حفل الإعلان عن الجائزة أحمد المطوع، مدير في شركة أموال التجارية.

وقال المطوع: «إننا سعداء بربح هذه الجائزة غير المتوقعة، ونحن نقدر حقاً هذه اللقطة المتميزة من بنك الإثمار بإطلاق برنامج جديد لمكافأة عملائه من أصحاب الشركات، وتمثل هذه الجائزة دعماً لنا لمواصلة التقدم في تطوير أعمالنا وتشجع على الإستثمار أكثر مع بنك الإثمار».

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار ميسان المسقطي: «بالنيابة عن بنك الإثمار، نقدم بخالص التهاني للسيد أحمد المطوع وجميع موظفي الشركة لربح جائزة السحب الأول في برنامج المكافآت الجديد والذي أطلقناه كجزء من جهود البنك لتقديم تجربة مميزة لعملائه من الشركات. ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشركات وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإستثمار أكثر في حسابات المضاربة مع البنك والحصول على جوائز مجزية لتحفيزهم على مواصلة تطوير أعمالهم التجارية وتحقيق المزيد من النمو».

أخبار إقتصادية ومصرفية عربية ودولية



اجتماع «العشرين» المالي... لا اتفاق على بيان مشترك

فشل اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من دول مجموعة العشرين، في التوصل إلى بيان مشترك، حيث أصدر «ملخص الرئيس» من قبل المضيف الجنوب أفريقي تأكيداً على الالتزام بمقاومة الحماية. وقد طغى على محادثات مجموعة العشرين مؤخراً، في كيب تاون، غياب العديد من رؤساء المالية الرئيسيين، وخفض المساعدات الخارجية من قبل الإقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.

و غاب وزراء مالية الولايات المتحدة والصين والهند واليابان، من بين دول أخرى، عن الاجتماع، الذي عقد على خلفية التوترات الجيوسياسية المتزايدة حيال التجارة وحرب أوكرانيا وكيفية معالجة تغير المناخ.

وأفاد الملخص أن الأعضاء «أكدوا الالتزام بمقاومة الحماية»، و«دعموا نظاماً تجارياً متعدد الأطراف قائماً على القواعد وغير تمييزي وعادل ومنفتح وشامل ومنصف ومستدام وشفاف».

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر

إلى 47.394 مليار دولار خلال فبراير 2025

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي المصري بقيمة 129 مليون دولار خلال فبراير/ شباط 2025 ليسجل 47.394 مليار دولار مقارنة بـ 47.265 مليار في يناير/ كانون الثاني 2025، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

ويتكوّن الإحتياطي النقدي في مصر من إحتياطي الدولة من الذهب، وعوائد قناة السويس وحصيلة الصادرات المصرية وتحويلات المصريين العاملين في الخارج.

يُذكر أن إحتياطي مصر من النقد الأجنبي ارتفع بقيمة 156 مليون دولار خلال يناير/ كانون الثاني 2025 ليُسجَل 47.265 مليار دولار مقارنة بـ 47.109 مليار في ديسمبر/ كانون الأول 2024، وفق بيانات «المركزي المصري».

«المركزي العراقي» يتجه لإصدار عملة رقمية

كبدل تدريجي للعملة الورقية

يُتجه البنك المركزي العراقي لإصدار عملة رقمية كبديل تدريجي للعملة الورقية، وفق مظهر محمد صالح المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع) الرسمية عن صالح قوله: «إن إصدار عملة رقمية سيُمثل قفزة نوعية في نظام المدفوعات الوطني الرقمي ويُعزّز الشفافية»، مشيراً إلى «أن تلك الخطوة تحقق فوائد عديدة، منها: تقليل التسرّب النقدي، والحدّ من تداول العملة الورقية خارج النظام المصرفي، وتقليل الحاجة إلى طباعة

النقود بشكل متكرّر، مما يخفّض التكاليف المرتبطة بإنتاجها وتوزيعها، وتعزيز الشفافية السيطرة على التدفقات المالية، وإمكانية تتبع السيولة الرقمية وإتجاهات الإنفاق، سواء كان استهلاكياً، أو إدارياً، أو استثمارياً وتحسين الرقابة على رأس المال والتحويلات الخارجية ودعم جهود مكافحة غسل الأموال».

«البحرين المركزي» يمنح ترخيصاً لـ «مينا الصناعي» أعلن مصرف البحرين المركزي («المصرف») عن منح «بنك مينا الصناعي»، ترخيص مصرف جملة تقليدي للعمل في مملكة البحرين.

وقال عبد الله حاجي مدير إدارة التراخيص في «البحرين المركزي»: «يسعدنا أن نعلن عن إصدار ترخيص لبنك جملة جديد في مملكة البحرين، حيث يعكس هذا الترخيص استمرار مكانة المملكة كمركز مالي إقليمي ودولي في جذب الإستثمارات المباشرة في قطاع الخدمات المالية، كما ويعكس التزام «البحرين المركزي» في الحفاظ على إطار تنظيمي سليم وتقديمي مما يدعم النمو الإقتصادي والإستقرار المالي والإبتكار».

وسيقدّم البنك حلاً مصرفية لقطاع الجملة من خلال التمويلات التجارية للشركات والهيئات الحكومية والأفراد ذوي الثروات العالية، محلياً وإقليمياً.

مصرف التنمية الدولي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافة إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزيائنا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد والشركات.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها (10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

■ حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداءً بالبطاقات الائتمانية وانتهاءً ببطاقات الدفع المسبق

■ حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً ونظوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).

■ منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intelligence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CF5) ودرجة (B-) عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020

■ فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج

■ اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

عقود رعاية مجلة اتحاد المصارف العربية 2025-2024

عقد بلاتينوم \$20000

- 12 صفحة اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ثلاث ملفات او مقابلات خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراع لمجلة اتحاد المصارف العربية لمدة عام كامل
- توزيع فلاير او كتيب للمؤسسة الخاص بكم خلال مؤتمرات الاتحاد

عقد ذهبي \$15000

- 6 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ملفان او مقابلاتان خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في العددين النصف سنوي والسنوي في مجلة اتحاد المصارف العربية لمدة عام كامل و عبر الأونلاين

عقد فضي \$10000

- 3 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية
- ملف او مقابلة خاصة تنشر ورقيا و اونلاين

او يمكنكم اختيار من اسعار الاعلانات ادناه
للمشاركة في عدد واحد

غلاف داخلي اول: \$3000

غلاف خارجي اخير: \$4000

غلاف داخلي اخير: \$3500

مقابلة صفحتين + صورة صفحة داخلية كاملة: \$2500

صفحة اعلان داخلية: \$1500

ملف خاص للمصرف 4 صفحات تشمل الاعلان: \$6000

ملف خاص للمصرف 12 صفحة: \$10000



اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks



BLACK

عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك



نقدّم لكم هويتنا المؤسسية المحدّثة

البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بداية

arabbank.com

